



شَحْرُ اللَّيْطِ وَالْتِعْرِيفِ فِي عِلْمِ النَّصْرِ

لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ صَالِحِ الْمَكُودِيِّ الْفَاسِيِّ
ت ٨٧٠ هـ

تَأَلَّفَ
مُحَمَّدُ صَالِحُ مُوسَى حَسِينِ

شجرة البسطة والتعريف
في علم التصريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالواد الطيف

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م

ISBN 9953-32-394-1



9 789953 323947

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٩ م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

①

مؤسسة الرسالة ناشرون



هاتف: ١١٢٢١١٩٧٥ (٩٦٣)

صِب: 30597

بيروت - لبنان

هاتف: ٥٤٦٧٣٠ - ٥٤٦٧٢١

فاكس: ٥٤٦٧٢٢ (٩٦١) ١

صِب: ١١٧٤٦

Resalah
Publishers

Damascus - Syria
Tel: (963) 11 2211975

Tel: 546720 - 546721

Fax: (961) 1 546722

P.O.Box: 117460

Beirut - Lebanon

E-mail:

resalah@resalah.com

Web site:

Http://www.resalah.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ

لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ صَالِحِ الْمَكُودِيِّ الْفَاسِيِّ

ت ٨٠٧ هـ

تَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ صَالِحُ مُوسَى حَسِينِ

مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ نَاشِرُونَ



الإهداء

أهدي جهدي في هذا الكتاب إلى روح

أستاذنا الجليل مرّبي السالكين، وقدوة العلماء العاملين

الشيخ محمد نوري الشيخ رشيد النقشبندي

تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و أفضل الصلاة والتسليم على سيد الخلق محمدٍ صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد: فإن كثيراً من الكتب النافعة في العلوم المختلفة ما زالت محجوبة عن قرائها، متروكة في زوايا المكتبات، مغمورة لم يسمع باسمها إلا أفراد قليلون من أهل العلم والاختصاص مع أنها كتب نافعة جديرة بالاهتمام والطبع والنشر.

ومن هذه الكتب كتاب «البسط والتعريف في علم التصريف» لعلم من أعلام العربية والفقهاء في بلاد المغرب العربي وهو الشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المتوفى عام ٨٠٧هـ رحمه الله.

وهو كتاب صغير الحجم لطيف سهل ممتع جامع لأهم مسائل التصريف صاغه مؤلفه من مشطور الرجز ليسهل حفظه للطلبة والدارسين، وقد ساقني قضاء الله وقدره إلى العثور عليه في إحدى مكتبات ليبيا بشرح أحد العلماء الجزائريين المعاصرين وهو الشيخ عمر بن أبي حفص المعروف بالشيخ عمر بوحفص الزموري الحسيني، أحد العلماء في القرن الرابع عشر الهجري، وقد فرغ من شرحه عام ١٣٧٤هـ وسماه «فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف» وقد اشتريت الكتاب المذكور وقرأته فإذا هو كتاب مفيد جامع لمسائل جملة من علم التصريف، إلا أنه متشعب وطويل بحيث يذهل قارئه عن أصل الكتاب وهو متن «البسط والتعريف» المذكور، وقد تولت الجامعة الجزائرية طبع هذا الشرح عام ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

ثم إنني بعد ذلك وجدت في مكتبة جامعة سبها بليبيا أثناء تدريسي في الجامعة المذكورة في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية من كلية الآداب وجدت

مخطوطة بالخط المغربي فإذا هي شرح آخر ممزوج لكتاب «البسط والتعريف» ولا أذكر اسم مؤلفه لأن الكتاب ليس عندي ولكن أظنه هو الشرح الذي ذكره الشيخ الزموري لأنه ليس للكتاب شرح آخر فيما أعلم.

ومؤلفه هو الشيخ عبد الكريم بن الفقون القسنطيني وقد فرغ منه عام ثمانية وأربعين بعد الألف من الهجرة النبوية.

وقد كنت عزمت على تحقيق المخطوطة المذكورة مع أحد أساتذة جامعة سبها من قسم اللغة العربية وأبدي الأستاذ المذكور موافقته على المشاركة في هذا المشروع العلمي، ولكن رجوعي إلى الوطن بعد ذلك بمدة يسيرة حال دون ذلك، فلم يتم ما عزمنا عليه، ولا زالت المخطوطة رهينة المكتبة المذكورة وعسى الله أن يبعث ويسخر أحد علماء تلك المنطقة فيقوم بتحقيقها ونشرها.

هذا وقد أردت أن أدلي بدلوي في مجال خدمة كتاب «البسط والتعريف» وشرحه فعقدت العزم بعد التوكل على الله عز وجل أن أقوم بشرح الكتاب المذكور معتمداً على شرح الشيخ الزموري على الأغلب وعلى شروح ألفية ابن مالك ولا سيما شرح الأشموني مع حاشية الصبان وشرح ابن عقيل، والقاموس المحيط وغيره من كتب اللغة.

و يتلخص عملي في ضبط أبيات الكتاب وشكلها وشرحها شرحاً موجزاً بعيداً عن الإطناب ومقتصراً على مواضع الحاجة لتوضيح المعنى وإيراد الأمثلة، وذلك بعبارة واضحة وسهلة لتكون عوناً للطلبة والدارسين، مع ترقيم الأبيات في نهاية كل باب، وفصل.

وأسأل الله عز وجل أن يعينني على إتمام هذا العمل ويكتبه في صحيفة حسناتي وينفع به كل من قرأه ونظر فيه. إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير. وقبل أن نبدأ بالشرح نقدم ترجمة موجزة لكل من الناظم والشارح الذي أخذنا منه هذا الشرح الموجز فنقول:

أولاً: ترجمة الناظم:

هو أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي من علماء العربية نسبته إلى بني مكود (قبيلة قرب فاس) ومولده ووفاته بفاس، أخذ عنه غير واحد من العلماء، منهم العلامة ابن مرزوق الحفيد العجيسي نسبة إلى قبيلة جزائرية عظيمة تسمى «عجيسة» وهي تقيم بجبال المسيلة في الجزائر، وأسرة ابن مرزوق من أشهر الأسر العلمية بالجزائر التي ذاع صيتها في جميع أنحاء العالم الإسلامي، ويدعى ابن مرزوق الحفيد شيخ الإسلام وعالم الدنيا.

توفي المكودي سنة ٨٠٧هـ على ما في الأعلام وهدية العارفين وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في مقدمة شرح ابن عقيل أن وفاته كانت سنة ٨٠١هـ ولم تعرف سنة ولادته.

مؤلفاته:

- ١- شرح الألفية، مطبوع ومتداول وقد عم النفع به قديماً وحديثاً، وله شرح آخر أكبر منه قيل: لم يكمل وقيل احرقه حساده.
- ٢- شرح مقدمة ابن آجروم.
- ٣- البسط والتعريف في علم التصريف. وهو هذا الكتاب الذي نحن بصدده.
- ٤- شرح المقصور والممدود لابن مالك.
- ٥- مقصورة في مدح النبي ﷺ.
- ٦- نظم ذكر فيها ما عرب من الألفاظ الأعجمية.
- ٧- عمدة البيان في معرفة فرائض الأعيان.

أما الشارح فهو عمر بن أبي حفص بن محمد بن جدو بن محمد الحسيني الزموري القسنطيني الجزائري، لم يذكر هو نفسه ولا غيره تاريخ ولادته وهو من ذرية الولي الصالح عمر العجيسي المشهور في الجزائر.

توفي أبوه أبو حفص وهو صغير، وتركه يتيماً وله نحو سبع سنين فكفله أخوه محمد، وحفظ القرآن على يد السيد علي ابن عم أبيه ثم درس العلم بعد ذلك على يد السيد أحمد بن الحسين المتوفى عام ١٣٥٥هـ، والذي كان في النحو لا يجارى بل في جميع العلوم، وأجازه الشيخ بخط يده ودعا له.

وبعد ذلك دعاه الحال - كما يقول عن نفسه - إلى الانتقال لملاقة الرجال والأخذ منهم ومذاكرتهم في العلوم إلى أن وصل إلى مراحل متقدمة من العلم، ثم أقام بعد ذلك في قرية بوعزيز في الجزائر وهي قرية جده الأعلى عمر العجيسي وكان يقوم بإمامة الجمعة في مسجد سيدي أحمد المجذوب.

ثم انتقل بعد ذلك في سنة ١٣٨٥ هـ بعد استقلال الجزائر إلى العاصمة «الجزائر» إماماً وخطيباً، واستقر بمسجد سيدي رمضان.

هذا ما ذكره هو عن نفسه وذكره غيره عنه ثم لا ندري بعد ذلك عن أخباره ولا تاريخ وفاته ولا عن آثاره العلمية إلا كتابه الموسوم بـ «فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف» ويقول في سبب تأليفه لهذا الكتاب: إن الذي شجعه على التأليف أحد علماء عصره وأصدقائه المخلصين وهو الشيخ مولود مهري العطوي الإمام بوادي الزناتي، وله بعض الأبيات الجميلة في مقام التوجه إلى الله ذكرها في مقدمة شرحه منها:

يا حبيب القلوب أنت لقلبي كعبة الحسن للخلائق تُجلى
جئت أسعى إلى جفوني إليها قيل لي لن تنال بالسعي وصلا
قُلْتُ: إن جئتُ زائراً تقبلوني قيل: إن كنتَ للتواصل أهلا

رحم الله المؤلف وأسكنه فسيح جناته.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- الحمْدُ لله الذي خَوْلَنَا نِعْمَهُ وبالْحِجَا فَضَلَّنَا (١)
- وَحَصَّنَا بفَقْههم أسْلُوب العَرَبِ نَظْمًا ونَثْرًا فَهُوَ من أسْنَى الأَرْبِ (٢)
- حَتَّى اقْتَطَفْنَا يانَعَاتِ ثَمَرِهِ وَرَوَيْتْ نَفُوسُنَا من نَهْرِهِ (٣)
- بِعَلِيلِ جَلِيلَةٍ تَرِقُّ وَبِمَعَانٍ صَعْبَةٍ تَدِيقُ (٤)
- وَفَكُّ مَا يَعتَاصُ مِنْ تَضْرِيْفِ بِفِطْنَةٍ وَنَظَرٍ لَطِيْفِ (٥)
- أَحْمَدُهُ عَلَيَّ جَمِيعِ نِعْمِهِ حَمْدًا يَلِيْقُ بِجَزِيلِ كَرَمِهِ
- ثُمَّ صَلَاتُهُ مَدَى الدَّهْرِ عَلَيَّ مُحَمِّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أُرْسِلَا (٦)
- وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ أُولِي الشَّرَفِ وَتَابِعِيهِمْ خَلْفًا بَعْدَ خَلْفِ (٧)
- وَبَعْدُ فَالْقَضُ بَذَا التَّصْنِيْفِ نَظْمُ قَوَاعِدَ من التَّضْرِيْفِ (٨)
- لأنه عِلْمٌ عَظِيمُ القَدْرِ لَمْ يَزَلِ الدَّهْرَ جَلِيلَ الحَظْرِ (٩)
- جَمَعْتُهُ فِي رَجَزٍ مَشْطُورِ لكونِهِ مِنْ أَعْدَابِ البُحُورِ (١٠)

(١) حولنا: أعطانا متفضلًا. الحجا: العقل.

(٢) الأرب: الحاجة.

(٣) يانعات: مدركات ونضجات. نهْره: بفتح العين لغة في المسكن.

(٤) تَرِقُّ: بكسر الراء من الرقة. تَدِيقُ: أي تدق عن الأفهام لعلوها.

(٥) يعتاص: يصعب. لطيف: دقيق.

(٦) مدى الدهر: غايته، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه عند النووي.

(٧) اله: آله هم أقاربه ﷺ، وفي مقام الدعاء يشمل كل مؤمن.

(٨) التصنيف: التأليف وأصله من صنفت الشجرة أي أخرجت ورقها.

(٩) الخطر: من حَظُر كشرُف إذا أرتفع قدره فهو مفتوح سكنها للوزن.

(١٠) الرجز: اسم لبحر عند أهل العروض سابع البحور سدس الأجزاء وزنه مستعلن ست مرات، والمشطور هو الذي حذف نصفه فبقي على ثلاث، ويأتي الشطر في بحرین: الرجز =

ضَبَطْتُ فِيهِ كُلَّ مَا جَلَّ وَمَا	حَقَّقْتُ مِنْ مَصْنَفَاتِ الْعُلَمَاءِ (١)
حَرَّرْتُ مِنْ أَصُولِهِ وَغُرَرِهِ	مَا يُحَمَدُ الْوَارِدُ عِنْدَ صَدْرِهِ (٢)
سَلَكْتُ فِيهِ مَسْلَكَ مُهَذَّبًا	بَسْطًا وَتَعْرِيفًا فَجَاءَ مُعْجَبًا (٣)
سَمَّيْتُهُ بِالْبَسْطِ وَالتَّعْرِيفِ	فِي نَظْمٍ مَا جَلَّ مِنَ التَّصْرِيفِ (٤)
فَجَاءَ تَأْلِيفًا صَغِيرَ الْحَجْمِ	لَكِنَّهُ سَهْلٌ كَثِيرُ الْعِلْمِ
يُبَصِّرُ الْبَادِيَّ فِي الْعِلْمِ كَمَا	يُذَكِّرُ الشَّادِيَّ مَا تَعَلَّمَ (٥)
فَهُوَ جَدِيرٌ أَنْ تُلَبِّي دَعْوَتَهُ	وَتُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ حُجَّتَهُ (٦)
هَذَا مَعَ الْجَهْدِ وَشَغْلِ الْبَالِ	وَالِاضْطِرَارِ وَاضْطِرَابِ الْحَالِ (٧)
وَقِلَّةِ الْمُسْعَدِ وَالْمُعِينِ	وَحَسَدِ التَّلْمِيذِ وَالْقَرِينِ (٨)
فَجَاهِلٌ فِي نَقْدِهِ تَعَسُفٌ	وَعَالِمٌ فِي بَحْثِهِ لَا يُنْصَفُ (٩)
وَلَوْ نَهَوْا عَنِ الْهَوَى النَّفُوسَا	وَجَانَبُوا التَّمْوِيَةَ وَالتَّلْبِيْسَا (١٠)

= والسريع، واختار الناظم هذا البحر كغيره من المؤلفين مثل ابن مالك في الألفية لسهولته وعودته تشجيعاً للطلبة على حفظه.

(١) جلّ: عظم قدره من المسائل المهمة.

(٢) الأصول: القواعد الكلية، والغُرر جمع غرة: وهي البياض في الجبهة فوق الدرهم والمراد بها المسائل المشتهر حسنها.

(٣) المهذب: المصفى، وقوله بسطاً وتعريفًا: منصوب على التمييز.

(٤) جلّ: عظم أي جمعت فيه المسائل المهمة.

(٥) البادي: المبتدئ، الشادي: المنتهي.

(٦) جدير: حقيق، أن تلبي دعوته: تؤخذ مسائله ولا تهمل. حجته: دليله.

(٧) الجهد: بفتح الجيم المشقة، وبضمها الطاقة والمقصود الأول.

(٨) المعين: من يعين على الخير، والقرين: النظير.

(٩) تعسف: هو سلوك طريق البحث من غير روية.

(١٠) التمويه والتلبيس: زخرفة الباطل بالحق أي تغطية الباطل بظاهر الحق.

- لَسَلَّمُوا أَنِّي فِيهِمْ مَاهِرٌ وَنورَ فَهْمِي فِي الْعُلُومِ بَاهِرٌ^(١)
- لَكِنْ كِبَارُ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ يَذُرُونَ تَحْقِيقِي لَهُ وَفَهْمِي^(٢)
- وَمَعَ ذَا فَهْذِهِ الْمَوَانِعِ لَمْ يَمْنَعِ الْمَقْصُودَ مِنْهَا مَانِعٌ^(٣)
- وَاللَّهُ أَسْتَهْدِي وَأَسْتَعِينُ فَهُوَ حَسْبِي وَهُوَ الْمُعِينُ^(٤) ٢٦



- (١) ماهر: حاذق، ونور فهمي في العلوم باهر: أي نور علمي غالب لأنوارهم.
- (٢) يدرون تحقيقي له وفهمي: يعلمون تحقيقي لعلم الصرف وفهمي لمسائله.
- (٣) لم يمنع المقصود منها مانع: أي لم يمنع المقصود من النظم مانع من الموانع السابقة فالضمير في «منها» يعود على الموانع وهو وصف للمانع قدم عليه فيعرب حالاً.
- (٤) والله أستهدي: أي اطلب الهداية منه وحده. وحسبي: أي كافي.

مقدمات في التصريف

القول في مُقَدِّمَاتِ جَامِعَةٍ	في صَنَعَةِ التَّصْرِيفِ فَاعِلٌ نَافِعَةٌ
حَقِيقَةُ التَّصْرِيفِ أَنْ تُغَيَّرَا	بِنَاءِ كَلِمَةٍ لِمَعْنَى ظَهَرَا ^(١)
كَمِثْلِ تَضْيِيرِكَ فَضْلاً أَفْضَلاً	وَجَعَلِ عَدْلٍ عَادِلاً وَأَعْدَلاً ^(٢)
وَفَائِدُ التَّضْرِيفِ لِلنَّحْوِيِّ	مَعْرِفَةُ الزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ ^(٣)
وَعِلْمُ مَا سُمِّيَ بِالْإِبْدَالِ	كَالْقَلْبِ وَالتَّصْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ ^(٤)
وَكُلُّهَا يَعُمُّهَا التَّضْرِيفُ	هَذَا اضْطِرَّاحٌ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفٌ ^(٥)
وَالْحَرْفُ لَا يُذَكَّرُ فِي التَّضْرِيفِ	وَالَّذِي شُبِّهَ بِالْحُرُوفِ ^(٦)
وَإِنَّمَا مَحَلُّهُ الْأَفْعَالُ	كَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ لِهَ مَجَالٌ
وَلَا يَكُونَانِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ	ثَلَاثَةٍ مِنَ الْحُرُوفِ كَأَمِنْ ^(٧)

(١) التصريف لغة: التغيير، واصطلاحاً: تحويل الكلمة إلى بنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكبير، واسم الفاعل واسم المفعول.

(٢) مثال التصريف تحويله كلمة «فضل» وهو مصدر إلى اسم التفضيل «أفضل» وكذلك «عدل» وهو مصدر أيضاً إلى «عادل» وهو اسم فاعل «وأعدل» هو اسم تفضيل وهذا على مذهب البصريين القائلين بأن المصدر أصل اشتقاق الفعل واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل واسم الآلة.

(٣) و(٤) و(٥) فائد: مذكر فائدة أي فائدة التصريف وثمرته معرفة الحرف الزائد في الكلمة من الحرف الأصلي منها، وكذلك معرفة ما يعتري الكلمة من الإبدال والقلب، والتصحيح والإعلال، وكل ذلك داخل في التصريف.

(٦) لا يذكر الحرف في التصريف بل هو خاص بالاسم والفعل، وكذلك لا يدخل فيه ما يشبه الحرف كالضمائر وأسماء الإشارة، والأفعال الجامدة كعسى وليس ونحوهما.

(٧) لا يأتي الاسم والفعل على أقل من ثلاثة حروف في الوضع وذلك كـ«أمن» وهو فعل ماضٍ بمعنى سلم واطمأن.

- وَقَدْ يَكُونَانِ مُغَيَّرَيْنِ إِذْ يُحذفُونَ الحَرْفَ وَالْحَرْفَيْنِ^(١)
- مِثْلُ يَدٍ مُغَيَّرًا عَنْ أَصْلِهِ وَفِيءٌ وَكُلٌّ وَطَبٌّ وَزَنْهُ وَلِيهِ^(٢)
- وَمُنْتَهَى الْأَسْمَاءِ بِالْأَصَالَةِ خَمْسٌ مِنَ الْحُرُوفِ لَا مَحَالَهَ^(٣)
- وَبِالزِّيَادَةِ لِسَبْعَةٍ تَصِلُ كَقَوْلِكَ أَحْمِيرَارُ ثَوْبٍ الْمُحْتَفِلِ^(٤)
- وَمُنْتَهَى الْفِعْلِ بِأَصْلِ أَرْبَعٍ وَبِالزِّيَادَةِ لِسِتِّ يُرْفَعُ^(٥) ٤٠



(١) و(٢) قد يكون الاسم والفعل مغيرين عن الأصل لأن العرب قد يحذفون الحرف والحرفين لأسباب يرونها وذلك مثل: يد وأصلها يَدِي بفتح الدال وسكونها فحذفوا اللام الذي هو الياء وجعلوا الإعراب على الدال الذي هو العين و«فِيءٌ» وهو فعل من فاء أي رجع فحذفت العين التي هي الياء، و«كل» فعل أمر من أكل حذفت فاؤه وهي الهمزة و«طب» من طاب حذفت عينه وهي الياء، و«زنه» أمر من وزن حذفت فاؤه وهي الواو و«لِيهِ» أمر من ولي الأمر حذفت فاؤه. ولامه والهاء للسكت.

(٣) و(٤) و(٥) منتهى الاسم بالأصالة خمسة حروف كـ «سَفَرَجَل» وأما بالزيادة فسبع كـ «أحميرار» و«أحرنجام» وقوله «المحتفل» أل زائدة ومحتفل اسم من خمسة أحرف من احتفل، ومنتهى الفعل بالأصالة أربع مثل «دحرج» و«عريد» وبالزيادة ست مثل «استخرج» و«أحرنجم».

الأبنية الأصول للأسماء

- الْقَوْلُ فِي أِبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ دُونَ مَزِيدٍ لِأَحِقِّ الْبِنَاءِ^(١)
 فِي الثَّلَاثِي جَاءَ فَلْسٌ وَذَهَبٌ كَذَاكَ قُفْلٌ جَا وَعِدْلٌ وَعِنَبٌ^(٢)
 وَعُنُقٌ وَإِبِلٌ وَعَضُدٌ وَفَعَلٌ كَصُرْدٍ وَكَبِيدٌ^(٣)

(١) هذا الباب معقود لبيان الأوزان الأصول للأسماء، دون ما يلحق بنية الكلمة من أحرف الزيادة

- (٢) و(٣) المشهور من الثلاثي عشرة أبنية وهي:
- ١- فَعَلٌ بفتح فسكون كـ «فَلْس» اسماً و«سَهْل» صفة.
 - ٢- فَعَلٌ بفتحتين كـ «فِرْس» اسماً و«بَطَل» صفة.
 - ٣- فُعَلٌ بضم فسكون كـ «قُفْل» اسماً و«حُلُو» صفة.
 - ٤- فَعَلٌ بكسر فسكون كـ «عِدْل» اسماً و«نِكْس» وهو الدنيء صفة.
 - ٥- فَعَلٌ بكسر فتح كـ «عِنَب» اسماً و«زِيم» أي متفرقة صفة.
 - ٦- فُعَلٌ بضممتين كـ «عُنُق» اسماً، وصفة قليلة كـ «جُنُب».
 - ٧- فِعَلٌ بكسرتين كـ «إِبِل» اسماً و«إِبِد» وهي المرأة الولود صفة.
 - ٨- فُعَلٌ بفتح فضم كـ «عَضُد» اسماً و«يَقْظ» صفة.
 - ٩- فُعَلٌ بضم ففتح كـ «صُرْد» واسم طير و«حُطَم» صفة من الحطم وهو الكسر.
 - ١٠- فَعِلٌ بفتح فكسر كـ «كَبِيد» اسماً و«حَدِر» صفة حَدِر أي احترز.

- ولاختصاصِ الفعلِ قد شذَّ دُئِلُ وَعَكْسُ ذَا لَمْ يَأْتِ عَنْهُمْ لِلثَّقَلِ (١)
 وللرِّبَاعِي جَعْفَرٌ وَجُرْهُمٌ وَمَعَ قِمَظِرٍ زَبْرِيحٌ وَدِرْهُمٌ (٢)
 ولم يَرَ البَصْرِيُّ فِيهَا فُعْلَلًا وَالْكُوفِيُّ وَالْأَخْفَشُ ذَاكَ نَقْلًا (٣)
 لَكِنَّهُ أَجَابَ عَنْهُ الْمُنْكَرُ بِأَنَّهُ مِنْ فُعْلَلٍ مُغَيَّرٌ (٤)
 وَمَنْ يَزِدُ عُغْلِبَطًا فَعَالِطٌ فِي زَيْدِهِ إِذْ أَصْلُهُ عُغْلَابِطٌ (٥)
 وَفِي الْخُمَاسِيِّ أَتَى سَفَرَجَلٌ وَمَعَ قِرْطَعِبٍ أَتَى قَدْ غَمِلٌ (٦)
 وَزِدْ لَهَا جَحْمَرِشًا وَلَا مَزِيدَ عَلَى الَّذِي ذَكَرْتُ إِلَّا فِي الْمَزِيدِ (٧) هـ

(١) لكون فُعَلٍ بضم الفاء وكسر العين خاصاً بالفعل المبني للمجهول فإن «دُئِلُ» اسم دويبة سميت بها قبيلة كنانة شاذ، وعكس هذا وهو فِعْلٌ بكسر وضم لم يأت عند العرب للثقل.
 (٢) و(٣) و(٤) من أوزان الرباعي: فَعْلَلٌ كـ «جعفر» وفُعْلَلٌ كـ «جرهم» اسم قبيلة وفِعْلٌ كـ «قِمَظِر» وهو وعاء الكتب وفِعْلِلٌ كـ «زبرج» وهو الذهب، وفِعْلَلٌ كـ «دِرْهُم» وهذه الأوزان الخمسة متفق عليها بين البصريين والكوفيين، وهناك وزن سادس مختلف فيه بين البصريين والكوفيين وهو فُعْلَلٌ بضم الأول وفتح الثالث فلم يره البصريون غير الأخفش، ونقله البصريون والأخفش، وأجاب عما نقله هؤلاء من هذا الوزن بأن أصله من فُعْلَلٌ بضم الفاء واللام.

(٥) ومن زاد «عُغْلِبِطٌ» ووزنه فُعْلِلٌ بضم ففتح فكسر فهو غالط لأن أصله علابط بزيادة الألف فهو خماسي بالزيادة ثم حذفت اختصاراً والعلابط: الضخم.

(٦) و(٧) للخماسي المجرد أربعة أوزان:

- ١- فَعْلَلٌ بفتح الأول والثاني وسكون الثالث المدغم في الرابع المفتوح كـ «سفرجل».
- ٢- فِعْلَلٌ بكسر الأول فسكون ففتح فتشديد كـ «قِرْطَعِب» وهو الشي الحقيقير.
- ٣- فُعْلَلٌ بضم ففتح فسكون الثالث مدغماً في الرابع المكسور كـ «قَدْ غَمِل» وهو الضخم.
- ٤- فَعْلَلِلٌ بفتح فسكون ففتح فكسر كـ «جَحْمَرِش» وهي العظيمة من الأفاعي والعجوز المسنة.

وهذه الأوزان الأربعة للخماسي المجرد متفق عليها، ولم يزد عليها الجمهور.

الأبنية الأصول للأفعال

القَوْلُ فِي أبنية الأفعالِ	دُونَ زِيَادَةٍ وَلَا إِهْمَالٍ ^(١)
ذَهَبَ جَاءَ فِي الثَّلَاثِي وَعَلِمَ	وَسَهَّلَ الأَمْرُ وَزِدْ نَحْوَ فُهُمَ ^(٢)
وَلَيْسَ فِي الرُّبَاعِي غَيْرُ دُخْرَجَا	وَبِنْيَةِ المَفْعُولِ نَحْوَ دُخْرَجَا ^(٣) ٥٣



(١) و(٢) و(٣) هذا الفصل معقود لأبنية الأفعال الأصول وهي قسمان: أبنية الثلاثي وأبنية الرباعي، فأما أبنية الثلاثي فلها ثلاثة أوزان متفق عليها ورابع مختلف عليه فأما المتفق عليها فهي:

١- فَعَلٌ بفتحها كـ «ضَرَبَ».

٢- فَعِلٌ بفتح فكسر كـ «عَلِمَ».

٣- فَعُلٌ بفتح فضم كـ «سَهَّلَ».

أما الرابع المختلف فيه فهو المبني للمفعول أي المجهول وهو فَعِلٌ نحو «فُهُمَ»، فذهب الكوفيون إلى أنه أصل ونقل عن سيبويه أنه مذهبه، وذهب جمهور البصريين إلى أنه فرع مغير عن صيغة الفاعل، ونقل أيضاً عن سيبويه وهذا أظهر القولين، ويقوي هذا أن هذه الصيغة تؤخذ بالقياس والصيغة الأصلية لا تؤخذ إلا بالسمع. وأما الرباعي فله وزن واحد وهو فَعُلُّ كـ «دُخْرَجَ» بفتح الأول والثالث وسكون لعين، وفُعِلُّ للمبني للمجهول كـ «دُخْرَجَ».

أحرف الميزان وكيفية الوزن

فَضْلٌ وَقَابِلُ الْأُصُولِ بِالْفَاءِ	وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ تُوَافِقُ عُرْفًا ^(١)
وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا كَانَ عَلَى	أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ كَحَسْبَلَا ^(٢)
وَإِنْ يَكُنْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ	فَأُحْذِفُ نَظِيرَهُ فَذَلِكَ عُرْفٌ ^(٣)
وَأَنْطِقُ بِزَائِدٍ عَلَى حِيَالِهِ	وَلَا تُغَيِّرُهُ لَدَى أُمَثَالِهِ ^(٤)
إِلَّا إِذَا كَانَ بِضَعْفٍ أَضَلِّ	فَحُكْمُهُ فِي الْوِزْنِ حُكْمُ الْأَصْلِ ^(٥)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) هذا الفصل معقود لبيان الأحرف التي اضطلح عليها لوزن الكلمة التي يدخلها التصريف، وبيان كيفية الوزن بها ليتبين أصل الكلمة وما دخلها، فالأحرف هي الفاء والعين واللام، فالفاء للأصل الأول والعين للثاني، واللام للثالث، وتكون الحركة والسكون بحسب أصل الموزون فتقول في قام: فَعَلَ وكذا في ردّ، وتقول في هاب وملّ: فَعِلَ بفتح فكسر وإن طرأ قلب مكاني أو حذف روعي الفرع فوزن ناء فلح بتقديم اللام لأن أصله نأي فَعَلَ بفتحهما فقدمت اللام وهي الياء على العين وهي الهمزة فصار نياً على وزن فلح، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء ووزن قُلْ: قُلْ بحذف العين، ويغ: قُلْ بحذف العين أيضاً وعدة: عِلَّة بحذف الفاء، وإن كانت أصول الكلمة أكثر من ثلاثة كررت اللام ففي جعفر فعَلَل، وكذلك حَسْبَلْ أي قال: حسبي الله فعَلَل، وفي سَفَرَجَل فعَلَل. ثم إن كان الزائد تكريراً للأصل فيقابل بما يقابل به أصله فتقول في جَلْبَب: فعَلَل، وإن كان مبدلاً من تاء الافتعال فيراعى أصله المبدل منه وهو التاء فوزن اضْطَبَّر: افتعل لأن الطاء مبدلة من التاء، وإن لم يكن مبدلاً من تاء الافتعال فينتطق في الميزان بلفظ الزائد فوزن أكرم أفعل .

وقوله: على حِيَالِهِ: أي بانفراده على لفظه. وقوله: بضعف أصل أي بمثل أصل .

فَقُلُّ إِذْنٌ فِي وَزْنِ عَمْرُو فَعْلٌ	كذلك في مِثَالِ عِدْلٍ فِعْلٌ ^(١)
وفي مِثَالِ جَعْفَرٍ قُلُّ فَعْلٌ	كذلك في سَفَرَجَلٍ فَعْلٌ ^(٢)
وفي يَدِ فَعٍ وفي سَهٍ فُلٌ	وإن وَزْنَ جَوْهَرًا قُلُّ فَوْعَلٌ ^(٣)
واجْعَلُ مِثَالِ جَعْفَرٍ لِمَهْدٍ	في اللَّفْظِ لَا التَّقْدِيرِ وَابْحَثْ تَهْتِدُ ^(٤) ٦٢

(١) و(٢) و(٣) و(٤) هذه الأبيات تطبيق وجري على ما سبق ذكره آنفاً فنقول في وزن عمرو: فَعْلٌ وفي وزن عِدْلٍ: فِعْلٌ بكسر فسكون وفي وزن جعفر وأصوله أربعة: فَعْلٌ بتضعيف اللام، وفي وزن سَفَرَجَلٍ وأصوله خمسة أحرف فَعْلٌ بثلاث لامات كررت اللام لما بقي من الأصل، وأدغمت الأولى في الثانية، وفي يد: فَعٍ لأن اللام حذفت وأصله يَدِي بفتح العين وسكونها كما سبق، وفي سَهٍ: قُلُّ لأن العين حذفت وأصله سَهَّ وهو الاست، وفي وزن جَوْهَرٍ: فَوْعَلٌ؛ لأن الواو زائدة لغير التضعيف فيؤتى بها في الميزان على حالها. ونجعل وزن جعفر وهو فععل لـ«مهْدَد» اسم امرأة لكن هذه الموافقة في اللفظ لا التقدير، لأن اللام الأخيرة في وزن جعفر أصل، وفي وزن مهْدَد زائدة إذ أصله مهْد كضرب بمعنى بسط.

فَضْلٌ وَخَذُ أَدْلَةٌ الزِّيَادَةُ	فَسِتَّةٌ تُلْفَى بِلا زِيَادَةٍ ^(١)
وَوَلَّهَا دَلِيلُ الْأَشْتِقَاقِ	وَهُوَ أَقْوَاهَا لَدَى الْحُذَاقِ ^(٢)
كَحُسْنِ إِذْ دَلَّ عَلَى الْإِحْسَانِ	بِأَنَّهُ زِيدَ بِهِ حَرْفَانِ ^(٣)
وَالتَّالِي مِنْهَا أَيْضاً التَّصْرُفُ	كَمِثْلِ مَا فِي تَثْفُلٍ تَصْرُفُوا ^(٤)
إِذْ جَاءَ فِيهِ تَثْفُلٌ بِالضَّمِّ	وَفُعْلٌ يُوجَدُ فِي ذَا الْعِلْمِ ^(٥)
لَكِنْ أَبَانَ فَتَحَهُ فِي تَثْفُلٍ	زِيَادَةُ التَّاءِ لِعُذْمِ فَعْلَلِ ^(٦)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) ذكر المصنف في هذا الفصل أدلة زيادة الحرف وهي قسمان: عامة أصلية وهي ما ذكرناه هنا، وخاصة فرعية تنبني على الأصلية ولم يذكرها في هذا الباب فالأدلة الأصلية ستة:

الأول: الاشتقاق والمراد به هنا مطلق أخذ الكلمة من كلمة أخرى. وكيفية الاستدلال بالاشتقاق: أن ننظر إلى الأصل وهو المصدر فإن سقط منه حرف لغير علة حكم بزيادته، وكذا سقوطه في فرع فمثال سقوطه في الأصل سقوط ألف «ضارب» من المصدر وهو «الضرب». ومثاله في الفرع سقوط ألف «كتاب» في جمعه على «كُتِبَ»، وكذلك «إحسان» زيد فيه حرفان وهما الهمزة والألف لأن المصدر المجرد «حسن» والمجرد أصل للمزيد.

الثاني: التصرف فإن ورود الكلمة بأوجه بعضها يستخرج منه زيادة بعض الحروف في تلك الكلمة، فيجري عليها حكم الزيادة في جميع الأوجه تبعا لتكون على سَنَنٍ واحد. وقد مثل الناظم لهذا بِتَثْفُلٍ وهو غير مستقيم، لأن ما يجري فيه مما سنتحدث عنه هو من قبيل عدم النظير كما سنذكر لأسباب التصرف والمثال الصحيح له بناؤنا من «ضَرْبٍ» مثل «جَعْفَرٍ» فنقول «ضَرْبٍ» ومثل «قِمَطْرٍ» فنقول «ضَرْبٌ» ومثل «دَرْهَمٍ» فنقول «ضَرْبٍ» ونحو تغيير التصغير والتكسير وأشباه ذلك.

إذ جائزٌ لِمُدَّعٍ أن يَدَّعي ^(١)	الثَّالِثُ الكَثْرَةُ مِثْلُ أَيْدَعِ
لا أَنَّهُ كَأَغْيَيْدٍ وَأَحْوَلٍ ^(٢)	بِأَنَّهُ كَصَّيْرَفٍ وَجَيَّالٍ
أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ مِنْ فَيَعَلٍ ^(٣)	لَكِنْ يُجَابُ أَنَّ بَابَ أَفْعَلٍ
وَهُوَ جَلِيٌّ غَايَةَ الظُّهُورِ ^(٤)	وَالرَّابِعُ العَدَمُ لِلنِّظِيرِ
وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ مَنْ أَمْشِي مَعَهُ ^(٥)	وَذَاكَ مِثْلُ قَوْلِهِمْ فِي إِمَّعَهُ
إِذ لَيْسَ فِي الصِّفَاتِ وَزْنَ إِفْعَلَةٍ ^(٦)	بِأَنَّ وَزْنَهُ لَدَيْهِمْ فِعْلَلَةٌ
وَمَهْدَدٍ كَوْنُهُمَا قَدْ فُكِّكَ ^(٧)	الخَامِسُ الأحْكَامُ نَحْوِ اسْحَنْكَكَ
قَدْ زِيدَ فِي أَشْبَاهِ تَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ ^(٨)	إِذْ دَلَّ أَنَّ أَحَدَ الْمُضْعَفَيْنِ
فَزَائِدُ القِنْدَاوِ قَطْعاً عُلِمَا ^(٩) ٧٧	وَسَادِسٌ لُزُومٌ حَرْفٍ لِبِنَا

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) الثالث من الأدلة: الكثرة أي وزن الكلمة على تقدير الزيادة أكثر من وزنها على الأصالة، وذلك مثل «أيدع» وهو الزعفران فيه حرفان يحتملان الزيادة والأصالة وهما الهمزة والياء، فعلى أصالة الهمزة وزيادة الياء يكون وزنه «فَيْعَلًا» كصيرف وهو موجود، وعلى زيادة الهمزة وأصالة الياء يكون وزنه «أفعل» وهو موجود أيضاً فالتقديران موجودان والاشتقاق مفقود فنرجع إلى الأكثر وهو «أفعل».

(٦) الرابع من الأدلة: العدم للنظير ومثاله: تتفل وهو ولد الثعلب ورد فيه ضم التاء وفتحها، وعلى الضم تصح الأصالة، لكن لغة الفتح تنفي الأصالة لأن فَعْلَلٌ بالفتح مفقود، ولا وجه للحكم عليها بالزيادة مع الفتح وبالأصالة مع الضم فلتحمل على الزيادة فيهما وقد مثل الناظم لعدم النظير بإمعه وهو الذي لا رأي له بل يقول: من أمشي معه فإن وزنه عندهم «فِعْلَلَةٌ» لا «إفعله» إذ ليس في الصفات وزن «إفعلَّة» فإن حكماً بزيادة الهمزة أدى ذلك إلى عدم النظير وهو وزن «إفعلَّة» في الصفات .

(٧) و(٨) و(٩) الخامس من الأدلة: وجود أحكام في الكلمة تترتب على الزيادة مثل «اسحنككا» أي أسودَّ فيحتمل أن يكون من سحك فأحد المضعفين أصلي والسين والنون زائدتان فننظر إلى الفك فيما يجب فيه الإدغام فنقول: ما فك إلا لأجل أن يلحق بنحو احرنجم إذ الإدغام يفوت الإلحاق فتبين أن الكاف الثانية زائدة بهذا الدليل وكذلك «مهَّدَد» وهو اسم امرأة، فوقوعه غير مدغم مبني على الزيادة، إذ لو كانت الدال الأخيرة أصلية =

الزوائد

- القَوْلُ فِي زَوَائِدِ الْحُرُوفِ مَعْنَى وَمَوْضِعاً بِلاَ تَحْرِيفِ (١)
 وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يُعْرَفُ بِزَائِدِ التَّضْعِيفِ فِي مَا عَرَّفُوا (٢)
 وَقِسْمٌ أَيْضاً بِحُرُوفِ زَائِدَةٍ تُزَادُ فِي نَفْسِ الْبِنَاءِ لِفَائِدَةٍ (٣)
 فَزَائِدُ التَّضْعِيفِ فِي اللَّامَاتِ يُلْفَى كَمَا يُوجَدُ فِي الْعَيْنَاتِ (٤)
 وَقَدْ يَجِيءُ فِيهِمَا بِكُثْرَا كَمَا أَتَى فِي الْعَيْنِ وَالْفَا نَزْرًا (٥)

= لوجب الإدغام بعد نقل حركة الدال الأولى إلى الهاء فيكون مهذا كمرء، ولكن لما كانت زائدة للإلحاق بجعفر لم تدغم لأن الإدغام يفوت ما جلبت له من الإلحاق .
 السادس: كونه ببناء لا يقع إلا بحرف زائد نحو «قِنْدَأُو» (الرجل الخفيف) و«كِنْتَأُو» الجمل الغليظ الشديد و«حِنْطَأُو» (العظيم البطن) وزن هذه الألفاظ «فِنْعَلُو» بكسر الفاء وسكون النون وفتح العين وسكون اللام فهذا البناء لا يقع إلا بالزيادة فيحكم على النون بالزيادة، إذ لو كانت أصلية لكان وزنه «فِعْلَلُو» وهو مفقود، فيرجع في الحقيقة إلى عدم النظر فهذا الدليل للنون، وأما الواو فقد وجد فيه الدليل الخاص وهو مصاحبته أكثر من أصليين.

(١) أي القول في الحروف الزوائد والقول في بيان معناها مأخوذ من الكتب الأصول بدون تغيير فيما يذكره الناظم. وهي على قسمين: زيادة للتضعيف، وزيادة لغير التضعيف.
 (٢) و(٣) أما زيادة التضعيف فهي تكرير أصل ك«عَلَّم» و«جَلْبَب» وهذا المكرر إن كان من غير حروف الزيادة التي سنذكرها فهو للتضعيف فقط، ويضعف الحرف المقابل له في الميزان فيقال في «عَلَّم» «فَعَّل» وفي «جَلْبَب» «فَعَّلَل» أما الزيادة لغير التضعيف فستأتي في كلام الناظم.

(٤) و(٥) وزيادة التضعيف تأتي في اللام وفي العين وفي اللام والعين كليهما بكثرة، وفي العين والفاء بقلّة، وسيأتي الناظم بالأمثلة لما ذكر وقوله بِكُثْرَى: على وزن بشرى أي بكثرة.

- فَأَوَّلُ كَمَهْدٍ وَقَرَدَدٍ وَالثَّانِي كَالشُّنْغِمِ فَاحْفَظْ تُرْشِدِ (١)
 وَثَالِثٌ مَا أَشْبَهَ الْجَلْعَلَعَا وَرَابِعٌ فِي مَرْمَرِيْسٍ سُمِعَا (٢)
 وَأَحْرَفُ التَّضْعِيفِ فِي يَلْمَلَمِ مُوَصَّلَاتٌ وَكَذَا فِي سِمْسِمِ (٣)
 وَالخُلْفُ فِي أَمْثَالِ لَمَلَمَ وَفِي كَبْكَبَةٍ وَشِبْهِهِ كَكْفَكِفِ (٤)
 لِأَنَّهُ جَاءَ ثَلَاثِيًّا كَمَا جَاءَ رِبَاعِيًّا كَكْفَفَ فَاغْلَمَا (٥)

(١) و(٢) و(٣) الأول من الأنواع وهو مضعّف اللام مثاله كلفظ «مهدد» وهو اسم امرأة من مهد كضرب بمعنى بسط، ولفظ «قَرَدَد» بمعنى المكان الغليظ وهما على وزن جعفر، فالزيادة للإلحاق به .

والثاني وهو مضعّف العين مثاله كـ«الشُّنْغِم» بكسر الشين والنون المشددة المفتوحة كـ«جِرْدَخْل» يقال: رَغَمًا شِنْعَمًا وهو إتباع والشُّنْعَم بالعين: الطويل. والشُّنْعَم بالخاء: السمين والشُّنْقَم بالقاف: القليل كما في القاموس.

والثالث وهو مضعّف العين واللام. كـ«الْجَلْعَلَع» على وزن سفرجل وله معان منها الضبع. والرابع وهو مضعّف الفاء والعين كـ«مَرْمَرِيْس» ويأتي بمعنى الداهية والأملس، والطويل من الأعناق، والصلب والأرض التي لا تنبت شيئاً، ومادته من «مَرَس» فالميم والراء الثانيتان زائدتان.

وأحرف التضعيف الموجودة في مثل «يَلْمَلَم» ميقات أهل اليمن وقد تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين صالحاً للسقوط مؤصلات أي محكوم لها بالأصالة، لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً وكذا في سمسِم وهو حب معروف.

(٤) و(٥) جاء خلاف عنهم في أمثال «لَمَلَم» من كل رباعي مكرر يفهم المعنى بسقوط حرف كـ«لملم» يفهم بـ«لَم» «وعسعس» بالليل يفهم بـ«عس» وزحزح يفهم بـ«زح» وككبب بـ«كب» و«لفلف» بـ«لف» فقال البصريون إلا الزجاج: الكلمة الرباعية كلها أصول لدفع التحكم وقال الزجاج: الصالح للسقوط زائد، والصالح هو الحرف الزائد، وقال الكوفيون: الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين، فاصل لملم لَمَم بتضعيف العين، فاستثقل توالي الأمثال فأبدل من ثاني المثليين حرف يماثل الفاء، وكفكف في المتن فعل أمر مبني على السكون حرك بالكسر للرووي.

وأحرفُ الزيادة المذكورة	عَشْرَةٌ فِي كُتُبِهِمْ مَسْطُورَةٌ (١)
فجمعتها سألتُ من يهوى فقط	كالياءِ في يدَعُو وكالتا في اشترط (٢)
وأُمَّهَاتُهَا إِذَا مَا تَأْتِلِفُ	جَمِيعُهَا وَاوُ وَيَاءُ وَأَلْفُ (٣)
وهي كما تُزادُ لِلْمَعَانِي	تُزَادُ لِلإِحَاقِ بِأَلْمَبَانِي (٤)
إِذْ أَلْحَقُوا الْقِنْدَاوَ بِالْجِرْدِ دَخَلِ	كَذَاكَ أَخْتٌ مُلْحَقٌ بِقُفْلٍ (٥)
وقد يُزادُ بَعْضُهَا لِلْمَدِّ	وَذَلِكَ الْبَعْضُ حُرُوفُ الْمَدِّ (٦)
كَمَدِّ سِرْبَالٍ وَيَا قِنْدِيلِ	وَالوَاوِ فِي الْعَجُوزِ وَالرَّسُولِ (٧)

(١) و(٢) و(٣) ذكر الناظم هنا الزيادة لغير التضعيف فحروفها عشرة يجمعها «سألت من يهوى» وقد جمعت أيضاً في «سألتمونيها» وقالها الزجاج لما سئل عنها فقالوا له: نعم ظانين أنه على حذف أداة الاستفهام فقال: قد أجبتكم. ومثال الزيادة: الياء في «يدعو» والتاء في «اشترط».

وأصول الزيادة ثلاثة حروف وهي الواو، والياء، والألف، وسميت أمهات حروف الزيادة لكثرة دورانها في الزيادة فهي متمكنة فيها.

(٤) و(٥) و(٦) و(٧) أشار في هذا البيت إلى فوائد الزيادة وهي سبع ذكر الناظم منها ثلاثاً وهي:

١- الدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة.

٢- الإلحاق وهو جعل ثلاثي أو رباعي موازناً لما فوقه في الصورة ليعامل معاملة الملحق به في التصغير والتكسير وغير ذلك كواو «كُوْثِرَ» وياء «صَيِّرَفَ» وهما ملحقان بجعفر.

٣- المد كألف «رسالة» وياء «صحيفة» وواو «حلوبة».

٤- العوض كتاء «زنادقة» فإنها عوض عن ياء «زنديق» وتاء «إقامة» عوض عن واو الكلمة المنقلبة ألفاً أو عن أelf الأفعال الزائدة على خلاف في المحذوف من الألفين.

٥- التكاثر كميم «سْتَهَمَ» و«زَرَقَمَ» والسْتَهَمَ كبير العجز، والزَّرَقَمَ الشديد الزرق.

٦- الإمكان كألف الوصل لأنه لا يمكن الابتداء بساكن؛ وكهاء السكت في نحو «عِهْ» و«قَهْ»؛ لأنه لا يمكن أن يتبدأ بحرف ويوقف عليه الوقف الجاري.

٧- البيان لهاء السكت في نحو «ماليه» لبيان الحركة «ويا زيدا» لبيان الألف لأنها خفيفة. وقوله: كذاكَ أَخْتٌ الْأَصْحَحُ أَنْ زِيَادَةَ التَّاءِ هُنَا لِلْعَوْضِ لَا لِلإِحَاقِ وَقَوْلُهُ: الْقِنْدَاوُ: وَهُوَ الرَّجُلُ الْخَفِيفُ، وَالْجِرْدُ دَخَلَ الضَّخْمُ مِنَ الإِبِلِ، وَالسَّرْبَالُ: الْقَمِيصُ.

واعلَمَ بَأَنَّ الواوَ والياءَ والألفَ	خُصَّتْ بِأَحْكَامٍ عَلَيْهَا سَتَقِفُ (١)
لَمْ تُلَفَ أَضْلاً فِي بَنَاتِ الأَرْبَعَةِ	إِلَّا مَعَ التَّضْعِيفِ نَحْوُ وَعَوَعَةٍ (٢)
فَاليَاءُ زِيدَتْ أَوَّلًا وَكَثُرَا	قَبْلَ ثَلَاثَةِ بَدَتْ فَأَكْثُرَا (٣)
كِيَاءٍ يَرْبُوعٍ وَيَاءٍ يَرْمَعِ	وَزِيدَ فِي مُضَارِعِ كَيْدَعِي (٤)
وَقَدْ يُزَادُ ثَانِيًا كَخَيْعَلٍ	وَكَصِيهِمْ وَكَمِثْلِ جِيَالٍ (٥)
وَمَعَ وَاوٍ زِيدَ كَالْقَيْصُومِ	وَزِيدَ فِي الْقَيْئُومِ وَالدَّيُّومِ (٦)
وَفِي بَعِيرٍ ثَالِثًا قَدْ زِيدَا	وَعِثِيرٍ وَلِحِقَتْ سَعِيدًا (٧)

(١) و(٢) خصت الواو والياء والألف بأحكام يذكرها الناظم منها: أنها لا توجد أصل في أي غير زائدة إلا في الكلمات الرباعية المضعفة فتوجد فيها أصلاً ك (وعوعه) مصدر وعوع أي صوت.

(٣) و(٤) أشار الناظم إلى مواضع زيادة الياء فهي تزداد في الأول إذا كانت قبل ثلاثة حروف فأكثر، وقيد الأولية ليس قيماً مطرداً بل تزداد مع ثلاثة أصول فأكثر، ولو في غير الأول كما في «قتيل» ومثلها في القيود الواو، ولكن لا تزداد أولاً كما يأتي للناظم.

ومثال زيادتها أولاً ياء «يربوع» ووزنه يفعول، وهو دابة معروفة، وياء «يرقع» على وزن «يفعل» بفتح العين اسم للحصاة البيضاء وزيدت أيضاً في مضارع من الأفعال مثاله: «يدعي».

(٥) و(٦) و(٧) وزيد الياء والياء يذكر ويؤنث أيضاً حال كونه ثانياً في «خيعل» على وزن فيعل وله معان منها الذئب وك«صيهم» على وزن فيعل بكسر الفاء وفتح الياء وهو الغليظ الضخم الشرير وكمثل «جِيَالٍ» على وزن فيعل وتقدم أنه الضبع.

وزيد الياء الواو في «القيوم» و«الديوم» أي الدائم وفي كتاب سيبويه: «الدَّيُّوم» بالميم قبل الواو وقد مثل بهما سيبويه للصفة، فالقيوم: الذي لا نذله، والدَّيُّوم: الفلاة الطامسة الأعلام.

وزيد الياء ثالثاً في لفظ «بعير» و«عثير» على وزن درهم غبار الاقدام و«سعيد» وهو وصف.

وَمِثْلَهُ الْكَذْيُونُ وَالْخَفَيْدُ	كذلك العذيوط والخفیدُ (١)
ورابعاً يُزاد مِثْلَ عَفْرِيَةٍ	ومِثْلَ عَفْرِيَةٍ ومِثْلَ نَفْرِيَةٍ (٢)
وخامساً تَزاد كَالْبُلْهَنِيَّةِ	والْخَنْفَقِيْقِ وكذا الْقُلْنَسِيَّةِ (٣)
ولا يُزاد في الأوائِلِ الألفُ	إذْ هُوَ لِلسُّكُونِ حَثْماً قَدْ أَلِفَ (٤)
وثانياً ككاهِلٍ يُزادُ	وثالِثاً كَقَوْلِهِمْ جَمادُ (٥)
وزيداً للتأنيثِ مِثْلَ سَلْمَى	في رابعٍ وملحِقاً كَبُهمَى (٦)
وزيد في الخامس كالعَفْرَتَى	وَضَيْمَرانَ وكذا العِرْضَتَى (٧)

(١) ومثل ما زيد في الياء ثالثاً «الكَذْيُونُ» على وزن «فَعْيُولُ» وهو دُرْدِيُّ الزيت، و«الْخَفَيْدُ» على وزن «فَعْيَعْلُ» وهو الضخم الطويل الساقين من الظلمان و«العذيوط» على وزن «فَعْيُولُ» الذي يخرج منه الغائط عند الجماع و«الْخَفَيْدُ» بتكرير الفاء لغة في الخفيدد بتكرير الدال المتقدم.

(٢) ويزاد ياء رابعاً في مثل «عَفْرِيَّة» على وزن فَعْلِيَّة وفي مثل «عَفْرِيَت» على وزن فَعْلِيَّتِ صفة، ومعناه خبيث منكر، ومثل «نَفْرِيَّة» من نفر والوزن ك«عَفْرِيَّة».

(٣) ويزاد الياء خامساً في مثل «البُلْهَنِيَّة» على وزن فَعْلَنِيَّة من البله يقال: عيش أبله: قليل الغموم ويقال: هو في بله أي سعة. و«الْخَنْفَقِيْقِ» على وزن فنعليل ومعناه: السريعة جداً من النوق والظلمان. و«الْقُلْنَسِيَّة» على وزن فَعْنَلِيَّة: ما يلبس على الرأس وفي بعض النسخ «بَلْنَسِيَّة» ب الباء وهي مدينة بالأندلس مشهورة.

(٤) لا يزداد الألف في أوائل الكلمات لأنها ساكنة دائماً ولا يبدأ بساكن.

(٥) ويزاد ثانياً ك«كاهل» على وزن «ضارب» وهو أعلى الظهر وكذلك «جماد» على وزن فَعَال ومعناه الأرض.

(٦) وزيد الألف في رابع للدلالة على التأنيث وذلك مثل «سَلْمَى» على وزن فَعْلَى وزيد أيضاً في رابع لإلحاق ثلاث برباعي ك«بُهمَى» على وزن فَعْلَى بالضم شوك، وأنكر سيبويه مجيء هذا الوزن لغير التأنيث.

(٧) وزيد الألف في الخامس ك«العَفْرَتَى» على «فَعْلَنَى» والألف للإلحاق يقال: لبؤة عفرناة أي شديدة وفي «ضَيْمَران» على فيعلان وهو الريحان الفارسي وكذا في «العِرْضَتَى» على فَعْلَنَى وهي النشاط في المشي.

- وجاء في السادس كالهجيري ومثل مَشْيُوخَاءَ وَالْمَعْيُورَا (١)
 ولا يُرى أصلاً لذي بناءٍ بل بدلاً من واوٍ أو من ياءٍ (٢)
 فأصلُ باب قبل قلب بَوْبُ كذاك أيضاً أصلُ نابٍ نَيْبُ (٣)
 لقولهم في جمعه أبوابُ كما يُقالُ هذه أنيابُ (٤)
 وزيدُ واوٍ أولاً حثماً نفي وهو إذنٌ في ذاك مثلُ الألفِ (٥)
 لِأجلِ هذا جعلوا ورنتلاً على الأصحَّ عندهم فعنللاً (٦)

- (١) وجاء الألف زائداً في السادس كـ «الهجيري» على فعيلٍ وهي العادة والشأن و
 كـ «مَشْيُوخَاءَ» جمع شيخٍ و«مَعْيُورَاءَ» جمع عَيْرٍ بالفتح وهو الحمار.
 (٢) لا يوجد الألف أصلاً فيما يدخله التصريف أي من حروفه الأصلية بل منقلباً من واوٍ أو ياء
 مثل «دعا» و«رمى» و«عصى» و«رحى» و«قال» و«باع» وألف رحى فيها وجهان يقال:
 رَحِيَانٌ وَرَحَوَانٌ.
 (٣) فأصل «باب» «بَوْبٌ» تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً وكذلك «ناب» أصلها
 «نَيْبٌ» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .
 (٤) الدليل على أن ألف «باب» منقلبة عن الواو وقولهم في جمعه «أبواب» والجمع يرد الأشياء
 إلى أصولها كما يقال في جمع «ناب» أنياب وهو يدل على أن أصل الألف هنا ياء .
 (٥) لا تزداد الواو في أول الكلمة ، كما لا تزداد الألف في أولها .
 (٦) ومن أجل عدم زيادة الواو أولاً جعل الصرفيون «ورنتلاً» على وزن فعنلل، ويشير
 بالأصح إلى أن هناك قولاً آخر بزيادة الواو في «ورنتل» على سبيل الندور، لأن الواو لا
 تكون أصلاً في بنات الأربعة، وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء «وَفَنَلٌ» وهو مفقود،
 والصحيح أن الواو أصلية فإن اللام زائدة مثلها في «فَحَجَلٌ» هو الأفجح وهو بعيد ما بين
 الساقين والقدمين و«هَدْمِلٌ» والهدمِل: الثوب الخلقُ فإن لزيادة اللام آخراً نظائر بخلاف
 زيادة الواو أولاً .

وَقَدْ أَتَتْ فِي الثَّانِي كَالْكَوَأَلِّ	وَتَالِثاً كَخِرْوَعٍ وَجَدَوْلٍ ^(١)
وَقَدْ أَتَتْ رَابِعَةً كَتَرْقُوهَ	وزيد في الخامس كَالْقَمَحْدُوهَ ^(٢)
وَلَيْسَ فِي الرَّبَاعِي وَאוּ أَصْلًا	مِنْ دُونَ تَضْعِيفِ عَدَا الْوَرَنْتَلَا ^(٣)
وَالْهَمْزُ كَالْيَاءِ يُزَادُ أَوْلًا	بِكَثْرَةٍ فَكُنْ لَهُ مُحَصَّلًا ^(٤)
كَالْهَمْزِ فِي الْأَحْوَرِ وَالْأَبْنَبِمِ	وَإِضْبِيعٍ وَإِثْمِدٍ وَأُبْلُمِ ^(٥)
وَهَمْزُ أَرطَى عِنْدَهُمْ ذُو وَجْهَيْنِ	إِذْ اشْتَقَّاهُ يُرَى مِنْ أَصْلَيْنِ ^(٦)
مَنْ قَالَ مَارُوطٌ فَهُوَ أَصْلِيٌّ	وزائدٌ إِنْ قِيلَ ذَا مَرطِيٍّ ^(٧)

(١) و(٢) وقد أتت الواو زائدة في الحرف الثاني كـ«الكوأل» على وزن فوعلل وهو القصير، وفي الحرف الثالث من «خِرْوَع» على وزن فَعول وهو نبت لين لا يرعى و«جَدَوْل» على وزن فَعول وهو نهر صغير، وفي الرابع في «تَرْقُوه» على وزن «فَعْلُوه» وهي عظيم بين ثغرة النخر والعاتق، وفي الخامس في «قَمَحْدُوه» على وزن فَعْلُوه أسم لمؤخر القفا .

(٣) ليس في الرباعي (بتخفيف الياء) للضرورة واو أصلي من غير المضعف إلا «الورنتل» على وزن فَعْتَلل والورنتل الداھية ، والأمر العظيم فالواو أصلي في هذه الكلمة وما عداها فهو فيه زائد إلا الرباعي المضعف نحو «وَعَوَع» فالواو فيه أصلي أيضاً .

(٤) و(٥) والهمز كالياء يزداد أولاً بكثرة في ألفاظ كثيرة، منها الهمز في «أحور» على وزن «أفعل» من حَوَرَت العين إذا اشتد بياض بياضها وسواد سوادها ومنها «أَبْنَبِم» على وزن أفْتَعَل موضع و«إِصْبِع» على وزن إِفْعَل وفيها عشر لغات أشهرها كسر الهمزة وفتح الباء و«إِثْمِد» على وزن إِفْعَل بكسر الهمزة والعين حجر الكحل و«أُبْلُم» على وزن أُفْعَل وهو ورق الدَّوْم والغليظ الشفتين.

(٦) و(٧) في همز أَرطَى وجهان عند الصرفيين الأصالة والزيادة وهذا البيت من البحر السريع، ولا ينبغي أن يجعل من بحر الرجز لأنه يؤدي إلى تغييرات مع الشذوذ. وأرطى نبات سُجَيْرِيٌّ ينبت في الرمل، فمن قال «ماروط» فالهمز أصلي عنده، ومن قال «مرطي» على وزن مرميٍّ فالهمز زائد عنده، وقوله: فهو بسكون الواو للوزن.

وَمَنْ يَقُلْ فِي أَوْلَقٍ مَأْلُوقٌ	فَهَمْزُهُ أَضْلٌ وَذَا يَلِيْقُ (١)
وَقِيلَ زَائِدٌ وَهَذَا قَدْ يَحِقُّ	بِقَوْلِهِمْ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ (٢)
وَالهَمْزُ فِي إِمَّعَةٍ وَأَيْصَرَ	مُؤَصَّلٌ مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ فَاشْعُرِ (٣)
وَزَيْدٌ ثَانِيًا كَمِثْلِ شَأْمَلٍ	وَزَيْدٌ ثَالِثًا كَمِثْلِ شَمَّالٍ (٤)
وَرَابِعًا فِي ضَهْيَا وَيَكْثُرُ	فِي آخِرِ بَعْدَ ثَلَاثِ تُذَكَّرُ (٥)
كَمِثْلِ حَمْرَاءَ وَقَاصِعَاءِ	وَمِثْلِ صَحْرَاءَ وَخُنْفَسَاءِ (٦)
وَالْمِيمُ كَالهَمْزِ بِأَوَّلِ الْكَلِمِ	زَائِدَةٌ كَمَحْلَبٍ وَمُسْتَلِمٍ (٧)

- (١) و(٢) من يقل في لفظ «أولق» بمعنى جُن ، «مألوق» من ألق - فالهمز عنده أصلي وكون الهمز أصلياً يناسب هذا الاستعمال وقيل: الهمز زائد وهذا القول قد يتقرر بقولهم «عَنَس» وهي الناقة الصلبة «من الشام تلق» أي تسرع من «ولق» ك«وعد».
- (٣) الهمز في «إمَّعَةٍ» وهو الذي يكون تبعاً لغيره لضعف رأيه محكوم بأصالته ووزنه «فِعْلَلَةٌ» لا «إِفْعَلَةٌ» وكذلك الهمز في «أَيْصَرَ» على وزن «فَيْعَلٌ» وهو كساء يشد فيه الحشيش فيثنى على السنام ليتمكن ركوبه، ويطلق على الحشيش وكونه أصلاً في هذين لاختلاف فيه.
- (٤) وزيد الهمز أيضاً حال كونه ثانياً في «الشَّأْمَلِ» وهي الشَّمَّال بالفتح وثالثاً في «شَمَّال» لغة ثانية في «شَمَّال» المتقدم.
- (٥) و(٦) والهمز زائد رابعاً في «ضَهْيَا» على وزن «فَعْلَاءُ» وهو شجر كثير الشوك .
- ويطرد زيادة الهمز في آخر الكلمة بعد ثلاثة من الحروف الأصول في «حمراء» على وزن فعلاء و«قاصعاء» على وزن فاعلاء وهو جحر اليربوع و«صحراء» على وزن «حمراء» الفضاء الواسع لا نبات فيه، و«خُنْفَسَاءَ» على وزن فُنْعَلَاءَ حشرة سوداء معروفة .
- (٧) تزداد الميم كالهمز بعد ثلاثة حروف أصلية ك«مَحْلَبِ» على وزن مَفْعَلٍ وهو العسل فالميم زائدة هنا وكذلك في «مُسْتَلِمِ» اسم فاعل من استلم، يقال: استلم الحجر لمسه إما بالقبلة أو باليد.

- وَجَعَلُوا مِيمَ مَعَدٍّ أَضْلًا فَخَالَفُوا فِي الْمِيمِ هَذَا الْأَضْلًا (١)
 وَلَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ الْقَوْلَ سُدى إِلَّا بِثَبْتِ قَوْلِهِمْ تَمَعَدَدًا (٢)
 وَزَيْدٌ أَيْضًا آخِرًا كَسْتُهُمْ وَزُرُقُمٍ وَذِقْعَمٍ وَدَلْقِمٍ (٣)
 وَقَدْ فَشَا خِلَافٌ أَهْلَ النَّحْوِ كِبَارِهِمْ فِي زَيْدِهَا فِي الْحَشْوِ (٤)
 فَقَالَ قَوْمٌ زَيْدٌ فِي دُلَامِصٍ وَزَيْدٌ فِي الْهَرْمَاسِ وَالْقَرَامِصِ (٥)
 وَفِي اشْتِقَاقِهَا دَلِيلٌ قَاطِعٌ لِكُونَ هَرْمَاسٍ لِهَرَسٍ رَاجِعٌ (٦)
 كَذَا الدُّلَامِصُ مِنَ الدَّلِيسِ كَذَا الْقَرَامِصُ مِنَ الْقَرِيسِ (٧)

(١) و(٢) أما ميم «مَعَدٍّ» أصله «مَعَدَد» على فَعَلَلْ بسكون العين، ثم نقلت حركة الدال إلى العين وادغمت في مثلها فخالفوا بذلك الأصل المقرر وهو زيادتها بعد ثلاثة أحرف أصلية، ولم يقل الصرفيون ذلك القول سدى بل بدليل قول العرب «تمعدد» أي تزيأ بزي معد وهو حي من العرب، وجه الاستدلال: أنا إن جعلنا الميم في الفعل زائدة أدى إلى كون الفعل على تمفعّل وهو قليل فتجعل أصلاً لتخرج من هذا.

(٣) وزيد الميم أيضاً من «سْتُهُمْ» على وزن فُعْلُم وهو العظيم الاست أي العجز، و«زُرُقُم» وهو شديد الزرقة، و«دِقْعَم» بكسر الفاء واللام وهو اللاصق بالتراب، و«دَلْقِم» على وزن دِقْعِم وهي العجوز والناقة المسنة المنكسرة الأسنان.

(٤) انتشر الخلاف بين كبار النحويين في زيادة الميم في حشو الكلمة أي وسطها.

(٥) ذكر في هذا البيت ثلاثة ألفاظ مما اختلف فيه في زيادة الميم، فقال: قوم من النحويين ومنهم سيبويه: زيد في «دُلَامِص» على وزن فُعَامِل وهو البراق، وزيد في «الْهَرْمَاس» على وزن فِعْمَال وهو الأسد الشديد الغادي على الناس، وزيد في «الْقَرَامِص» ووزنه كدلامص، وهو اللبن القارص.

(٦) و(٧) في اشتقاق الألفاظ المتقدمة دليل قاطع على زيادة الميم فيها لكون لفظ «هَرْمَاس» من «الهَرَس» وهو الأكل الشديد، فتبين زيادة الميم بسقوطها من الأصل، وكذا «الدلامص» مأخوذ من «الدليص» وهو اللين البراق وفعله: دَلَصَ - كضرب - فاتفقهما في المعنى يدل على أنهما مادة واحدة، وسقوطه من إحداهما دليل الزيادة.
 وكذا «الْقَرَامِص» مأخوذ من «القريص» وهو ضرب من الإدام.

- وَقَالَ قَوْمٌ ذَاكَ كَالدَّمْثِرَا مَن دَمِثٍ وَالسَّبُطِ مِنْ سِبْطُرَا (١)
 مِمَّا تَقَارَبَ فِيهِ اللَّفْظَانِ وَاتَّحَدَ الْمَعْنَى لَدَى الْبَيَانِ (٢)
 وَسَيَبَوِيهِ قَائِلٌ بِالْأَوَّلِ وَلَمْ يُخَالِفْ قَوْلَهُ أَبُو عَلِيٍّ (٣)
 وَأَطْرَدَتْ زِيَادَةُ النُّونِ لَدَى فَعَنْلَلٍ وَفِي انْفِعَالٍ وَرَدَا (٤)
 مُطَّرِدًا كَذَاكَ فِي افْعِنَلَالٍ وَفِي فُرُوعِ ذَيْنِ بَاسْتِكْمَالِ (٥)
 وَفِي الْمُضَارِعِ وَفِي سَكْرَانَا وَشَبَّهَهُ كَمِثْلِ زَعْفَرَانَا (٦)
 كَذَاكَ حُكْمُ النُّونِ حَيْثُ عَنَى فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَفِي الْمُثْنَى (٧)
 فِي غَيْرِ مَا ذَكَرْتُهُ نَزْرًا وَرَدَّ وَبَعْضُ الْأَفَاطِ بِذَلِكَ انْفَرَدَ (٨)
 كَنَرَجِسٍ وَقُنْبَرٍ وَعَنْسَلٍ وَمِثْلُ كِنْدَاوٍ وَكَالِ كَنَهَبَلِ (٩)

(١) هذا استدلال لمن قال بالأصل أي قال قوم من النحويين إن الميم أصلية فـ«الدَّمْثِر» على وزن «قَمَطْر» السهل من الأرض، والجمل الكثير اللحم من «دَمِث» كـ«فرح» أي سهل وكلفظ «السبط» يقال: سَبَطَ الشعر كـ«فرح» و«كرم»: استرسل و«السبطرى» مشية فيها تبخر ومشية فيها تدفق وإسراع.

- (٢) أي من اللفظ الذي تقارب فيه اللفظان أي اتفقا في أكثر الحروف، واتحد المعنى لدى البيان والتفسير، وهذا شرح للاستدلال للأصالة وقوله: «اللفظان بقطع همزة ال» للوزن.
 (٣) قال سيبويه بالقول الأول وهو زيادة الميم فيما تقدم، ووافقه في قوله أبو علي الفارسي.
 (٤) و(٥) و(٦) و(٧) اطردت زيادة النون في فعنل كـ«غضنفر»، وفي انفعال كـ«انطلاق»، وفي افعنلال كـ«احرنجام»، وفي فروع هذين الأخيرين كالفعل والمصدر واسم الفاعل نحو انطلق، انطلاقاً فهو منطلق، واحرنجم احرنجاماً فهو مُحْرَنَجَم، وفي المضارع نحو: «نضرب» وفي «سكران»، وهو صفة و«زعفران» و«عثمان» وهما اسمان، وكذلك النون في جمع التصحيح كـ«الزَيْدَيْنِ» وفي المثني كـ«الزَيْدَيْنِ» في حالات الرفع والنصب والجر.
 (٨) و(٩) وردت النون زائدة في غير ما ذكره الناظم وهو قليل فيما يلي من الألفاظ:

١- «نرجس» على وزن نفعِل كـ«نضرب» ويجوز كسر النون والنرجس مشموم معروف ونونه زائدة باتفاق.

٢- «قُنْبَرٍ» بضم فسكون ففتح العين وهو طائر معروف.

والتَّاءُ زِيدَتْ أَوَّلَ الْمُضَارِعِ	وفي التَّفْعُلِ بِلا مُنَازِعِ ^(١)
وفي التَّفَاعِلِ وَالْأَفْتِعَالِ	وفي التَّفْعُلِ وَالْأَسْتِفْعَالِ ^(٢)
وفي فُرُوعِ هَذِهِ قَدْ زِيدَا	بِكثْرَةٍ كَقَوْلِكَ اسْتُجِيدَا ^(٣)
وزِيدَ فِي التَّفْعَالِ وَالتَّفْعِيلِ	كَالتَّاءِ فِي التَّذْكَارِ وَالتَّجْهِيلِ ^(٤)
وَنَدَرَتْ فِي غَيْرِ ذَا كَتَنُظْبِ	وَتُثْفَلِ وَتَحْلِيٍّ وَتُرْتَبِ ^(٥)
وَمَعَ وَاوٍ مِثْلُ عَنكَبُوتِ	وَمَعَ يَاءِ زِيدَ كَالْتَّنْبِيْتِ ^(٦)
وَزِيدَ فِي الْآخِرِ مِثْلُ مَلَكُوتِ	بِخَامِسٍ وَسَادِسٍ كَتَرْنَمُوتِ ^(٧)

= ٣- «عَنْسَل» على فَعَّل بفتحتين بينهما سكون الناقه السريعة.

٤- «كِنْدَأُو» على فِنَعَلُو بكسر فسكون ففتح العين فسكون اللام الجمل الغليظ الشديد .

٥- «كَنْهَبُل» على فَنَعَل بفتح الفاء والنون وسكون العين وضم اللام شجر عظام ، والشعير الضخم السنبله .

(١) و(٢) و(٣) زيدت التاء في أول المضارع كناء «تضرب» وفي التفعّل ك «التعلّم» وفي التفاعل ك «التخاصم» والافتعال ك «الاقْتدار» وفي التفعّل ك «التدحرج» والاستفعال ك «الاستغفار» وفي فروع هذه الأوزان المتقدمة وهي ما تصّرف منها كالفعل واسم الفاعل مثلاً وقوله : كقولك «اسْتُجِيدَا» مبني للمجهول أي طلب جودة، وهذا إشارة إلى بعض الفروع .

(٤) تزداد التاء أيضاً في مصدر «فَعَّل» المضعف وهو «التَّفْعَال» ك «التَّذْكَار» من «ذَكَر» و«التَّجْهِيل» من «جَهَّل».

(٥) ندرت زيادة التاء في غير ما ذكر كناء «تَنْظُب» على تَفْعُل بفتح التاء وسكون الفاء وضم العين وتَنْظُب : شجر حجازي شوكة كشوك العوسج . و«تُثْفَل» على وزن تَفْعُل وهو ولد الثعلب و«تَحْلِيٍّ» على تَفْعِل بكسر اتاء والعين وهو شعر وجه الأديم ووسخه ، و«تُرْتَب» بضم التاء وفتح العين وهو الشيء الثابت .

(٦) زيدت التاء ندورا مع واو مثل «عنكبوت» على فَعْلَلُوت وهو معروف ، ومع ياء ك «التنبيت» على تفعيل اسم لما نبت على الأرض من الشجر ، وليس المراد به المصدر من «نَبَّت» المضعف لأن ذلك قياسي والكلام في السماعي .

(٧) وزيدت التاء في الآخر حال كونه خامساً مثل «مَلَكُوت» على فَعْلُوت وهو العز والسلطان ، وزيد سادساً في «تَرْنَمُوت» على تَفْعَلُوت وهو التَّرْنَم .

والسِّينُ لا تُزادُ في الكَلامِ	إلاَّ مع التَّاءِ كُمُسْتَهَامِ (١)
وسِيبَويِّهِ قالَ في أسْطَاعاً	بِزَيْدِها إِذ أَضْلَها أَطَاعاً (٢)
وفي الإِشْارةِ تُزادُ اللامُ	وَلَهُمْ بِذَلِكَ اهْتِمَامُ (٣)
كاللامِ في تِلْكَ ولامِ ذَلِكِ	أولى لِكُمْ وَمِثْلُهُ هُنالِكَ (٤)
وزيداً أَيضاً آخِراً كزَيْدِ	فَيْشَلَةٍ وَحَسَدِ وَعَبْدِ (٥)
والهَاءِ في الوَقْفِ تُزادُ كَلِمَةٍ	فَهِيَ لِسَكْتِ لا كَمِثْلِ هَاءِ مَةٍ (٦)
فكَوْنُها تَسْقُطُ حَالِ الوَصْلِ	دَلَّ بِأَنَّ لَيْسَ بحرفِ أَصلي (٧)
فَقِيلَ في الأُمَّاتِ أُمَّهَاتُ	فَزَيْدُها هُنالِكَ ثَباتُ (٨) ١٥٩

(١) ولا تزداد السن اطرادا إلا مع التاء ك «مستهام» على وزن مستفعل بفتح العين اسم مفعول بمعنى اسم الفاعل من هام يهيم إذا خرج على وجهه لا يدري أين يتوجه، يقال: قلب مستهام أي هائم .

(٢) أشار في هذا البيت إلى ما زيدت فيه السين سماعاً وهو لفظ «أسطاع» بقطع الهمزة بمعنى أطاع زيدت عوضاً عن حركة عين الفعل .

(٣) و(٤) أشار هنا إلى موضع اطراد اللام وهو اسم الإشارة كاللام في «تلك» ولام «ذلك» و«أولى لكم» وهي مكسورة تفيد البعد مع الكاف الحرفية للخطاب ، وكذلك هنالك .

(٥) وزيدت اللام في آخر الكلمة من «زيدل» في زيد و«فَيْشَلَةٌ» في فيشة وهي الكَمَرَة بفتح الميم أي حشفة الذكر، و«حسدل» في حسد وك «عبدل» في عبد ، وأما عبدل بمعنى عبد الله فهو رباعي منحوت.

(٦) أشار هنا إلى مواضع زيادة الهاء اطرادا فتزاد في الوقف ك«لَه» فاللام حرف جر و«ما» استفهامية حذفت ألفها بعد حرف الجر وجوباً للترفة بينها وبين «ما» الموصولة والشرطية، وأتى بهاء السكت جوازاً لأنها مجرورة بالحرف، لكن على الأجود والأحسن لتكون عوضاً عن الألف المحذوفة، وأما المجرورة بالاسم فيؤتى بهاء السكت وجوباً نحو: استدعاء مَه، كما في «الألقية» في باب الوقف .

(٧) هذا دليل على زيادة هاء السكت السابقة حال الوقف أي أن سقوطها حال الوصل دليل على أنها ليست حرفاً أصلياً بل هي زائدة ممدودة في الزوائد .

(٨) هذا البيت إشارة إلى ما زيدت فيه الهاء سماعاً فقد ورد عن العرب في «أمات» «أمهات» =

همزة الوصل

القَوْلُ فِي إِيرَادِ هَمْزِ الْوَصْلِ	فِي الْحَرْفِ أَوْ فِي الْأِسْمِ أَوْ فِي الْفِعْلِ ^(١)
وَهُوَ لَا يَثْبُتُ فِي الْوَصْلِ لَدَى	كَلِمَةٍ إِلَّا بِحَالِ الْإِبْتِدَاءِ ^(٢)
فَالْهَمْزُ أَصْلٌ إِذْ حَوَاهِ الْحَرْفُ	إِلَّا مَعَ اللَّامِ فَفِيهِ خُلْفٌ ^(٣)
فَهُوَ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ وَضَلُّ	وَعِنْدَ شَيْخِهِ الْخَلِيلِ أَصْلٌ ^(٤)
وَالْهَمْزُ فِي الْأَسْمَاءِ قَطْعٌ غَيْرَ مَا	خُصَّ بِحِفْظِ عِنْدَ مَنْ تَقَدَّمَ ^(٥)
فِي اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ وَابْنٍ وَابْنِمٍ	وَأَمْرًا مَعَ امْرِيٍّ وَتَمِّمٍ ^(٦)
بِاسْمٍ وَبِاسْتٍ وَأَبْنَةٍ مَعَ ائِمْنٍ	وَجَاءَ فِي هَذَا لُغَاتٌ فَازْكَرَنَّ ^(٧)
وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنْ هَمْزَتَهُ	قَطَعَ فَخَالَفَهُ وَأَبْطَلَ حُجَّتَهُ ^(٨)
وَكُلُّ مَا ضِ هَمْزُهُ وَضَلُّ إِذَا	زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ كَأَسْتَحْوَذَا ^(٩)
مَضْرُوءٌ جَاءَ كَذَا وَالْأَمْرُ	كَاحْتِشَمِ احْتِشَامَ شَهْمٍ يَقْرُؤُ ^(١٠)

= على فُعْلَهَات، وكذا ورد عنهم في «أم» «أُمَّهَة» على فُعْلَهَة فزيادة الهاء هنا «له ثبات». أي ثبت وتحقق، وفيه إشارة إلى تزييف قول من قال بالأصالة وهو ابن السراج.

(١) الكلام هنا لإدخال همز الوصل في الأنواع الثلاثة للكلمة وهي الاسم والفعل والحرف.
(٢) تعريف همزة الوصل: هي ما تسقط في الدرج وتثبت في الابتداء وهي داخلة تحت زيادة الهمز، وإنما أفردت لاختصاصها بأحكام سنعرّفها وتوجد همزة الوصل في الاسم والفعل والحرف.

(٣) و(٤) أشار في هذا البيت إلى همزة الحرف فذكر أنها أصل أي «قطع» في كل الحروف إلا مع اللام ففيها خلاف بين النحويين بشأنها فقال سيبويه: إنها همزة وصل معتد بها في الوضع، وقال شيخه الخليل: إنها أصل أي «قطع» وصلت لكثرة الاستعمال.

(٥) أشار بهذا إلى الهمز في النوع الثاني من الكلمة وهو الاسم فذكر أنها قطع في جميع الأسماء إلا في عشرة أسماء حفظت عن العرب فهي فيها وصل.

(٦) و(٧) و(٨) و(٩) و(١٠) حفظ همزة الوصل في عشرة أسماء وهي على ترتيب الناظم:

-
- ١- اثنان أصله ثنَّان لأنه من ثبتت فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بالهمزة.
- ٢- اثنتان: أصله ثنَّتَيان: فعل بها كما فعل باثنتين السابق.
- ٣- ابن: أصله بَنُو كقلم حذفت لامه وهي الواو وجيء بالهمزة عوضاً عنها.
- ٤- ابنم: هو زيدت فيه الميم للمبالغة وليست عوضاً عن المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج إلى همزة الوصل.
- ٥- امرأة: أصلها مرأة، فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل، وسكنت الميم، ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبداً، فجعل المتوقع كالواقع.
- ٦- امرئ: أصله مرء فعل به كما فعل بامرأة.
- ٧- اسم: أصله سمو ك «حَمَل» وقيل ك «قُفْل» حذفت لامه وسكن أوله، وقيل: نقل سكون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصلاً وتعويضاً واشتقاقه عند البصريين من السمو وعند الكوفيين من الوسم وهو العلامة.
- ٨- است: هو العجز وأصله «سَتَه» فحذفت اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة، وجيء بالهمزة عوضاً عنها.
- ٩- ابنة: أصلها كابن، أبدلوا التاء من اللام.
- ١٠- ايمن: خاص بالقسم وهو اسم مفرد من اليمن وهو البركة هذا عند البصريين، وعند الكوفيين جمع يمين، وهمزته قطع وفيه اثنتا عشرة لغة. وفي قول الناظم: «وزعم الفراء الخ..» إشارة إلى قول الكوفيين إن همزة ايمن همزة قطع وانه جمع يمين، وهو مردود لأن همزته سمع كسرهما وحذفها وصلاً وميمه سمع فتحها.
- وقول الناظم: «وكل ماض همزه وصل إذا..» إشارة إلى القسم الثالث من أقسام الكلمة وهو الفعل فذكر أن كل ماض يزيد على أربعة أحرف فهمزته همزة وصل ك«اجتمع» و«استحوذ» وكذلك مصدره ك«اجتماع» و«احتشام» و«استحواذ» والأمر منه كذلك ك«احتشم» و«استحوذ» وقوله: «احتشم احتشام شهم يقرو» أي استحي استحياء ذكي متوقد الفؤاد يقصد ويتتبع ما أراد، وكأنه بشير بهذا المثال إلى أنه لا ينبغي أن يضيع الحقوق بالحياء، لأن هذا في التحقيق عجز لاحياء.

وَكُلُّ أَمْرٍ مِنْ ثَلَاثِي كَذَا مَا لَمْ يَكُنْ كَقَمٍّ وَرُدًّا وَخُذًا^(١)
 وَكُلُّ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَصْنَافِ هَمَزْتُهُ أَصْلٌ بِلا خِلَافٍ^(٢)
 وَهَمَزَ أَلْ فَافْتَحَ كَذَاكَ أَيُّمُنُ وَغَيْرُ هَذَيْنِ بِكَسْرِ يُزَكِّنُ^(٣)
 إِلَّا إِذَا ثَالِثُ الْأَمْرِ ضُمَّمَا لُزُومًا الْهَمَزَ لَدَيْهِمْ ضُمَّمَا^(٤) ١٧٣



(١) كل فعل أمر من فعل ثلاثي فهمزته همزة وصل ما لم يكن كـ «قم» و «رُد» و «خذ» أي إن همزته همزة وصل بقيد الأمل: ألا يكون ثاني مضارعه متحركاً كـ «قم» من «يقوم» نقلت حركة العين إلى ما قبلها للإعلال ومثله «رُد» من «يَرُد» أصله «يردد» نقلت حركة العين إلى الفاء للإدغام، وهذان داخلان تحت القيد متغايران بالنوع ولهذا ذكر لهما مثالين.

القيد الثاني: ألا يكون كـ «خذ» وأتى بالكاف لإدخال «مر» و «كُل» فالقياس في الثلاثة: أُوْخِذُ وَأُوْكَلُ وَأُوْمَرُ لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال، ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن، وهذا حذف غير قياسي.

(٢) يشير بهذا إلى أن كل ما بقي من الأصناف الثلاثة مما لم يذكره كـ «أحمر» في الأسماء وكـ «أكرم» في الفعل وكـ «أو» في الحرف فهمزته همزة أصل أقطع.

(٣) و (٤) أشار بهذا إلى حركة همزة الوصل وهي فتح وكسر وضم. فالفتح في «أَلْ» و «أَيُّمُنُ»، والكسر في المصادر والأسماء والفعل الذي لم يضم عينه ضمماً لازماً، والضم في الفعل الذي ضم عينه ضمماً لازماً كـ «انصُر» و «اكتُب» بخلاف نحو «امضوا» و «امشوا» لأن الأصل «امشيوا» و «امضيوا» بكسر الثالث الذي هو العين.

الإبدال والإعلال

القَوْلُ فِي أَحْرَفِ الْإِبْدَالِ الَّتِي	تَلِيْقُ بِالتَّصْرِيفِ عِنْدَ الْجِلَّةِ ^(١)
وَهِيَ تِسْعَةٌ فَكُنْ مُسْتَفْصِيًّا	لَهَا وَجَمْعُهَا هَدَاتٌ مُوْطِيًّا ^(٢)
فَالْهَمْزُ مِنْ وَاوٍ وَيَا بَعْدَ أَلِفٍ	مَزِيدٍ أُبْدِلِ آخِرًا حَيْثُ أَلِفٌ ^(٣)
إِنْ لَمْ يَكُ التَّائِيْتُ بِالتَّالِزِمَا	لَهُ كَيَا دِرْحَايَةً إِذْ سَلِمَا ^(٤)
وَذَاكَ كَالْكِسَاءِ وَالْعِلْبَاءِ	وَكَا الْعَبَاءِ وَكَالرِّدَاءِ ^(٥)

(١) الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف بقلبه، أو إسكانه أو حذفه، فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعل مطلق حرف مكان آخر فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب لاختصاصه بحروف العلة فكل إعلال إبدال ولا عكس؛ إذ يجتمعان في نحو قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو اصطبر وأذكر وخرج بالمكان العوض فقد يكون في غير المعوض منه كتاءى عدة واستقامة، وقال الأشموني: قد يطلق الإبدال على ما يعم القلب إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقاربها بكثرة التغيير.

(٢) القول والكلام في أحرف الإبدال التي تليق لأن تذكر في فن التصريف «عند الجلة» أي العظماء وفي هذا إشارة إلى أنه لا يذكر إلا الأحرف التي تبدل إبدالاً ضرورياً.

(٣) تبدل الهمزة من الواو والياء بعد ألف زائدة مثال الواو «كساء» أصله «كساو» فأبدلت همزة، ومثال الياء «رداء» أصله «رداي» فقلبت همزاً، وتشاركهما في ذلك الألف في نحو «حمراء» فإن أصلها حمري كسكري فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام، فأبدلت الثانية همزة.

(٤) هذا البيت تقييد لما قبله أي تبدل الواو والياء همزة إن لم يكن التائيث بالتاء لازماً فإن التاء اللازمة تبعد الحرف عن الطرف فلا يبدل ما ذكر همزاً وذلك نحو «دِرْحَايَةً» والدرحاية: القصير السمين البطين.

(٥) سبق شرح هذا البيت آنفاً، وإنما أبدلت الياء همزة في «عباءة» مع أنها مختومة بالتاء لأن هذه التاء عارضة وليست أصلية كتاء «دِرْحَايَةً» السابقة.

كَذَلِكَ اسْمٌ فَاعِلٍ أَعْلًا	فِي فِعْلِهِ الْعَيْنُ يُرَى مُعْتَلًا ^(١)
وَإِنْ تُصَحِّحْ عَيْنَهُ كَعَوْرًا	قُلْ فِيهِ عَاوِرًا وَلَا تُغَيِّرْ ^(٢)
كَذَلِكَ أَيْضًا تُبَدَلُ الْهَمْزَةُ مِنْ	مَدٍّ مَزِيدٍ ثَالِثٍ حَيْثُ يَعْنُ ^(٣)
مِنْ بَعْدِ مَدِّ الْجَمْعِ كَالرِّسَائِلِ	وَكَالْعَجَائِزِ وَكَالْوَسَائِلِ ^(٤)
وَإِنْ يَكُنْ فِي مُفْرَدٍ أَصْلِيًّا	فَلَا تَغَيِّرُهُ تَكُنْ نَحْوِيًّا ^(٥)
إِلَّا إِذَا اكْتَنَفَ مَدَّ الْجَمْعِ	لَيْنَانٍ لَأَسْتِثْقَالِهَا فِي الطَّبَعِ ^(٦)
ثَانِيهِمَا مُتَّصِلٌ بِالطَّرْفِ	مِثْلُ نَيَائِفٍ بِجَمْعِ نَيْفٍ ^(٧)

(١) هذا البيت إشارة إلى الموضع الثاني الذي تقلب فيه الواو والياء همزة وهو اسم الفاعل المعتل عينه وذلك كـ «قائل» فإن أصله قاول أبدلت واوه همزة، و«بائع» أصله «بايع» أبدلت ياؤه همزة.

(٢) هذا البيت تصريح بمفهوم قيد «أعلّ» في البيت قبله أي وإن تصحح عينه أي الفعل قل «فيه» أي في اسم الفاعل من هذا الفاعل «عاور» بالواو ولا تغير الواو بالقلب لصحة عين الفعل والعور: ذهاب حس إحدى العينين والألف في «عورا» للإطلاق وفي «ولا تغيرا» منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

(٣) و(٤) هذا هو الموضع الثالث لإبدال الهمز، فتبدل الهمزة من حرف المد ويشمل الألف والواو بعد الضم، والياء بعد الكسر «حيث يعين» أي حيث يظهر المد مثاله لمد الألف: «رسائل» جمع رسالة، فالهمز في الجمع هو ألف رسالة، ومثاله لمد الواو «العجائز» جمع عجوز ومثاله في الياء «الوسائل» جمع وسيلة.

(٥) هذا تصريح بمفهوم قوله مزيد «فيما قبله أي وإن يكن المد أصليا في مفرد كـ «مفازة» و«معيشة» و«مثوبة» فلا تغير ذلك المد في الجمع «تكن نحويا» أي تصريفاً بل انطق في الجمع على أصله، فقل في جمع «مفازة» «مفاوز» بالواو، لأن الأصل في المفرد «مَفَوَزَةٌ» قلبت الواو ألفاً وفي «معيشة» «معايش» وفي «مثوبة» «مثاوب» وذلك لأن حرف المد عين الكلمة.

(٦) و(٧) أشار هنا إلى الموضع الرابع للهمزة المنقلبة عن الواو والياء فقال: «إلا إذا اكتنفا» أي أحاط بمد الجمع «وهي الألف نحو (فعائل)» وتقيده بالجمع على حسب غالب الأمثلة وإلا فالمفرد كذلك كـ «قوائل» على «عوارض» «لينان» بأن كانت الألف بينهما «لاستثقالها» =

وَكُنْ مُصَحَّحاً لَهُ إِنْ بَعُدَا عَنْ طَرْفٍ كَمَا الطَّوَاوِيسُ بَدَا^(١)
 أَوْ عَرَضَ الْوَضْلَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ^(٢)
 وَلَا مَ ذِي الْجَمْعِ إِنْ اعْتَلَّ فَلَا تُقِرُّ هَمْزُهُ وَلَكِنْ أَبْدِلَا^(٣)
 بِالْيَاءِ فَاتِحاً وَلَا مَهُ أَقْلِبَا لِأَجْلِ فَتْحِ يَائِهِ ذَا اسْتَوْجَبَا^(٤)
 وَذَاكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ قَضَايَا جُعَ قَضِيَّةٌ كَذَا بَرَايَا^(٥)

= أي الألف بين لينين «في الطبع» ثم ذكر لهذا شرطاً آخر فقال: «ثانيهما» أي ثاني اللينين «متصل بالطرف» أي بحرفه اتصالاً أصلياً فيخرج نحو «عواور» لأن الاتصال عارض ثم مثل بذلك بقوله «نيائف» جمع «نَيْف» وهو الزيادة ويطلق في العدد بعد العقد من واحد إلى ثلاث فيقال: عشر ونيف أي زيادة، والأصل في الجمع «نيايف» بالياء فقلبت همزة وكذلك «أوائل» جمع أول أصله «أواول» بالواو فقلبت همزة.

(١) هذا تصريح بمفهوم «متصل بالطرف» أي وكن مصححاً له أي لثاني اللينين الواقع بعد ألف نحو فعائل «إن بعدا» أي ثاني اللينين عن حرف «طرف» بأن كان بينه وبين الطرف حرف آخر «كما» الميم كافة أي مثل «الطواويس بدا» أي ظهر في كلامهم بالياء جمع «طاووس» فالفصل هنا أصلي، فلذا لم تقلب الواو همزة.

(٢) هذا إشارة إلى أن المراد بالاتصال الأصلي لا العارض للضرورة كـ «العواور» الأصل «العواوير» جمع عَوَّار بضم الأول وتشديد الثاني وهو الرمد الشديد، حذفت ياءه للضرورة، فلذا لم تقلب الواو همزة لبعدها عن الطرف بالياء المقدر وقوله: «وكحل» بفتح العين الضمير فيه يرجع إلى الدهر وضبطه بعضهم بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا فالتشديد صحيح معنى.

(٣) و(٤) و(٥) قوله «ولام ذي الجمع» أي لام الجمع من النوعين المتقدمين وهما:

١- ما كان نحو «فعائل» ومد مفرده زائد كـ «رسائل».

٢- ما كان على فعائل وحرف اللين الثالث في المفرد أصلي، واكتنف مد الجمع لينان

كـ «نيائف» جمع «نيف» إن اعتل لام أحد هذين النوعين فإنه يخفف بإبدال كسرة الهمزة

بفتحة ثم إبدالها ياء، مثال الأول: «قضية» و «قضايا» أصله قضايي بيايين الأولى ياء فعيلة

والثانية اللام فأبدلت الأولى همزة كما في «صحائف» فصار قضائي، ثم قلبت كسرة الهمزة

فتحة تخفيفاً فصا قضاءي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار قضاءا =

وإن يَكُنْ ذا اللَّامِ واوًا سَلِمًا	في مُفْرَدٍ فَهُوَ لِجَمْعٍ لَزِمًا ^(١)
فَصَيِّرِ الهمزةَ فيه واوًا	كَجَمْعِهِمْ هِراوَةَ هَراوَى ^(٢)
كَذَلِكَ أَيْضاً تُبَدَلُ الهمزةُ مِنْ	أَوَّلٍ وَاَوَّيْنِ بِصَدْرٍ قَدْ زُكِنَ ^(٣)
مَالَمْ يَكُنْ عُرُوضُ ثَانٍ دُرِيًّا	كالواوِ في الووْلى وَواوِ وُورِيًّا ^(٤)

= بالفين وهمزة تشبه الألف لقرب مخرجها من مخرج الألف فاستثقل اجتماع ثلاث ألفات فقلبت الهمزة ياء فصار قضايا بعد أربعة أعمال.

وكذلك «برايا» جمع «بريئة» وهي الخليقة من برأ الله الخلق أي خلقهم وأصل برايا «برايي» بياء مكسورة وهي ياء فعيلة وهمزة بعدها هي اللام فقلبت الياء همزة فصار «برائي» بهمزتين، ثم قلبت الثانية ياءً لكونها متطرفة بعد همزة فصار «برائي» ثم فتحت الهمزة تخفيفاً فصار برأى، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار برأء، ثم قلبت الهمزة ياء فصار برايا بعد خمسة أعمال.

(١) و(٢) و(٣) و(٤) أشار هنا بقوله: «وإن يكن ذا اللام...» إلى أنه إنما تبدل الهمزة ياء إذا لم تكن اللام واوًا سلمت في المفرد كما مثل، فإن كانت اللام واوًا سلمت في المفرد لم تقلب الهمزة ياء، بل تقلب واوًا ليشاكل الجمع واحده وذلك حيث وقعت الواو رابعة بعد ألف وذلك نحو قولهم: هِراوَةَ وهِراوَى بقلب الألف همزة لكونها مدأً زائداً ثالثاً في المفرد وقعت بعد مد في الجمع كقلب ألف رسالة في جمعها على رسائل، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار هِرايى، ثم فتحت الهمزة تخفيفاً فصار هِرايى ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هِرايى ثم لاجتماع الهمزة مع ألفين قلبوها واوًا فصارا هِراوَى بعد خمسة أعمال.

وإذا صدرت كلمة بواوين أبدلت الهمزة من الواو الأولى بشرط: أن تكون الواو الثانية أصلية غير عارضة، فإن كانت عارضة لا تبدل همزة مثال العارضة: الواو الثانية في «ووْلى» إذ أصلها ووْلى أنثى الأول أفعل تفضيل من «وأل» إذا لجأ فهذه لا تقلب الواو الأولى همزة لعوض الثانية بقلبها عن غيرها، وكذلك لا تبدل همزة في «ووري» أي سَير لأنها منقلبة عن الألف إذ أصلها وارى ومثال ما توفر فيه الشرط: «أول» جمع أولى أنثى الأول، الأصل «وول» فقلبت الأولى همزة للقاعدة و«أواصل» جمع واصله أصله: وواصل فقوله: «كالواو في الووْلى...» مثال لغير المنقلبة همزة لأنها عارضة.

وَيُبَدَلُ الهمزُ مِنَ الواوِ مَتَى	جَاءَ بِلَفْظِ دُونَ تَضْعِيفِ أَتَى ^(١)
وَضُمَّ ضُمَّاً لَأَزْمَا وَنَدَرَا	فِي عَارِضٍ كَقَوْلِكَ اخشَوْا السُّرَى ^(٢)
وَإِنْ تَكُنْ مَكْسُورَةً فَقَدْ وَرَدَ	إِبْدَالُهَا وَعِنْدَ قَوْمٍ اطرَدَ ^(٣)
كَالِإِرْثِ وَالْإِشَاحِ وَالْمَفْتُوحِ	كَأَحَدِ قِيَاسِهِ مَطْرُوحِ ^(٤) ١٩٨

(١) و(٢) هذا أحد المواضع التي تبدل فيها الهمزة عن الواو ولكن هذا الإبدال هنا ليس

بواجب بل هو حسن، وأشار الناظم إلى أن شروط الإبدال ثلاثة:

١- عدم التضعيف.

٢- أن يكون الواو مضموماً.

٣- أن يكون هذا الضم لازماً لا عارضاً.

فيخرج بالأول نحو «التعوذ» وبالثاني المفتوح والمكسور وسيصرح بهما، أما المفتوحة فلم تبدل إلا شذوذاً نحو «أناة» في «وناة» لأنه من الوئية وهي البطء وأما المكسورة فأبدلت في المصدرة نحو «إشاح» في «وشاح» ومنه قراءة من قرأ «من إعاء أخيه» وقد رأى بعضهم اطراده، وبالثالث العارضة الضم للإعراب نحو هذا «دلو» وقد أشار إلى قلب العارضة ندورا بقوله «اخشوا السُّرَى» بالهمز المنقلبة عن واو الجماعة المضمومة لالتقاء الساكنين و«السُّرَى» وهو المشي ليلاً وأوله مضموم وهو جمع سُرْيَةٍ ك«مُدْيَةٍ» و«مُدَى».

(٣) و(٤) هذا تصريح بمفهوم قوله: «وَضُمَّ» أي وإن تكن الواو مكسورة فقد ورد إبدالها

همزة، وهذا مطرد عند قوم من العرب وهم هذيل ك«الإرث» فاصله «وِرْث» و«الإشاح» أصله وِشَاح وهو شيء ينسج من أديم ويرصع شبه قلادة تلبسها النساء. والواو المفتوح ك«أحد» في العدد من الوحدة فقلبت واوه همزا سماعاً ولهذا قال: «قياسه مطروح» أي منبوذ فلا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع.

هَمْزَيْنِ فِي كَلِمَةٍ إِذَا سَكَنَ ^(١)	فَضْلٌ وَمَدًّا أَيَدُلُّ الثَّانِي مِنْ
وَيَاءِ إِيْلَافٍ فَكُنْ مُسْتَقْصِيَا ^(٢)	كَمَدًّا أَمِنْ وَوَاوٍ أَوْتِيَا
وَشَدَّ ذَاكَ دُونَ مَا خِلَافٍ ^(٣)	وَقَدْ أَتَى التَّحْقِيقُ فِي إِيْلَافٍ
مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ فِقُسْ ذَاكَ تُصَبُّ ^(٤)	وَإِنْ يُحَرِّكَ آخِرًا يَاءً قَلْبٌ
وَجَعْفَرٍ وَزُبْرَجٍ وَبُرْثْنِ ^(٥)	وَذَاكَ كَالْقِمَطْرِ مِنْ قَرَأَ بُنِي
وَقَرَّءٍ أَيْضًا مِثْلُهُ وَالْقُرْأِي ^(٦)	مِثْلُ قَرَأِيٍّ وَمِثَالُ قَرَأِيٍّ

(١) و(٢) إذا اجتمع في كلمة همزتان ثانيتهما ساكنة وجب إبدال الثانية مدة تجانس حركة الأولى فإن كانت حركتها فتحة أبدلت الثانية ألفاً نحو «آمن» أصله أامن. فقلبت الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها، وإن كانت ضخمة أبدلت واواً نحو «أوتي» أصله أوتي قلبت الثانية واواً لسكونها وضم قبلها، وإن كانت كسرة أبدلت ياء نحو «إيلاف» أصله «إئلاف» قلبت الثانية ياء لسكونها وكسر ما قبلها وقوله: «كن مستقصيا» أي متبعا لقلب الهمزة المذكورة فهو كالتركيد لما قبله.

(٣) «وقد أتى التحقيق» أي بقاء الهمزة التي يجب قلبها مداً على حالها من غير قلب في «إيلاف» حيث قرأ بعضهم «إئلافهم» بالهمزة وهذا شاذ بغير خلاف.

(٤) هذا موضع تقلب فيه الهمزة الثانية ياءً فقال: إن يحرك أي الهمز الثاني «آخراً» أي في آخر الكلمة «قَلْبٌ من غير تقييد» أي قلب الهمز الثاني ياءً مطلقاً سواء كان بعد سكون أو بعد أي نوع من الحركات فيشمل أربع صور:

١- ما كان بعد سكون.

٢- وما كان بعد فتح.

٣- وما كان بعد كسر.

٤- وما كان بعد ضم.

وقد أتى بالأمثلة على هذا الترتيب.

(٥) و(٦) هذه أمثلة على الحالات السابقة الذكر فالمثال الأول كـ «قِمَطْر» على وزن فِعْلٍ والقمطر: وعاء الكتب وقوله: «من قرأ بني» مبني لنائب الفاعل أي بني وزن القمطر من قرأ، وهمزة «قرأ» في المتن مقلوبة ألفاً للوزن والثاني كـ «جعفر» من المادة المذكورة والثالث كـ «زُبْرَج» وهو السحاب الرقيق والرابع كـ «بُرْثْن» وهو مخلب السبع والأمثلة على الترتيب: =

كَذَلِكَ غَيْرُ آخِرٍ إِنْ كُسِرَا	وَكَانَ بَعْدَ كَسْرَةِ يَاءٍ يُرَى ^(١)
وَدُو انْفِتَاحٍ غَيْرِ آخِرٍ مَتَى	مِنْ بَعْدِ ضَمِّ هَمْزٍ أَوْ فَتْحِ أَتَى ^(٢)
فَوَاوًا أَبْذَلَهُ كَذَا إِذَا يُضَمُّ	كَأَضْبَعٍ إِنْ صُغِّتَهُ مِنْ نَحْوِ أُمَّ ^(٣)
وَشَاعَ تَحْقِيقُ أُوْمٌ فِعْلًا	مُضَارِعًا فِقِسْ تَجِدُهُ سَهْلًا ^(٤)

= من قَمَطَرٍ قرء بهمزين الأولى ساكنة والثانية متحركة فقلبت الثانية ياء لتحركها آخرًا ومن جعفر: قَرَأِي والأصل الأول قرأ قلبت الأخيرة ياء فصار قَرَأِي كما في المتن ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قَرَأِي على وزن سَلَمِي، وعلى وزن زَبْرَجٍ قَرِئِي بهمزين قلبت الأخيرة لما تقدم فصار قَرِئِي فسكنت الياء تخفيفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين أي سكونها مع التنوين فصار قِرء كهند بعد ثلاثة أعمال، وعلى وزن بَرَثْن: قُرُؤِي والأصل الأول: قُرُؤُ بهمزين، قلبت الأخيرة ياء لما مرّ فصار قُرُؤِي كما في المتن فاستثقلت الضمة على الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين فصار قُرء ك«قُفْل» منقوصاً بعد أربعة أعمال.

(١) تقلب الهمزة الثانية غير الأخيرة ياءً في موضعين:

١- إذا كانت مكسورة سواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً.

٢- إذا كانت بعد كسرة.

مثال الهمزة المكسورة المنقلبة ياء بعد فتح «أَيْنُ» مضارع «أَنْ» وأصلها «أَيْنُ» قلبت الثانية ياء تخفيفاً فصار «أَيْنُ» ومثالها بعد الكسر «إِيْمٌ» مثال إضْبَعٍ من «أُمَّ» وأصله إئِمٌّ نقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، وأدغمت الميم في الميم فصار فصار «إِيْمٌ» فخففت الهمزة الثانية بأبدالها ياء فصار «إِيْمٌ».

ومثالها بعد الضم «أَيْنُ» وأصله «أُونِنُ» لأنه مضارع أَنْتَهُ أي جعلته يئن، فدخله التنوين والإدغام، ثم خفف بإبدال الثانية ياء من جنس حركتها فصار «أَيْنُ». ومثال المتحركة التي قبلها كسرة المنقلبة ياء «إِيْمٌ» وهو مثال إضْبَعٍ من «أُمَّ» وأصله «إِيْمٌ» فنقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة التي قبلها وإدغمت الميم في الميم، ثم قلبت الثانية ياء فصار «إِيْمٌ».

(٢) و(٣) و(٤) وتقلب الهمزة الثانية غير الأخيرة واواً في موضعين أيضاً:

١- إذا كانت مفتوحة وحركة ما قبلها فتحة أو ضمة مثال الأول «أَوَادِمٌ» جمع آدم وأصله

آدَمٌ ومثاله الثاني «أَوَيْدِمٌ» تصغير آدم.

٢- إذا كانت مضمومة سواء كانت الأولى مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة فالأول نحو =

وَمُفْرَدَ الْهَمْزِ إِذَا حُرِّكَ مِنْ بَعْدِ سُكُونِ سَهْلَيْنِ حَيْثُ يَعْنُ (١)
 بِالنَّقْلِ إِنْ لَمْ يَكُنِ السَّاكِنُ يَاءَ تَصْغِيرٍ أَوْ مَدًّا مَزِيدًا فَادْرِيَا (٢)
 أَوْ نُونَ الْإِنْفِعَالِ أَوْ كَانَ أَلِفٌ وَالْهَمْزُ بَعْدَ شَكْلِهِ حُذِفَ (٣)

= «أَوْبٌ» جمع «أَبٌ» وهو المرعى وأصله أَابُّ لأنه أَفْعَلُ فنقلت حركة عينه إلى فائه، ثم ادغم فصار «أَوْبٌ» ثم خففت ثانية الهمزتين بأبدالها من جنس حركتها فصار أَوْبٌ. والثاني نحو «إَوْمٌ» مثال إصْبَعُ من «أَمٌ». والثالث «أَوْمٌ» مثال أُبْلِمُ من أَمٌ.

وقد شاع تحقيق ثاني همزتي «أَوْمٌ» حال كونه فعلاً مضارعاً فيجوز في هذا النوع الوجهان: التحقيق والقلب، وجاز التحقيق تشبيهاً لهمز المضارعة بهمزة الاستفهام فكأنها منفصلة عن الكلمة.

(١) و(٢) و(٣) هذه الأبيات في حكم الهمز المفرد وهو أنه إذا حرك بأي حركة بعد سكون «سهلن» أي خففن حيث «يعن» أي حيث يعرض «بالنقل» أي ينقل حركته إلى الساكن قبله وحذفه كقولك في «اسأل»: «سل»، بقيود أربعة ذكرها في المتن:

١- ألا يكون الساكن ياء التصغير وذلك كـ «خطيئة» تقول في تصغيرها حُطِيَّةٌ تقلب الهمزة ياء، وتدغم فيها ياء التصغير فهذه لم يكن فيها تخفيف النقل المذكور.

٢- ألا يكون الساكن مداً مزيداً والمراد به هنا الواو والياء وأما الألف فسيذكرها، فمثال الياء «خطيئة» فلا تنقل حركة الهمزة للياء الساكنة قبلها، ويجوز قلب الهمزة ياء وإدغام ما قبلها فيه كقوله تعالى: (إنما النسبي) ومثال الواو «مقروءة» فلا تنقل أيضاً حركة الهمزة للواو، ويجوز قلبها واوا للإدغام مثل الياء.

٣- ألا يكون نون الانفعال وما تصرف منه كـ «انظراً» أي اعوج فلا تنقل حركة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها في هذا، بل تُقَرَّرُ الهمزة على حالها.

٤- ألا يكون ألفاً فإن كان الساكن ألفاً فلا تنقل حركة الهمزة بل تسهل بينها وبين مجانس حركتها كـ «الهباءة» وهي أرض لغطفان، وقوله: «والهمز بعد شكله حذف» أي الهمز المتحرك بعد نقل حركته إلى الساكن قبله حذف كـ الهمز في «اسأل» يحذف فيصير «سل» كما ذكرنا.

وَلَيْسَ ذَا النَّقْلِ وَجُوباً غَيْرَ مَا	جَامِنٌ رَأَى مُضَارِعاً ذَاكَ اِغْلَمَا ^(١)
هَٰذِي لُغَاتٌ غَيْرِ تَيْمِ اللَّاتِي	إِذْ عِنْدَهُمْ تَحْقِيقٌ يُرَأَى آتِ ^(٢)
وَكُلُّ مَا اسْتُثْنِيَ مِنْ حُرُوفٍ	فُحْكُمُهُ حَذْفٌ بِلاَ تَحْرِيفِ ^(٣)
فَحُكْمُ هَمْزٍ جَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ	تَسْهِيلُ بَيْنَ بَيْنَ غَيْرِ مُثْلَفِ ^(٤)
وَالْحُكْمُ بَعْدَ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ زِيدَتَا	لِلْمَدِّ إِبْدَالٌ وَذَاكَ ثَبَتَا ^(٥)
مِنْ بَعْدِ يَاءِ التَّصْغِيرِ كَالرُّشِيِّ	وَوَاوٍ مَقْرُوءٍ وَيَا النَّسِيِّ ^(٦)

(١) يعني بهذا البيت الجواز في النقل المتقدم والمعنى: أن نقل حركة الهمزة المفردة إلى الساكن قبلها غير واجب إلا مضارع «رأى» فإنك تقول وجوباً «أرى» بالنقل، وهذا على لغة أهل الحجاز إذ أصله أراى بالهمز فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها.

(٢) أي إن النقل المتقدم لغير تميم كأهل الحجاز، وأما تميم فإنها تقرأ الهمزة فيقولون في مضارع «رأى» «يرأى».

(٣) هذا تنبيه على المستثنيات الأربعة من النقل وهي ياء التصغير والمد المزد، ونون الانفعال، والألف «فحكمه» أي حكم المخرج الذي فيه هذه الحروف «حذف» أي إخراج من القاعدة، وليس المراد بالحذف الإسقاط؛ لأنه مخالف للواقع كما سنرى «بلا تحريف» أي بلا تغيير.

(٤) فحكم الهمز الذي يأتي بعد الألف «تسهيل بين بين» أي تسهيل الهمزة وهو النطق بها بحالة بينها وبين الهاء وقوله «غير مثلف» أي غير مذهب الهمز من أصله لأن في التسهيل بين بين بقاء صفة الهمزة، وهذا مما يبين أن المراد بالحذف في البيت السابق غير الإسقاط للحرف.

(٥) و(٦) الحكم في الواو والياء المزيدين للمد إبدالهما من جنس ما قبلهما على سبيل الجواز وذلك من بعد ياء التصغير والواو التي تسبق الهمزة أو الياء التي تسبق الهمزة، مثال الإبدال بعد ياء التصغير: «الرُّشِيِّ» أصله «رُشِيءٌ» تصغير رشأ وهو الظبي إذا قوي ومشى مع أمه قلبت الهمزة ياء تخفيفاً جوازا، وأدغم فيها ما قبلها. ومثال الواو: «مقروء» أصلها مقروء قلبت الهمزة واواً وأدغم فيها ما قبلها. ومثال الياء: «النَّسِيِّ» أصله نسيء وهو التأخير قلبت الهمزة ياء من جنس ما قبلها جوازا وأدغم فيها ما قبلها.

والهمزُ إن يُفْتَحَ بإثْرِ الكَسْرَةِ أْبْدِلُهُ يَاءً وَاوَاءً إِثْرَ الضَّمَّةِ^(١)
 كَمِيرٍ وَجُونٍ وَإِنْ سَكَّنْ حَرْفًا مُجَانِسًا لِشَكْلِ أْبْدِلَنْ^(٢)
 وَغَيْرَ مَا ذَكَرْتُ بَيْنَ بَيْنِ هَذِي أَحْكَامُ هَمْزٍ دُونَ مَيِّنٍ^(٣) ٢٢٠
 فَضْلٌ وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ كَسْرِ الْأَلْفِ فَاقْلِبْهُ يَاءً وَبِذَلِكَ اعْتَرِفْ^(٤)
 أَيْضاً لَهُ بِإِثْرِ يَاءِ الْمُصَغَّرِ مِثْلُ مَحَارِبٍ وَكَالْحُمَيْرِ^(٥)

(١) و(٢) هذا بيان لحكم الهمزة المفردة المفتوحة والساكنة فأشار إلى المفتوحة بقوله: «والهمز إن يفتح..» أي إن الهمز المفرد المفتوح يقلب بعد الكسرة ياء، وبعد الضمة واوا والقلب غير واجب، وإنما هو تخفيف مثال الأول «مير» وأصلاً مِثْرٌ على وزن قطع جمع مثة وهي الثأر، والعداوة، والنميمة قلبت ياء لتحركها بالفتح وانكسار ما قبلها. ومثال الثاني: «جون» أصله جُونٌ جمع جُوْنَةٌ وهي سل مغشى بجلد يجعله العطار ظرفاً لطيبه قلبت الهمزة واوا لانفتاحها وضم ما قبلها.

وإن كانت ساكنة أبدلت حرفاً مجانساً لما قبلها مثال الفتح رأس تقلب ألفاً فتصير إلى «راس» ومثال الضم «بؤس» تصير إلى «بوس» ومثال الياء «ذئب» تصير إلى ذيب.

(٣) الشطر الثاني من البيت غير مستقيم الوزن وقد وجد في نسخة ثانية هكذا:

وغير ما ذكرت سهل بين بين فهذه أحكام همزٍ دون ميين

وهذه مستقيمة الوزن، أي غير الذي ذكره الناظم من المسائل المتقدمة سهل فيها الهمزة بينها وبين مجانس حركتها والمسائل الباقية التي أشار إليها هي المتحركة بأي حركة بعد فتح ك «سأل» و «سئم» و «لؤم» فتسهل في المثال الأول بينها وبين الألف، وفي المثال الثاني بينها وبين الياء، وفي الثالث بينها وبين الواو، والمكسورة بعد كسر ك «مئين» أو بعد ضم ك «سئل» والمضمومة بعد ضم ك «رؤوس» أو بعد كسر ك «مستهزئ» وهذا كله على سبيل الجواز.

(٤) و(٥) هذان البيتان في قلب الألف ياء، وهو يقلب ياء وجوباً في موضعين الأول: أشار إليه بقوله «فصل وإن جاء بعد كسر» أي عارض «الألف فاقلبه ياء» والثاني: أشار إليه بقوله: «وبذلك» أي ويقلب الألف ياء «اعترف» وقل به «أيضاً له» أي للألف «بإثر ياء المصغر» أي عقبه، وقد مثل لما بعد الكسر العارض بقوله: «مثل محارِب» فإن الياء ألف في المفرد وهو محراب فقلبت في الجمع ياء لعروض الكسر، وكذلك «مُصَيِّح» مصغر مصباح فإنها =

والواو إن جا إئْرَ كَسْرٍ وَسَكَنٍ فِإءِ اِقْلِبُهُ كَعِيدٍ حَيْثُ عَنُ (١)
 وَإِنْ تُحَرِّكْ إئْرَ كَسْرٍ فَمَتَى تَجَرَّدَتْ فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا (٢)
 أَوْ كَانَ قَبْلَ زَائِدِي فَعْلَانٍ فُحْكُمَهَا الْقَلْبُ بِلَا تَوَانٍ (٣)
 وَاحْكُمْ بِذَا لِمُضَدْرِ الْفِعْلِ الْمُعَلِّ مِثْلَ قِيَامٍ وَلِتُصَحَّحَ كَالْحَوْلِ (٤)

= قلبت ياءً لعروض الكسر «وكالمُحْمِيْر» أي ولما بعد ياء التصغير ك «الحمير» مصغر حمار، فإن الألف وقعت بعد ياء التصغير الساكنة فقلبت ياءً محرّكة بالكسرة وأدغمت فيها ياء التصغير وكذلك «غَزَيْل» في تصغير غزال.

(١) هذا أول موضع لقلب الواو ياءً، أي اقلب الواو ياءً إذا كان الواو ساكنًا بعد كسر «حيث عن» أي في أي مكان ظهر، فلا يقيد بالأول أو بالآخر أو بالوسط مثال الوسط «عيد» وهو اسم لما اعتيد مأخوذ من عاد يعود عودًا فلما وقعت الواو ساكنة بعد كسر قلبت ياءً. ومثال الأول: «ميزان» و «مِيقَات» فإنهما من الوزن والوقت.

(٢) و (٣) اشتمل هذان البيتان على ثلاثة مواضع لقلب الواو ياءً:

الأول: إذا جاءت متطرفة متحركة بعد الكسر قلبت ياءً ك «رَضِي» أصله رَضِيَ. الثاني: إذا جاءت قبل تاء التانيث ك «شَجِيَّة» و «أَكْسِيَّة» و «غَازِيَّة» أصلها «شَجِيَّةٌ وَأَكْسِيَّةٌ وَغَازِيَّةٌ».

الثالث: إذا كانت الواو واقعة قبل زائدي «فعلان» وهما الألف والنون ك «غزبان» و «شجيان» على وزن قطران، وليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة، بل هو تمثيل لموضع الزياتين، لأن الواو لا تقلب ياءً في «فعلان» ساكن العين بل في مكسورها. وقوله: «فحكّمها القلب بلا توان» أي حكم الواو فيما ذكر قلبها ياءً بلا تراخ أي على سبيل الوجوب.

(٤) من المواضع التي يجب فيها قلب الواو ياءً مصدر الفعل المعلّ المعين، إذا كانت الواو في المصدر بعد كسر، وبعد الواو ألف مثل «قيام» أصله قوام قلبت الواو ياءً لما ذكر، وأما إذا كان معتل العين ولم تكن في المصدر بعد الواو ألف فتبقى الواو على حالها بدون قلب ك «الحوّل».

كذآك إِنْ وَآؤْ بِمُفْرَدٍ سَكَنُ	أَوْ كَانُ مُعْتَلًا فِي الْجَمْعِ أَقْلَبَنُ ^(١)
مِثْلَ دِيَارٍ وَحِيَاضٍ وَالْفَعْلُ	مِنْهُ بَوَجْهَيْنِ كَقَوْلِكَ الْحَيْلُ ^(٢)
وَإِذَا أُرْدِفَ بِالتَّصْحَحِ	حَتْمًا وَكُنْ لِغَيْرِهِ مُطَّرِحًا ^(٣)
وَشَذُّ فِي ثِيْرَةٍ إِغْلَالُ	كَذَا النُّوَارُ شَذُّ وَالطُّيَالُ ^(٤)
وَبَعْدَ فَتْحِ أَقْلِبِ الْوَآؤِ لِيَا	فِي نَحْوِ مُعْطِيَا الْهَوَى لَنْ يَرْضِيَا ^(٥)
فَلَا حَظُّوَا فِي الْمُعْطِيَيْنِ مُعْطِيَا	وَيَرْضِيَانِ الْحَقُّوَا بِرَضِيَا ^(٦)

(١) و(٢) و(٣) وكذا يجب قلب الواو ياء إذا وقعت بعد كسر عينا لجمع صحيح اللام واحده محل العين أو ساكنها في غير جمع فعلة، مثل «ديار» في جمع دار وأصله دِوَارٌ وهذا فعل عين المفرد ومثل: حيض في جمع حوض وهذا الخ... وهذا في ساكن عين المفرد، أما وزن «فعل» مما ذكر من المثل المعين وساكنها فقد ورد بوجهين: إبقاء الواو، وقلبها ياء كقولك «الحيل» في جمع حيلة فيجوز أن يقال «الحول» ولو لم يرد، وإذا أردف «فعل» المذكور بالتاء صحح حتما ولا يجوز قلب الواو ياء وذلك كـ «عَوْدٌ» و «عَوْدَةٌ» والعود: المسن من الإبل، و«زَوْجٌ» و «زَوْجَةٌ» و «كُوزٌ» و «كِيوزَةٌ» وهذا معنى قوله «وإذا إذا أردف بالتاء صححا...».

(٤) هذه كلمات شذت عن القاعدة المذكورة آنفاً فقد ذكرنا إن «فعلة» جمعاً تصحح ولا تعل وشذ منها «ثيرة» جمع ثور حيوان معروف، وذكرنا أن مصدر الفعل الممثل مثل قيام وصيام يجب فيه قلب الواو ياء إذ أصلهما قِوَامٌ وِصْوَامٌ، وشذ من هذا «النواء» مصدر ناء أي نفر ولا نظير له، و «الطُّيَالُ» إذ قياسه «الطُّوَالُ» وهو جمع طويل فعينه مفردة غير معلة ولا ساكنة.

(٥) وكذا يجب قلب الواو ياء إذا كانت لاماً رابعة فصاعدا نحو «مُعْطِيَا الْهَوَى» فأصل معطيان «مُعْطَوَانٍ» قلبت واوه ياءً حملاً على اسم الفاعل «ويرضيان» أصلها يَرْضَوَانُ قلبت واوه ياءً حملاً على الماضي وهو رضي.

(٦) أي راقبوا واعتبروا أي الصرفيون في قلب واو «المُعْطِيَيْنِ» المبني للمفعول مُعْطِيَا المبني للفاعل. وهذا الأصل قلبت فيه الواو ياء لكسر ما قبلها والأول بالحمل على هذا، وكذلك ألحقوا لفظ «يرضيان» بـ «رضي» الماضي إذ أصله رَضِيَ بِالْوَاوِ قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها فالمضارع محمول على ماضيه.

فَاقْلِبْهُ وَاوًا وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ ^(١)	إِنْ يَسْكُنِ الْيَاءُ بَعْدَ ضَمِّ قَدْ أُلْفَ
ذَالِيَاءٌ فِي جَمْعٍ كَجَمْعِ أَغْيِدَا ^(٢)	وَأَبْدِلِ الضَّمَّةَ كَسْرًا إِنْ بَدَا
وَصَفَاءٌ بَوَاوٍ وَبِيَاءٍ كَطَيْبِي ^(٣)	وَجَاءَ ذَا وَجَهَيْنِ نَحْوِ طُوبَى
إِلَّا بِفِعْلِ آخِرًا فَافْتَحْ تُصِيبُ ^(٤)	وَإِنْ يَكُنْ مُحَرَّكًا لَا يَنْقَلِبُ
أَوْ زَائِدِي فَعَلَانٌ فِيمَا وَرَدَا ^(٥)	أَوْ كَانَ قَبْلَ تَاءٍ تَأْنِيثٍ بَدَا

(١) هذا موضع لقلب الياء والألف واوا، فإذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت واوا كـ«موقن» من أيقن فأصله «مُيقن» قلبت الياء واوا لسكونها وضم ما قبلها، وكذلك ألف «ضارب» تقلب واوا إذا بني للمجهول وهو «ضورب» وكذلك «ضويرب» في تصغير ضارب اسم فاعل.

(٢) هذا تقييد لقلب الياء الساكنة بعد ضم واوا بالمفرد أي إذا جاء الياء في جمع فتبدل الضمة بالكسرة وذلك كـ«غيد» في جمع أغيد والأصل: غُيد بضم الأول لأن أفعل الصفة بجمع على فُعل بضم فسكون كأحمر وحمر فخفف بإبدال الضمة كسرة لتصح الياء ولم تقلب الياء واوا كما في المفرد لأن الجمع ثقيل، والواو أثقل من الياء فيجتمع ثقلان.

(٣) إذا وقعت الياء عينا لصفة على وزن «فُعلى» جاز فيه وجهان: أحدهما: إبقاء الضمة فتقلب الياء واوًا وذلك كـ«طوبى» و«الضُّوقى» و«الكوسى» وهما تأنيث الأضيقة والأكيس وثانيهما: قلب الضمة كسرة لتصبح الياء نحو «طيبى» مؤنث الأطيب، و«الضيقي» و«الكيسى» تأنيث الأضيقة والأكيس.

(٤) و(٥) هذان البيتان فيهما ثلاثة مواضع لقلب الياء واوا وقوله: «وان يكن محركا» أي يكن الياء محركا بعد ضم بأي حركة «لا ينقلب» واوا، وقد استثنيت منها مسائل أشار إليها بقوله: «إلا بفعل آخر» بأن يكون الياء لامة وهذا هو الموضع الأول لقلب الياء واوا. والموضع الثاني: أن يكون الياء قبل تاء تأنيث، ويشترط أن تكون التاء بنيت الكلمة عليها، لا إن لم تبين كـ«توانية» فهذه زيدت على تواني فالضمة فيها منقلبة كسرة كأصلها. الموضع الثالث: أن يكون الياء قبل «زائدي فعلان» والزائدان هما الألف والنون، والأمثلة في البيت الثاني.

وَذَاكَ مِثْلُ قَضُو الْفَتَى وَفِي مَبْنُوءٍ وَمَبْنُوءَانٍ يَقْتَفِي (١)
 إِنْ بُنِيَ الْوَزْنَانِ مِنْ نَحْوِ بَنَى فَانْطِقْ مَكَانَ الْيَا بِوَاوٍ مُعْلِنًا (٢)
 وَأَعْلَمَ بِأَنَّ الْيَاءَ وَاوًا أُبْدِلَا مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا كَتَقَوَى فَاعْدِلَا (٣)
 وَقَدْ يَجِي مُصَحَّحًا كَرِيًّا وَصَحَّحَ الْوَصْفَ كَنَحْوِ خَزْيَا (٤)
 وَوَاوٍ فَعَلَى أَقْلِبُهُ يَا كَدُنْيَا وَصَفًا وَقُضْوَى نَادِرٌ فِي قُضْيَا (٥) ٢٤٢

(١) مثال الأول في البيت السابق «قَضُوا الْفَتَى» بمعنى ما أقضاه قلبت فيه الياء المتحركة بعد ضم واوٍ لأنها لام الفعل.

ومثال الثاني: «مَبْنُوء» كـ «مَقْدَرَةٌ» قلبت الياء واوا.

ومثال الثالث: «مَبْنُوءَانٍ» كـ «مَكْرُمَانٍ».

(٢) وقوله: «إِنْ بُنِيَ الْوَزْنَانِ» زيادة إيضاح للمثالين السابقين أي إِنْ بُنِيَ الْوَزْنَانِ وَهَمَا وَزْنَ مَبْنُوءٍ وَمَبْنُوءَانٍ، فتقول على وزن «مَقْدَرَةٌ» «مَرْمُوءَةٌ» وعلى وزن «مَكْرُمَانٍ» «مَرْمُوءَانٍ» فانطق مكان الياء بواو معلنا أي اقلب الياء واوا لضم ما قبلها حال كونك «معلنا» أي مظهراً ذلك وهي حال مؤكدة. وهذا هو الموضع الرابع لقلب الياء واوا.

(٣) و(٤) هذا هو الموضع الخامس لقلب الياء واوا فتبدل الياء واواً من لَامٍ «فَعَلَى» إِذَا كَانَ اسْمًا كـ «تَقَوَى» أَصْلُهُ وَقِيًّا قَلْبَتْ وَاوُهُ تَاءٌ كَمَا فِي تَرَاثٍ، وَيَاؤُهُ وَاوًا، وَهُوَ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ لِأَنَّ أَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ، وَقَدْ يَأْتِي وَزْنَ فَعَلَى الْاسْمِ «مُصَحَّحًا» أَي بِلَا قَلْبِ الْيَاءِ وَاوًا كـ «رِيًّا» اسْمٌ لِلرَّائِحَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ «رِيًّا» عِنْدَ سِيَوِيهِ وَغَيْرِهِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ صِفَةٌ غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْاسْمِيَّةُ، وَالْأَصْلُ: رَائِحَةُ رِيَا أَي مَمْلُوءَةٌ طَيِّبًا، وَعَلَيْهِ فَلَمْ تَشْذُ لِأَنَّ الْوَصْفَ يَصَحُّحُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: وَصَحَّحَ الْوَصْفَ أَي لَامٍ فَعَلَى الْوَصْفِ كَنَحْوِ «خَزْيَا» مَوْثٌ خَزْيَانٌ «وَصَدْيَا» مَوْثٌ صَدْيَانٌ فَهَذِهِ لَمْ تَقْلِبْ فِيهَا الْيَاءَ وَاوًا لِكُونِهَا وَصَفًا.

(٥) هذا موضع قلب الواو ياء عكس ما قبله وذكره هنا للمناسبة كـ «دُنْيَا» الْأَصْلُ الدُّنْوَى لِأَنَّهَا مِنَ الدُّنْوِ قَلْبَتْ لِلْقَاعِدَةِ.

واحترز بالوصف عن الاسم فإنها لا تقلب كـ «خُزْوَى» اسم موضع أما «قُضْوَى» بالواو فهو نادر خارج عن القياس وتميم ينطقون بالقياس والحجازيون بخلافه، وعليه فالقصوى فصيح استعمالاً، وقد ورد في قوله تعالى «وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى».

فصل

فَضْلٌ وَرَدَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ أَلْفٌ إِنَّ حُرْكَاً دُونَ عُرُوضٍ قَدْ أَلِفٌ^(١)
 مُتَّصِلاً بِفَتْحَةٍ قَبْلَهُمَا وَلَمْ يَجِئْ مُسَكَّنٌ بَعْدَهُمَا^(٢)
 إِلَّا إِذَا الْأَمِينِ جَاءَ وَيَدَا مُسَكَّنٌ لَيْسَ بِيَاءٍ شُدَّدَا^(٣)
 أَوْ أَلِفٍ فَكُنْ مُعِلاً لِرَمَوْا وَالْأَصْلُ فِيهِ رَمِيُوا كَذَا سَمَوْا^(٤)

(١) و(٢) هذا الفصل معقود لقلب الواو والياء ألفاً، ويشترط له تسعة شروط:

الشرط الأول: أن يكون الواو والياء متحركين فيخرج نحو «قَوْل» و «بَيْع» لسكونهما.

الشرط الثاني: ألا تكون الحركة عارضة فيخرج نحو «جَيْل» و «تَوْم» لأنهما مخففتان عن «جَيْال» و «توأم».

الشرط الثالث: أن تكون الحركة بعد فتح فيخرج نحو عَوْضٌ وَحَيْلٌ، وَصُورٌ.

والمراد بالاتصال الأصلي فيخرج نحو «غَزْوٌ» و «رُمِيٌ» منقوصين على بناء «عَلِبُطٌ» لأن أصلهما غزاوي ورمائي حذف الألف كما حذفت في المبني عليه وهو علبط، إذ أصله عُلَابِطٌ بالألف وهو الضخم فهما في التقدير غير متصلين بالفتحة.

الشرط الرابع: ولم يذكره الناظم أن تكون الفتحة في كلمة حرف العلة، فيخرج نحو «إِنَّ» عمرَ وَجَدَ يَزِيدٌ» والمراد بالاتصال الخ...

الشرط الخامس: ألا يأتي بعدهما ساكن، فأما إن وليهما ساكن فلا يعلن، وهذا مطلقاً إذا كانتا عينين نحو بَيَانٌ وَطَوِيلٌ وَغَيْرُورٌ وأما إذا كانتا لامين ففيه تفضيل أشار إليه في البيت الثاني في قوله: «إِلَّا إِذَا لَامِينِ جَاءَ».

(٣) و(٤) هذا استثناء بتفصيل للسكون الوارد بعد الياء والواو الواقعين لأمأ أي إلا إذا جاء الواو والياء لامين وكان بعدهما ساكن ليس بياء مشددة ولا ألف، فلا يمنعهما أذن سكون ما بعدهما من الإعلال ولذا قال: «فكن معلاً لرموا» أي بقلب يائه التي هي لام ألفاً، وحذفت لالتقاء الساكنين والأصل فيه «رميوا» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وحذفت لالتقاء الساكنين و«كذا سَمَوْا» واوي اللام الأصل فيه «سَمَوْوا» ففعل به كما قبله.

وَرَمِيَا صَحْحَهُ وَالْحَوْرُنَقَا	وَمَقْتَوِيًّا لِلَّذِي قَدْ سَبَقَا ^(١)
وَفَعِلَ الَّذِي بِمَعْنَى أَفْعَلًا	فَعَيْنُهُ صَحْحٌ وَلَا تُعِلًّا ^(٢)
كَذَلِكَ الْمَصْدَرُ مِنْهُ كَالْحَوْلِ	وَالْوَاوُ عَيْنًا صَحْحٌ فِي نَحْوِ افْتَعَلَ ^(٣)
وَذَلِكَ إِنْ مَعْنَى تَفَاعَلَ ظَهَرَ	فِيهِ كَمَا قَدْ قِيلَ فِي نَحْوِ اجْتَوَرَ ^(٤)
وَإِنْ يَزِدُ فِي آخِرِ مَا لَا يُرَى	فِي الْفِعْلِ صَحْحٌ عَيْنُهُ كَصَوْرَى ^(٥)

(١) هذا احتراز من الشروط السابقة لقلب الواو والياء ألفاً فقوله: «ورميا» أي ولفظ «رميا» ونحوه «صححه» لأن الياء لام اتصل بها ألف.

و «الْحَوْرُنَقُ» وهو قصر بالحيرة للنعمان الأكبر صحح واوها لأنها عين اتصل بها ساكن، و«مقتويًا» لأنه وليه ياء مشددة وهو بفتح الميم منسوب إلى المقتى بفتح الميم وفتح التاء من القَتْوِ وهو حسن خدمة الملوك.

(٢) هذا هو الشرط السادس لقلب الواو والياء ألفاً، وهو ألا يكون على وزن فَعِلَ الذي بمعنى «افعل» وهو الذي يكون الوصف منه على أفعل ك «غيد» بمعنى أغيد أي صار أغيد من الغيد وهو ميل العنق، ولين الاعطاف والنعومة اللينة، وك «حَوْل» بمعنى «أَحْوَل» أي صار ذا حول وهو ظهور البياض في مؤخر العين، ويكون السواد من قبل المَأَق، فإن كان على هذا الوزن وجب تصحيح عينه ولا يجوز الإعلال كما ذكرنا.

(٣) و (٤) وكذلك يجب تصحيح مصدره ك «الْحَوْل» وقوله: «والواو عينا صح..» إشارة إلى الشرط السابع وهو خاص بالواو دون الياء وهو أن يكون «افتعل» دالاً على الاشتراك ك «تفاعل» كما في «اجتور» بمعنى تجاوز و«اشتوروا» أي تشاوروا، فإن كانت العين ياء وجب قلبها ألفاً نحو «ابتاعوا» و «استافوا» أي تضاربوا بالسيوف.

(٥) هذا هو الشرط الثامن وهو للواو والياء أي إذا كان عين الكلمة واوا متحركة مفتوحاً ما قبلها، أو ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها وكان في آخرها زيادة لا تأتي في الفعل بل تخص الاسم وجب تصحيحها، ولم يجر قلبها ألفاً وذلك ك «صَوْرَى» اسم ماء بألف التأنيث وهي من خصائص الاسم على مذهب سيبويه، والمازني وخالف الأخفش فيها فجعل تصحيح «صَوْرَى» شاذاً. ومما يخص الاسم زيادة الألف والنون نحو «جَوْلَان» و«سَيْلَان»، وخالف المبرد فجعل الإعلال هو القياس.

وَإِنْ بَلَفَظَ جَاءَ حَرْفًا عِلَّةً	كِلَاهُمَا يَطْلُبُ أَنْ تُعِلَّةً ^(١)
فَاعِلِلِ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ	مِثْلُ حَوَى وَالْعَكْسَ نَزْرًا أَقْبَلَ ^(٢)
كَمِثْلِ مَا جَاءَ عَنْهُمْ كَطَايَةِ	وَمِثْلِ رَايَةٍ وَمِثْلِ غَايَةِ ^(٣)
وَإِنْ يَكُنْ ذَا الْوَاوِ وَالْيَا سَاكِنًا	مَنْ بَعْدَ فَتْحٍ صَحْحَنْ مُبِينًا ^(٤)
كَالْقَوْلِ وَالْبَيْعِ وَقَوْمٍ فِي الْعَرَبِ	يَقْلِبُ يَا التَّصْغِيرِ لَكِنْ لِسَبَبٍ ^(٥)
وَذَاكَ أَنْ يَجِيءَ قَبْلَ مُدْغَمٍ	كَفَاعِلٍ مِنْ دَبٍّ صَعَّرَ تَفْهَمٍ ^(٦)
كَذَاكَ فِي يَوْجَلُ يَاجَلُ وَرَدَّ	وَجَاءَ يَنْجَلُ وَيَجَلُ فَقَدْ ^(٧)

(١) و(٢) و(٣) إذا كان في كلمة حرفاً علة كل واحد متحرك مفتوح ما قبله لم يجز إعلالهما معاً لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان، فيجب إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، ولاحق بالإعلال منها الثاني نحو «الحيا» و«الهوى» والأصل «حَيِي» و«هَوِي» فوجد في كل من العين واللام سبب الإعلال فعمل به في اللام وحدها لكونها طرفاً والأطراف محل التغيير، وشذ إعلال العين وتصحيح اللام كـ «طاية» وهي السطح ومِرْبُدُ التمر، أصلها «طَوِيَّة» فاعل الأول دون الثاني شذوذاً وكذلك «راية» أصلها «رَيِيَّة» بيائين فأعلت الأولى شذوذاً و«غاية» أصلها غَيِيَّة بيائين فأعلت الأولى وصححت الثانية كما قبلها. وقوله «وإن بلفظ جا حرفاً علة...» إشارة إلى الشرط التاسع من شروط قلب الواو والياء ألفاً.

(٤) و(٥) و(٦) و(٧) هذه الأبيات تصريح بمفهوم الشرط الأول وتنبيه على ما شذ وخالف الأصل، وهو أنه إذا كانت الواو والياء ساكنتين بعد فتح وجب تصحيحهما وذلك كـ «القول» و«البيع» وقد نبه الناظم على خلاف هذا فقال: «وقوم في العرب يقلب يا التصغير الساكنة بعد فتح ألفاً لكن لسبب وذاك أن يجيء قبل مدغم» أي قبل حرف مدغم وذلك «كفاعل» أي كوزن فاعل «من دب» وهو دابّ وتصغيره دُوَيْبٌ فأدغم أحد المثلين في الآخر فصار «دويبٌ» فابدل هؤلاء القوم الياء ألفاً لخفتها فصار «دَوَابٌ» بضم الأول وتشديد الآخر.

وَجَاءَ فِي التَّوْبَةِ عَنْهُمْ تَابَهُ وَالصَّامُ فِي الصَّوْمِ تَكُنُ نَسَابَهُ (١)
 وَكَرِهُوا التَّضْعِيفَ فِي حَيْحَيْتُ وَبَابِهِ فَأَثَرُوا حَاحَيْتُ (٢)
 وَصَيَّرَ الْكُسْرَةَ فَتْحاً فِي غَبِي فِعْلاً لَدَى الطَّائِيِّ وَأَقْلَبَ تُصِبِ (٣)
 وَشَذَّ فِي حَوْكَةِ وَفِي قَوْدٍ تَصْحِيحُ وَاوٍ فَلْتَقِفْ حَيْثُ وَرَدٌ (٤) ٢٦٢

= وكما تقدم من قلب الواو والياء الساكتين بعد فتح على شذوذ ورد في لفظ «يُوَجِّل» وهو مضارع وجَل لفظ «ياجَل» في لغة غير الحجازيين بقلب الواو ألفاً شذوذاً وجاء أيضاً «يَيَجِّل» بقلب الواو ياء مع فتح حرف المضارعة، وجاء أيضاً «ييجَل» بكسر حرف المضارعة وقلب الواو وياء لكسر ما قبلها، ولعل قلبها في المفتوح للحمل على هذا. وقوله: «فقد» اسم فعل بمعنى حسب والفاء لتحسين اللفظ وفيه إشارة إلى حصر لغات مضارع وَجَل.

(١) ومن الألفاظ التي وردت شاذة على خلاف القياس ما ورد عن بعض العرب من لفظ «تابه» في التوبة حيث سكنت الواو بعد فتح و«الصام» في الصوم حيث جاءت الواو ساكنة بعد فتح أيضاً وقوله: «تكن نسابه» أي كثير العلم بنسبة الأقوال إلى أصلها والتاء لزيادة المبالغة ك «علامة».

(٢) وهذا الموضع مما خرج عن الأصل أيضاً حيث قلبت فيه الياء الساكنة بعد فتح ألفاً، ونبه على علته بقوله: «وكرهوا التضعيف في حيحيت وبابه» أي كره العرب التضعيف وتكرير اليائين في حيحيت وبابه ك «عاعيت» و«هاهيت» وهذا من قولهم في زجر الإبل «حاحيت وعاعيت وهاهيت» إذا صحت فقلت: حا وعا وها فهي أفعال دالة على أسماء الأصوات.

(٣) نبه بهذا على لفظة «غبي» وما أشبهها وهي من باب تعب وقد وردت في لغة الطائيين بفتح العين وقلب الياء ألفاً فربما يقول القائل: إن الياء قلبت أولاً ثم قلبت الكسرة لأجلها فتتخرم القاعدة المتقدمة وهي شرط الفتح للقلب ألفاً فبين المصنف الوجه الموافق للقاعدة في قوله: «وصير» أي اجعل تقديراً «الكسرة فتحا» تخفيفاً في لفظ «غبي» حال كونه فعلاً «لدى» أي عند الطائي، «واقلب» الياء ألفاً بعد فتح ما قبلها «تصب» القاعدة.

(٤) وشذ في لفظ «حَوَكَة» جمع حائك وهو النساج وفي لفظ «قَوْد» وهو القصاص «تصحیح وَاوٍ» أي شذ تصحيح الواو فيما ذكر مع استيفاء الشروط السابقة للإعلان «فلتقف حيث» أي في مكان أي لفظ «ورد» هو أي التصحيح ولا تقس.

فصل

فَضْلٌ وَإِنْ وَاوُ لِيَاءٍ صَحِيبًا	وَسُكِّنَ الْأَوَّلُ فَالْوَاوُ اقْلِبَا ^(١)
يَاءً وَأَدْغَمَنَّ حَثْمًا أَوْلَا	إِنْ كَانَ غَيْرَ عَارِضٍ مُتَّصِلًا ^(٢)
وَذَاكَ مِثْلُ هَيِّينَ وَنَيِّيرِ	وَكَالْبَغِيِّ عِنْدَ مَنْ لَمْ يُجْبَرَ ^(٣)
وَذَا الَّذِي رَسَمْتُهُ الْقِيَّاسُ	وَشَذُّ غَيْرُهُ فَلَا يُقَاسُ ^(٤)
وَصَحَّحِ الْعَارِضَ مِثْلَ بُوَيْعَا	وَمِثْلَ رُويَةٍ تَكُنُ مُتَّبَعًا ^(٥) ٢٦٧

(١) و(٢) و(٣) إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة، وسبقت إحداهما بالسكون وكان سكونها أصلياً غير عارض قلبت الواو ياء، وادغمت الياء في الياء وذلك نحو «هين» و«نير» أصلهما هَيَّونَ وَنَيَّورِ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً وادغمت الياء فصار «هين» و«نير» ومثلهما «سيد» و«ميت» أصلهما سَيُودَ وَمَيُوتِ ففعل بهما ما فعل بهين ونير.

فإن كانت الياء والواو في كلمتين لم يؤثر ذلك نحو «يعطي والد» وكذا إن عرضت الواو أو الياء للسكون كقولك في «قوي» «قوي» وفي «رؤية» «رؤية» وشذ التصحيح في قولهم: «يوم أيوم» وشذ أيضاً إبدال الياء واوا في قولهم: «عوى الكلب عوة» وقول الناظم: «وكالبغي» أصل «بغوي» «بغوي» على فعول بضم العين عمل فيه ما تقدم. وقوله «عند من لم يجبر» لعله إشارة إلى أن هذا في «بغوي» عند من لم يجبر، ويخرج الياء عن قاعدتها بقلبها واوا إذ أنه ورد في «بغوي» «بغو» بتشديد الواو.

(٤) أي ما ذكرناه من قلب الواو ياء بالشروط التي ذكرناها هو القياس، وما خالف ذلك فهو شاذ والشذوذ ثلاثة أقسام:

قسم شذ تصحيحه مع الشروط ك«ضيون» للسنور الذكر و«يوم أيوم» أي كثير الشدة وقد سبق، وعوى الكلب عوة.

وقسم أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم «للريّا تعبرون» بإبدال الهمزة واوا، وإدغامها في الياء مع أن الواو عارضة الذات، وقد حكى البعض اطراده في لغة.

وقسم أبدلت ياؤه واوا وادغمت ك«عوى الكلب عوة» وقد سبق.

(٥) هذا تصريح بمفهوم غير العارض وتقدم شرحه قريباً ومعناه ظاهر.

فصل

فَضْلٌ وَعَيْنُ الْفِعْلِ لَيْنًا إِنْ تَلَا	مُسَكَّنًا صَحَّ فَشَكَّلَهُ انْقِلَابًا ^(١)
وَأَجَعَلَهُ إِنْ نُقِلَتْ فَتَحَهُ أَلِفٌ	مِثْلُ أَبَانَ وَلِتَسْكِينِ حُذِفَ ^(٢)
وَإِنْ نُقِلَتْ غَيْرَ فَتْحٍ جُعِلَ	مَدًّا مُجَانِسًا لِشَكْلِ نُقْلًا ^(٣)
مَا لَمْ يَكُنْ مَا بَعْدَهُ مُشَدَّدًا	كَابْيَضٍّ أَوْ كَنَحْوِ أَهْوَى وَرَدًا ^(٤)
كَذَاكَ صَحَّ فِي التَّعْجُبِ كَمَا	أُبَيِّنَ فِي الْكُتُبِ كَلَامَ الْعُلَمَاءِ ^(٥)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) إذا كانت حركة عين الفعل ياءً أو واوًا متحركة، وكان ما قبلها ساكنًا صحيحًا فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها نحو «يَبِينُ» و«يَقُومُ» والأصل يَبِينُ، وَيَقُومُ بكسر الياء وضم الواو فنقلت حركتهما إلى الساكن قبلهما وهو الباء والقاف لتجانس حرف المد الحرف الذي قبله، فإن كان الساكن غير صحيح لم تنقل الحركة نحو «بايع» و«بَيِّن» و«عَوَّق» وإذا كان حرف اللين مفتوحاً وجب نقل فتحه إلى ما قبله وقلب حرف اللين ألفاً وذلك مثل «أبان» أصله أْبَيِّن نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها وقلبت ألفاً، وتحذف هذا الألف لتسكين اتصل به كما إذا قلت: «أَبْنْتُ»، وإنما تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها بثلاثة شروط:

١- ألا يكون ما بعد حرف اللين حرفاً مشدداً وذلك كـ «ابيض» فلا نقل هنا.

٢- ألا يكون معتلاً اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك مثل «أهوى».

٣- ألا يكون الفعل للتعجب نحو «ما أقوم» و«أقوم به».

وقوله «كما أبين في الكتب كلام العلماء» أي ما أوضح في الكتب كلام العلماء، وقوله:

«في الكتب» الجار والمجرور متعلق بفعل التعجب .

و«كلام» مفعول به لفعل التعجب، ويجوز تقدم الجار والمجرور على مفعول فعل التعجب

على الصحيح.

واحْكُمُ لِلأَسْمَاءِ بَذَا الإِغْلَالِ	إِنْ أَشْبَهَتْ مُضَارِعَ الأَفْعَالِ ^(١)
فِي الوِزْنِ دُونَ شَبَهِ الزِّيَادَةِ	أَوْ عَكْسِ ذَا فَالْتَمِيسِ الإِفَادَةِ ^(٢)
مِثْلُ مَقَامٍ وَتَبِيعِ إِنْ بُنِيَ	كَتَحْلِيٍّ مِنْ نَحْوِ بَاعٍ فَاقْتَنِ ^(٣)
وَإِنْ يُشَابَهُ فِي كِلَيْهِمَا فَلَا	تُعَلِّهُ كَأَبْيَضٍ وَأَحْوَلًا ^(٤)
وَصَحَّتِ العَيْنُ لَدَى المَفْعَالِ	إِذْ لَيْسَ فِيهِ شَبَهُ الأَفْعَالِ ^(٥)
وَحَمَلُوا عَلَيْهِ مِفْعَلًا فَصَحَّ	وَإِنْ بِهِ شَبَهُ فِعْلٍ اتَّضَحَّ ^(٦)
وَالأَلِفَ أَحْذِفْ بَعْدَ ذَا الإِغْلَالِ	مِنْ نَحْوِ الاسْتِفْعَالِ وَالإِفْعَالِ ^(٧)
وَأَلْزِمِ التَّاءَ عَوْضًا مِنَ الأَلِفِ	نَحْوُ إِقَامَةٍ وَرَبِّمَا حُذِفْ ^(٨)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) يثبت للأسماء التي تشبه الفعل في الوزن دون الزيادة أو الزيادة دون الوزن ما يثبت للفعل المضارع من الإغلال بالنقل وذلك مثل «مقام» فهذا أشبه المضارع في الوزن لا الزيادة إذ أصله «مَقُومٌ» كـ «أَعْلَمُ» ومنه زيادة الميم فأعل كما ذكرنا في الآيات السابقة، ومثل تبيع بكسر التاء والباء من البيع إن بني كـ «تَحْلِيٍّ» بكسر التاء واللام وهو شعر وجه الأديم ووسخه وقشره، فإنه موافق للمضارع في زيادة التاء مخالف في الوزن فيعل بما ذكر، وقوله «فاقتن» أي فادخر ما ذكر، «وإن يشابه» الاسم الفعل المضارع في «كليهما» أي الوزن والزيادة معاً «فلا تعلّه» بنقل شكله أي حركته إلى الساكن قبله لئلا يتوهم أنه فعل وذلك كـ «أَبْيَضٍ» و«أَحْوَلٍ» وهما صفتان مشبهتان.

(٥) و(٦) هذا احتراز مما يباين المضارع في الوزن والزيادة فقال: «وصححت العين لدى المفعال» أي يجب تصحيح العين فيما يكون على وزن «مفعال» كـ «مِسْوَاكٍ» و«مِكْيَالٍ» إذ أنه لا يشابه المضارع لا من جهة الوزن ولا الزيادة، وحمل الصرفيون «مِفْعَلًا» على «مفعال» فصح عينه كـ «مِقُولٍ» و«مِخِيْطٍ» وإن كان فيه شبه من الفعل وذلك كـ «تَعْلَمُ» على لغة من يكسر حرف المضارعة، وقد ردّ هذه العلة بعضهم بأنه لو صح هذا للزم ألا يعل مثل «تَحْلِيٍّ» من باع لشبهه بـ «تَحْسِبُ»، ويأنه لو سلم الإغلال لم يلزم إلا من يكسر حرف المضارعة.

(٧) و(٨) إذا كان المصدر على وزن «إفْعَالٍ» أو «اسْتِفْعَالٍ» وكان معتل العين فإن ألفه تحذف لالتقائها ساكنة مع الألف المبدلة من عين المصدر وذلك نحو «إقامة» و«استقامة» =

وَأَعْلِلِ الْمَفْعُولَ مِنْ بَاعٍ وَمَا	أَشْبَهُهُ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ ^(١)
فَقُلْ مَبِيعٌ وَمَصُونٌ وَأَتَى	تَصْحِيحُ ذَيْنِ فَاخْفَظْنِ مَا ثَبَتَا ^(٢)
وَلَكِنَّ التَّصْحِيحُ فِي الْيَا كَثُرَا	وَصِحَّةُ الْوَاوِ لَدَيْهِمْ نَزُرَا ^(٣)
وَقَدْ أَتَى الْوَجْهَانِ فِي الْمَفْعُولِ مِنْ	عَدَا وَالِاخْتِيَارُ تَصْحِيحُ زُكْنِ ^(٤)
وَالْعَكْسُ فِي الْمَفْعُولِ مِنْ نَحْوِ رَضِي	فَبِشْدُوذٍ نَحْوِ مَرَضُو قُضِي ^(٥)

= وأصلهما «إقوام» و «استقوام» فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان فحذفت الثانية منهما، ثم عوض منها تاء التأنيث فصار «إقامة» و«استقامة» وقد تحذف هذه التاء ومنه قوله تعالى: «وإقام الصلاة».

(١) و(٢) و(٣) إذا بني «مفعول» من الفعل المعتل العين بالياء أو بالواو وجب فيه ما وجب في «إفعال» و «استفعال» من النقل والحذف، فتقول في «مفعول» من «باع» و«قال»: «مبيع» والأصل: مبيوع، ومضوون فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان: العين، وواو مفعول فحذفت واو مفعول، فصار: «مبيع» و «مصون» وكان حق «مبيع» أن يقال «مبيوع» ولكن قلبوا الضمة كسرة لتصح الياء، «وأتى تصحيح ذين» أي أتى تصحيح هذين الوزين من نحو باع ونحو صان فقالوا: «معيون» أي مصاب بالعين، و«مغيوم» أي ذو غيم وسحاب مطبق، و«ثوب مصوون»، و«مسك مدووف» أي مبلول و «فرس مقوود»، ولكن التصحيح في الياء كثير، وفي الواو قليل نادر.

(٤) وقد أتى الوجهان وهما الإعلال والتصحيح في وزن المفعول من نحو «عدا»، وهو كل فعل ثلاثي واوي اللام مفتوح العين فقالوا: «معدو» و«مدعو» بالتشديد أصلهما معدو ومدعو فأدغمت الواو في الواو، ولم تعلق قلبها ياءً، وقالوا: «معدِي» و«مدعو» أبدلت الواو الأخيرة ياءً لتطرفها، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياءً، وأدغمت على القاعدة «والاختيار» أي الراجح فيما ذكر «تصحيح زكن»، أي عليم واشتهر وفيه إشارة إلى شدوذ الإعلال.

(٥) «والعكس» أي ترجيح الإعلال «في المفعول من نحو رضي» مكسور العين واوي اللام غير واوي العين فشدوذه نحو «مرضو» من الرضوان «قضي» أي حكم بشدوذه والفصيح مرضي كما قرئ به في قوله تعالى: «راضية مرضية» وقرئ «مرضوة» شدوذاً. والتقييد بغير واوي العين لإخراج المفعول من نحو «قوي» فإنه لا يجوز فيه الوجهان بل يتعين الإعلال كما سيصرح به في المتن فتقول: «مقوي» بتشديد الياء.

وَجَوَّزُوا الْوَجْهَيْنِ فِي الْوَاوِ لَدَى	لَامِ فُعُولٍ فَرْدًا أَوْ جَمْعًا بَدَا ^(١)
وَصِحَّةُ الْمَفْرَدِ أَوْلَى كَالْعُلُوِّ	وَقَلَّ تَصْحِيحٌ بِجَمْعٍ كَالنُّحُوِّ ^(٢)
أُدْحِيَّةٌ جَاءَ بِوَجْهَيْنِ وَمَا	جَاءَ عَلَى وَزْنِ فُعُولٍ سَلِمًا ^(٣)
وَكُلُّ وَزْنٍ سَابِقٍ جَاءَ مِنْ قَوِي	أَعْلَلَهُ حَتْمًا فِي الَّذِي عَنْهُمْ رُوي ^(٤)
وَنُومٌ لِقَرْبِهِ مِنَ الطَّرْفِ	قَلْبَ يَاءٍ مِثْلُ نُيْمٍ فَخَفَ ^(٥)

(١) «وجوزوا الوجهين» أي جوزوا التصحيح والإعلال في الواو حال كونها «لدى لام فُعول» أي لام فعول سواء كان مفرداً أو جمعاً.

(٢) «وصحة المفرد» من الوزن المذكور «أولى» من الإعلال ومثاله: «العلو» من علا يَعْلُو وقد وَرَدَ الإعلالُ كـ «عنا عِتْيًا» أي أسن وكبر و «عسى عِسِيًّا» بمعنى عتا، و «قسا قلبه قِسِيًّا» هذا في المفرد «وقل تصحيح المفعول بجمع» أي في جمع وذلك «كالنحو» جمع نحو وهي الجهة وكـ «أبو» جمع أب، و«أخو» جمع أخ.

(٣) وقوله: «أُدْحِيَّةٌ» بضم الهمزة وتشديد الياء على وزن أفْعُول مكان النعامة الذي تفرّخ فيه من دحوت الشيء: بسطته «جاء بوجهين» الإعلال والتصحيح كـ «أدحوة». «وما جاء على وزن فُعُول» بفتح الفاء «سليماً» من الإعلال وذلك كـ «دَعُو» أصله دَعُووُ، والألف للإطلاق.

(٤) وكل وزن سابق من «مفعول» و «فُعول» بالضم و «فُعول» بالفتح جاء من نحو «قوي» واوي العين مكسورها «أعَلله» بقلب واوه الأخيرة ياء «حتمًا» أي وجوباً فتقول: «مَقْوِي» والأصل مَقْوُووٌ فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، فقلبت الأخيرة ياء، ثم قلبت المتوسطة ياء؛ لأنه قد اجتمعت ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة، وأدغمت الياء في الياء فقبل «مَقْوِي» و «قُوِي» بضم فكسر وأصله قُوُووٌ بثلاث واوات فقلبت الأخيرة ياء ثم أعلت الثانية بالقلب والإدغام، وكسرت الأولى لتصح الياء، و«قُوِي» بالفتح كالمضموم في العمل.

(٥) قلب واو «نُوم» ياء لقربه من الطرف فصار نُيْم فخف بذلك القلب، وهذا القلب مطّرد، والتصحيح أكثر وجواز الإعلال في «فُعَل» هذا إذا كان صحيح اللام وإلا لم يعمل لثلاث يجتمع إعلالان كـ «شُوِي» جمع شاوٍ، و«غُوِي» جمع غاوٍ.

وَشَدَّ فِي النُّوَامِ نِيَّامٌ فَلَا	يُقَاسُ فِيمَا عَنْهُمْ قَدْ نُقِلَا ^(١)
الْقَوْلُ فِي نَوَادِرِ الإِعْلَالِ	فِي نَوْعِي الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ ^(٢)
تَضْحِيحٌ مُعْتَلٌ كَرِيحٌ إِنْ ذَهَبَ	سَبَبُهُ لَفْظًا وَقَضْدًا قَدْ وَجَبَ ^(٣)
وَإِنْ أَزِيلَ سَبَبٌ فِي اللَّفْظِ لَا	فِي الْقَضْدِ مِثْلُ قَضْوٍ حَتْمًا أُعْلِلَا ^(٤)
وَشَدَّ تَأْثِيرٌ بِكَسْرِ إِنْ فُصِّلَ	بِسَاكِنٍ كَمِثْلِ صَبْيَانٍ نُقِلَ ^(٥)
وَرُبَّ مَعْلُولٍ لَغَيْرٍ مُوجِبٍ	مِثْلُ مَيَاقِيَتٍ فَحَقَّقَ تُصِبُ ^(٦)

(١) وشد في النوام نيام «لبعده بالألف من الطرف» فلا يقاس فيما عنهم قد نقلا أي اللفظ الذي نقل عن العرب، بل يقتصر على ما ورد، والألف في «نقلا» للإطلاق.

(٢) هذا الباب معقود لما شد عن الأصل من الإعلال في الأسماء والأفعال.

(٣) إذ ازال سبب الإعلال في لفظ بأن صار هذا اللفظ مغايراً للمعل في اللفظ والمعنى وجب تصحيحه، ولا يجوز إعلاله كـ «ريح» من راح وروح واوي العين قلبت ياء لكسر ما قبلها فإذا جمعنا ريحاً قلنا «أرواح» بالواو على الأصل وذلك لذهاب سبب الإعلال لفظاً ومعنى، وغلط من قال: «أرياح» بالياء، وكذلك عند تصغيره يقال: «رُويحة» لذهاب سبب الإعلال لفظاً ومعنى.

أما لفظاً فلازالة الكسرة الموجبة لقلب الواو ياء، وأما معنى فظاهر لمعنى الجمع والتصغير.

(٤) أذهب سبب الإعلال في اللفظ دون المعنى بقي على إعلاله وذلك مثل «قَضْوٍ» بسكون الضا وللتخفيف وأصلها الضم وهي للتعجب وياؤها قلبت واوا للضمة، وقد أزيلت هنا الضمة بالسكون، ومعنى التعجب باقٍ فحينئذ تبقى على إعلالها، ولا ترد إلى أصلها بجعل الواو ياءً ولذا قال: «حتماً أعللا» أي وجب إعلالها.

(٥) شد قلب الواو ياء في «صَبْيَانٍ» جمعا لصبي مع عدم المقتضي للقلب بوجود الفاصل بين الكسرة والياء بالياء الساكنة وهذا شاذ عن القاعدة، وإن كان مشهور الاستعمال. وقد ذكر صاحب القاموس «صَبْوَانٍ» على الأصل.

(٦) «ورب معلول لغير موجب» أي ربما يعتل اللفظ من غير سبب موجب لإعلاله، وذلك «مثل مَيَاقِيَتٍ» جمع ميقات من الوقت فقلبت واوه ياءً من غير سبب، ولم يذكره =

كَذَلِكَ فِي نَحْوِ صَبَوْتُ صَبِيًّا وَأَخْيَلٍ وَقَدْ قَفَوْتُ قَفِيًّا^(١)
 وَكَعَشَا عَشِيًّا وَكَالدَّعَايَةِ وَمِثْلِ مَا جَاءَ مِنْ شَكَا شِكَايَةٍ^(٢)
 وَمِثْلُهُ الدِّيْمُ وَالْعَلْيَاءُ لِأَنَّهَا فِي أَصْلِهَا عَلَوَاءُ^(٣) ٢٩٩



= الفَيْوَمِي فِي «المصباح» إِلَّا بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ «مَوَاقِيْتُ» وَأَمَّا الْمَجْدُ فِي «القاموس» فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ.

(١) وَكَذَلِكَ جَاءَ الْإِعْلَالُ لِغَيْرِ سَبَبٍ فِي «صَبَوْتُ» أَي مَلَتْ «صَبِيًّا» بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ لِلْقَلْبِ وَذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ «صَبَا» بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ وَكَذَلِكَ فِي «أَخْيَلٍ» قَلْبٌ لِغَيْرِ مُوجِبٍ يُقَالُ: هُوَ أَحْوَلُ مِنْكَ بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّهُ مِنْ حَالِ يَحْوُلُ وَ«أَخْيَلٍ» عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ أَي أَشَدَّ حَيْلَةً «وَقَدْ قَفَوْتُ» أَي اتَّبَعْتُ «قَفِيًّا» بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ لِغَيْرِ مُوجِبٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ بَعْضُهُمْ إِلَّا «قَفَا» بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ.

(٢) وَمِمَّا جَاءَ لِغَيْرِ مُوجِبٍ «عَشَا عَشِيًّا» أَي أَطْعَمَهُ الْعِشَاءَ بِالْيَاءِ وَالْأَصْلُ عَشَا عَشَا وَهُوَ وَارِدٌ وَكَ«الدَّعَايَةِ» اسْمٌ لِلدَّعَاءِ مِنْ ادْعَى الشَّيْءَ: زَعَمَ أَنَّهُ لَهُ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا وَالْأَصْلُ: الدَّعَاوَةُ بِالْوَاوِ لِأَنَّهَا مِنْ دَعَا يَدْعُو وَمِثْلُ مَا جَاءَ مِنْ «شَكَا شِكَايَةٍ» الْأَصْلُ شِكَاوَةٌ لِأَنَّهَا مِنْ شَكَا يَشْكُو.

(٣) وَمِثْلُ مَا ذَكَرَ فِي الْإِعْلَالِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ «الدِّيْمُ» جَمْعُ دَيْمَةٍ وَهِيَ الْمَطَرُ الدَّائِمُ أَيَّامًا مِنْ غَيْرِ رَعْدٍ وَهِيَ مِنْ دَامَ يَدُومُ، وَالْجَمْعُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ «فِعْلٌ» كَهَذَا الْمِثَالِ فِيهِ وَجِهَانٌ، وَ«الْعَلْيَاءُ» بِالْفَتْحِ وَالْمَدِّ الْمَكَانُ الْمَشْرُفُ وَالْقِيَاسُ «عَلَوَاءُ» لِأَنَّهَا مِنَ الْعُلُوِّ فَقَلْبْتُ أَيْضًا لِغَيْرِ مُوجِبٍ.

فصل

- فَضْلٌ وَإِنْ فَاءٌ افْتِعَالٍ وَرَدَا لَيْنًا فَأَبْدِلْنَاهُ تَا كَأْتَعَدَا^(١)
- وَبَعْضُهُمْ مِنَ الْحِجَازِ أَثَبَتَا لَيْنَ هَذَا النَّوْعِ حَيْثُمَا أَتَى^(٢)
- وَأَبْدَلْنَ ثَالِثَ الْأَمْثَالِ فِي نَحْوِ تَظَنَّنْتُ بِيَاءٍ تَقْتَفِي^(٣)
- وَرُبَّمَا أُبْدِلَ ثَانِي الْمِثْلَيْنِ أَوْ أَوَّلٌ وَلَا تَقَسُّ فِي النَّوْعَيْنِ^(٤)
- وَقَدْ أَتَى دَهْدَيْتُ فِي دَهْدَهْتُ كَمَا أَتَى صَهْصَهْتُ فِي صَهْصَهْتُ^(٥)

- (١) هذا الفصل لإبدال حرف اللين الواقع فاء للافتعال وفروعة تاء. فإذا بني «افتعال» وحروفه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول من كلمة فاؤها حرف لين وجب إبدال حرف اللين تاء نحو «اتصال» و«إتصل» و«متصل» و«اتسر - يتسر» والأصل فيها إوتصال وإوتصل، وإيتسر وإيتسر ومييتسر، فإن كان حرف اللين بدلاً من همزة لم يجز إبداله تاء فتقول: ايتكل ولا يجوز إبدال الياء تاء وشذ قولهم: «اتزر» بإبدال الياء تاء.
- (٢) وبعض العرب من الحجازيين أثبت لين هذا النوع وهو فاء الافتعال وفروعه «حيثما أتى» فهذا البعض يترك الإبدال فيما ذكر، ويجعل فاء الكلمات حسب الحركات قبلها فيقول: ايتصال، وايتصل بالياء وموتصل بالواو، وايتسار وايتسر وياتسر وموتسر.
- (٣) أي أبدلن حرفاً ثالثاً أمثاله من الحروف نحو «تظننت» وهي النون الأخيرة أبدلها بياء فتقول «تظنيت» «تقتفي» وتتبع ما روي وما سمع عن العرب وهذا الإبدال غير مطرد بل هو سماع.
- (٤) وقد يبدل ثاني المثلين ياء كما في «أملت» والأصل «أملتت»، وقد يبدل أولهما ياء كما في «إيما» وأصله «إمّا» وهذان سماعيان لا يقاس عليهما.
- (٥) هذا مثال لما أبدل فيه ثاني المثلين ياء «وقد أتى دهديت» بالياء بدلاً عن الهاء الثانية «في دهدهت» يقال: دهدهت الحجر أي قلبته «كما أتى» لفظ «صهصيت» بالياء بدلاً عن الهاء الثانية «في صهصيت» وصهصيت الرجل: قلت له: صه والباب سماعي فلا نطيل فيه.

والتُّونَ إِنْ سَكَّنَ قَبْلَ الْبَاءِ أَقْلِبَ مِيمًا كَمَنْ بِي وَأَنْبَرَيْتُ تُصِبُّ^(١)
 وشذ في السّادسِ سادٍ مُبَدَلًا مِنْ سِينِهِ يَاءٍ فَحَرَّرُ وَأَنْقَلَا^(٢) ٣٠٦



(١) لما كان النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسراً وجب قلب النون ميماً، ولا فرق في ذلك بين المتصلة والمنفصلة مثال المنفصلة: «من بي» ومثال المتصلة: «أَنْبَرَيْتُ» أي اعترضت له وقوله: «تصب» مجزوم لوقوعه في جواب الأمر وهو «اقلب» وحرك بالكسر للقافية.

(٢) ومما شذ إبدال الياء من السين كقولنا في «السادس» «سَادٍ» كـ «قاضي» وأصله سادي استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان وهما التنوين والياء فحذفت الياء فصار «سَادٍ».

فصل

فَضْلٌ وَحَذَفُ الْوَاوِ مِنْ نَحْوِ وَجَبَ	بِفِعْلِ أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ وَجَبَ ^(١)
إِنْ كُسِرَتْ عَيْنُهُمَا كَيَعِدُ	وَذَاكَ لِلْمَصْدَرِ أَيْضاً يُسْنَدُ ^(٢)
بِشَرْطِ كَوْنِهِ بِوَزْنِ فِعْلِهِ	فِي الْأَصْلِ مِثْلُ زِنَةٍ وَوَعْدَةٍ ^(٣)
وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَعْلَةٍ كَمَا	شُدُّوْذُهُ فِي الْفِعْلَةِ اسْمًا انْتَمَى ^(٤)
فَأَوَّلُ كَسَعَةٍ فِي الْمَصْدَرِ	وَالثَّانِي مِثْلُ رِقَّةٍ وَاسْمٍ دُرِّي ^(٥)

(١) و(٢) و(٣) هذا الفصل للإعلال بالحذف، وهو ثلاثة أنواع: ما يتعلق بفاء الكلمة، وما يتعلق بحرف زائد منها، وما يتعلق بعينها ولاهما على الخلاف .
إذا كان الفعل الماضي معتل الفاء بالواو وجب حذف الواو في الأمر والمضارع والمصدر إذا كان على وزن «فِعْلَةٍ» بشرط كسر عين المضارع وذلك كـ «يَعِدُ» و«يَجِبُ» و«يَثْبُ» و«أَعِدُ» و«نَعِدُ» و«تَعِدُ» والأمر كـ «عِدْ» و«صِفْ» والمصدر نحو «عِدَّة» و«صِفَّة» و«زِنَةٌ» وأصل «يَعِدُ» «يَوُوعِدُ» وقعت الواو بين عدويها الياء والكسرة فحذفت، وحمل المضارع غير المبدوء بها كـ «أَعِدُ» على المبدوء بها وإذا لم يكن المصدر مختوماً بتاء التانيث لم يجر حذف الواو كـ «وَعْدُ».

(٤) شذ حرف الواو «بِفَعْلَةٍ» أي في فعلة بالفتح كما شذ الحذف «في الفِعْلَةِ» بالكسر حال كونها اسماً والمثال فيما يلي.

(٥) فأوَّلُ أي «فَعْلَةٍ» المفتوحة مثاله «سَعَةٌ» بفتح الأول من وسع بالكسر فحقه وَسَعَةٌ ولكن حذفت شذوذاً عن القاعدة وهذا بناء على أن الفتحة في السين هي فتحة الفاء.

«والثاني» وهو ما فقد المصدرية مثل «رِقَّةٌ» أصلها رِقَّةٌ بالكسر وهو «اسم دُرِّي» وعلم من الأسماء يطلق على الفضة المضروبة فحقه ألا يحذف واوه لفقد المصدرية بكونه اسماً، ولكنه شذ عن القاعدة.

- واحذِفْ وُجُوباً هَمْزَ أَفْعَلَ مَتَى جَاءَ مُضَارِعاً كِيُعْطَى مَنْ أَتَى^(١)
- وَحَذِفَتْ أَيْضاً مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ وفي اسمِ مَفْعُولٍ وَقَوْلُ الْقَائِلِ^(٢)
- لَأَنَّهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُؤَكْرَمَ مَا وَشَبَّهَهُ إِلَى الضَّرُورَةِ أَنْتَمَى^(٣)
- وَحَذَفُ فَاءٍ خُذْ وَكُلْ وَمُرْهُ قَدْ شَذَّ فَقِفْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ وَرَدَّ^(٤)
- وَرَبِّمَا جَاءَ مُتَمِّمًا وَذَا أَضَلَّ لَدَيْهِمْ فِي الْكَثِيرِ نَبْذًا^(٥)
- وَحَذَفُوا مِنْ فَيَعْلَانُ لَيْنًا وَفَيَعْلُولَةٌ فَصَارَ هَيِّنًا^(٦)

(١) و(٢) و(٣) هذا فيما يتعلق بإغلال الحرف الزائد، فيجب حذف همز «أفعل» الرباعي «متى جاء» هذا الفعل مضارعاً كـ «يُعطي» ماضيه أعطى و «يكرم» ماضيه أكرم وكذلك اسم الفاعل كـ «مُعطي» و «مُكْرَم» واسم المفعول نحو «مُكْرَم» أما قول القائل: «لأنه أهل لأن يؤكرما» وهو الشطر الثاني من بيت وشطره الأول: شيخ على كرسيه مُعَمَّمًا . . . فهو شاذ حيث أثبت الهمزة مع المقتضي لحذفه، وكذلك قولهم «أرض مُؤرَّنية» بكسر النون أي كثيرة الأرناب، وكذا «كساء مؤرَّنب» بفتح النون أي خلط صوفه بوبر الأرنب وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه.

(٤) «وحذف فاء خذ» أمر من أخذ «وكل» أمر من أكل «ومر» أمر من أمر «قد شذ» عن القياس، وإن كان هو المستعمل أي فالشذوذ في القياس لا في الاستعمال إذ هو الشائع فيها، «فقف» أي اطلع «على الذي منه» أي من الحذف «ورد» أي ثبت.

(٥) «وربما جاء متممًا» أي ربما جاء ما ذكر من الأفعال الثلاثة، متممًا بلا حذف الفاء على جهة القلة، لكنه كثير في «مُر» إذا ولي الواو والفاء نحو: وأمر ويجوز «ومر» بالحذف والإثبات أجود، وأما كل وخذ فالإثبات نادر فيهما، لاسيما إن لم يلي الواو أو الفاء وقوله: «وذا أصل لديهم في الكثير نبذا» أي الإتمام أصل في القياس والكثير في الاستعمال تركه.

(٦) «وحذفوا» أي العرب «من فَيَعْلَان» حرفاً «لينا» وحذفوا أيضاً حرف اللين من «فَيَعْلُولَةٌ» فصار ما ذكر بالحذف «هينا» أي خفيفاً ففيه تنبيه على أن علة الحذف فيما ذكر التخفيف.

وَذَاكَ فِي غَيْبُوبَةٍ وَرِيحَانُ وَزَنَهُمَا فَيْلُولَةٌ وَفَيْلَانٌ^(١)
 وَفِي ظَلِلْتُ ظَلْتُ وَظَلْتُ قَدْ وَرَدَ وَالْكَسْرُ دُونَ الْفَتْحِ فِي ذَاكَ اطْرَدُ^(٢)
 كَذَاكَ فِي اقْرِرْنَ يُقَالُ قِرْنَا بِكَسْرَةٍ وَشَدَّ فِيهِ قِرْنَا^(٣) ٣٢٠

(١) حذفوا حرف اللين من كينونة وقيدودة وصيرورة، وغيبوبة لأنهم لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ألزموهن الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً، وحرف اللين من «فَيْعْغُلُولَةٌ» إن كان من ذوات الياء كـ «غيبوبة» و«صيرورة» ادغمت الياء في الياء، ثم حذفت الياء المتحركة استثقلاً للياءين مع طول البناء، وإن كان من ذوات الواو كـ «كينونة» و«قيدودة» فوزن «غيبوبة» فيلولة بحذف العين ووزن ريحان «فيلان».

(٢) هذا ما يتعلق بالعين أو اللام، وهو ثالث أنواع الإعلال بالحذف «وفي ظَلِلْتُ» وهو كل فعل ماضٍ ثلاثي مكسور العين عينه ولامه من جنس واحد أسند إلى ضمير متحرك ثلاثة أوجه: «ظَلِلْتُ و ظَلِلْنُ» بالإتمام و«ظَلْتُ» بحذف اللام ونقل حركة العين إلى الفاء وقوله: «والكسر دون الفتح في ذاك اطرد» يرجع إلى ظاء ظلت، ولكن هذه التفرقة لم ينه إليها سيويه ولا الأشموني.

(٣) «كَذَاكَ فِي اقْرِرْنَ» وهو أمر من «قَرَّ» بالمكان بالفتح «يَقِرُّ» بالكسر عينه ولامه من جنس واحد مسند إلى نون النسوة «يقال» فيه على الحذف «قِرْنَا» الألف للإطلاق «بكسرة» منقولة من العين إلى الفاء، وهذان الوجهان أيضاً في المضارع تقول: يَقِرْنَ بلا خلاف «ويَقِرْنَ» بحذف اللام أو العين ونقل حركة العين إلى الفاء، «وشد فيه» أي عن القاعدة «قِرْنَا» بفتح الفاء من قَرِرْتُ «أَقَرَّ» على لغة من كسر عين الماضي وفتح في الماضي، وقد ورد قوله تعالى: «وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» في قراءة نافع وعاصم وهو لا يطرد.

فَضْلٌ وَتَا أَفْتِعَالٍ أَوْ مَا صُرِّفَا	مِنْهُ إِذَا أَوْلَيْتَهُنَّ أَحْرَفَا ^(١)
صَادًا وَضَادًا وَكَذَا طَاءً وَظَا	فَالْتَاءُ أَبْدِلْ بَعْدَهَا طَا وَاحْفَظَا ^(٢)
كَاضْطَرَمَ النَّارَ بِقَلْبِ الْمُضْطَبْرِ	وَاطْظَلَمَ الْمَشْغُوفُ إِذْ لَمْ يَطَّهْرْ ^(٣)
وَصَيِّرَنَّ ذَا التَّاءِ دَالًا إِنْ قَفَا	ذَالًا وَدَالًا ثُمَّ زَايَا فَاغْرِفَا ^(٤)
وَذَاكَ مِثْلُ اَزْدَجَرَ الْمُدَّكِرِ	وَإِذْنُ فَهَذِي كُلُّهَا لَا تُنْكَرْ ^(٥)
وَتُبَدَّلُ الْهَاءُ مِنَ التَّاءِ لَدَى	وَقْفٍ وَهَذَا فِي الْكَثِيرِ اطْرَدَا ^(٦)

(١) و(٢) و(٣) هذه الأبيات في إبدال الطاء من تاء الافتعال وفروعه، فإذا وقعت تاء الأفتعال أو فروعه من الفعل واسم الفاعل واسم المفعول بعد حرف من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء، وجب إبداله طاء وذلك كـ«اضْطَبْر» و«اضْطَرَم» والمُضْطَبْرِ على وزن اسم الفاعل وهذه الأمثلة لتاء الافتعال الواقعة بعد الصاد والضاد وأصلها: اصتبر واضترم و«اصتبر» فأبدلت التاء فيها طاء.

ومثال الواقعة بعد الظاء «اظْطَلَم» وأصلها اظتلم «إذ لم يظهر» مثال للواقعة بعد الطاء المهملة وأصلها «اطتھر» قلبت التاء فيها طاء، والإبدال هنا واجب لعسر النطق بالأصل وقوله: «المشغوف» من شغفه المرض أو الهم أو هنه.

(٤) و(٥) إن وقعت تاء الافتعال بعد الدال والذال والزاي قلبت دالاً، وذلك مثل «ازدجر» وأصله ازتجر من الزجر قلبت التاء دالاً وهذا مثال للواقعة بعد الزاي، و«المدكر» وهو مثال للواقعة بعد الدال المعجمة، ويجوز فيه بعد الإبدال الإظهار نحو «اذدكر» والإدغام بقلب الأول إلى الثاني نحو «ادكر»، والعكس نحو «اذكر» وهذا قليل، «واذن» مثال للواقعة بعد الدال المهملة وهو أمر أصله «اذتن» من دان أي استقرض وقوله: «فهذي كلها لا تنكر» أي المذكورات كلها لا تنكر بل هي مقيسة ومستعملة، والإبدال هنا واجب فلا إنكار حيثئذ.

(٦) هذا في إبدال التاء هاءً «وتبدل الهاء من التاء» أي تاء الاسم التي لم يتصل بها ساكن صحيح، فتخرج تاء الفعل كـ«قامت» وتخرج تاء «بنت» و«أخت» «لدى وقف» أي حال الوقف «وهذا» أي وهذا الإبدال «في الكثير» من اللغات «اطردا» أي انقاس والألف للإطلاق.

وَبَعْضُهُمْ يَقِفُ بِالتَّاءِ كَمَا	وَرَدَ فِي الشُّعْرِ لِمَنْ تَقَدَّمَ ^(١)
كَادَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتِ	وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتِ ^(٢)
وَالهَاءِ أَيْضاً أَبْدَلتْ مِنَ الْأَلْفِ	وَالْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ فِيمَا قَدْ عُرِفَ ^(٣)
مِثْلُ هَرَّاقٍ وَبِمَهُمَا نُقِلَا	وَهَاءُ هَذِهِ مِنَ الْيَاءِ أُبْدِلَا ^(٤) ٣٣.

(١) و(٢) هذا مفهوم قوله «في الكثير» أي إن بعض العرب يقف في تاء التأنيث المذكورة «بالتاء» بدل الهاء «كما ورد في الشعر لمن تقدما» أي كما ورد في شعر الأقدمين. وقوله: (كادت نفوس القوم) الرواية في «شرح القطر» و«أوضح المسالك» «كانت» والشعر لأبي النجم العجلي الراجز المشهور، «والغلصمة» رأس الحلقوم ومعنى كانت نفوس القوم عند الغلصمة أي اشتد الأمر وعظم الخطب كما قال تعالى: «وبلغت القلوب الحناجر» وقبل هذا البيت:

الله أَنْجَاكَ بِكْفِي مَسَلَمَتِ من بعد ما وبعد ما وبعد مت

وَمَتَّ أَصْلُهُ «ما» فَأَبْدَلتْ الْأَلْفَ هَاءً ثُمَّ أَبْدَلتْ الْهَاءَ تَاءً تَشْبِيهاً لَهَا بِهَاءِ التَّأْنِيثِ فَوْقَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ وَقَوْلُهُ: «من بعد ما» أي من بعد كون نفوس القوم عند الغلصمة فما مصدرية وهي وكان الذي بعدها في البيت الثاني في تأويل مصدر كما ذكرنا والشاهد: الوقف على تاء التأنيث بالتاء بدلا من الهاء في قوله: «عند الغلصمة» وفي قوله «تدعى أمة».

(٣) و(٤) أَبْدَلتْ الْهَاءَ أَيْضاً مِنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ.

مثال إبدال الهاء من الهمزة: «هراق» أصله أراق بالهمزة.

ومثال أبدالها من الألف «مهما» فإن أصله «ماما» أَبْدَلتْ الْأَلْفَ الْأُولَى هَمْزَةً فَصَارَ «مهما»، ومثال إبدالها من الياء: هاء «هذه» أي الهاء الأخيرة أَبْدَلتْ مِنَ الْيَاءِ فَصَارَ «هذي»، والإبدال على الجواز.

فَضْلٌ وَإِنْ قَدَّمْتَ حَرْفًا اسْتَحَقَّ	فِي الْأَصْلِ تَأْخِيرًا عَلَى الَّذِي سَبَقَ ^(١)
فَسَمَّيْنِ ذَلِكَ قَلْبًا كَيْئَسُ	فَهُوَ آيَسٌ وَلَكِنْ لَا تَقْسُ ^(٢)
وَيُعْرَفُ الْقَلْبُ بِأَنَّ الْفَرْعَ لَا	يَلْحَقُ فِي تَصْرُفٍ مَا أُصْلَا ^(٣)
كَمِثْلِ مَا ثَبَتَ مِنْ فَرْعٍ امْتَضَحَلْ	لِكَوْنِهِ لَمْ يَتَّصِرْفَ كَاضْمَحَلْ ^(٤)
وَالْوَجْهَ أُصْلُ الْجَاهِ إِذْ قَدْ صَرَّفُوا	وَجْهًا وَجَاهٌ صَرَفُهُ لَا يُعْرَفُ ^(٥)
وَصَيَّرُوا الطَّرْمُوحَ طَرْحُومًا وَمَا	ثَبَتَ تَصْرِيفٌ سِوَى فِي طَرْحَمًا ^(٦)

(١) و(٢) هذا في القلب المكاني «فصل» أي هذا فصل «إن قدمت حرفاً» من الكلمة «استحق» ذلك الحرف «في الأصل» للكلمة «تأخيراً على الذي سبق» أي تأخيراً على الحرف الذي سبق وتقدم في الأصل «فسمين ذلك» التقديم للمؤخر في الأصل «قلباً» مكانياً وذلك نحو «يثس» فهو مقلوب من آيس «فهو» أي اسم الفاعل «آيس» وهذا على أن آيس مقلوب أيضاً وقيل: انه أصلي، ولا تقس في هذا القلب بل اقتصر فيه على السماع.

(٣) و(٤) ويعرف القلب المكاني بأن الفرع لا يلحق الأصل في التصرف وذلك كـ «امضحل» فإنه مقلوب من اضمحل لكون الفرع غير متصرف والأصل وهو «اضمحل» بمعنى ذهب وانحل هو المتصرف اضمحلال ومضمحل، فدل بتصرفه على أنه الأصل.

(٥) و(٦) «والوجه أصل الجاه» وهو القدر والمنزلة قدمت فيه الجيم وقلبت الواو ألفاً «إذ قد صرفوا وجهاً» أي لأنهم صرفوا وجهاً فقالوا وجوه، وقالوا في الفعل: وَجْهَ بضم العين وجاهة فدل هذا التصرف على أنه الأصل دون «جاه» الذي «صرفه لا يعرف» فهو فرع وليس أصلاً.

«وصيروا» أي جعلوا «الطَّرْمُوحَ» بالضم وتأخير الحاء المهملة وهو الطويل «طرحوماً» بتأخير الميم، والأول هو الأصل وعليه ينافيه قوله: «وما ثبت تصريف سوى في طرحما» وقد ذكر القاموس الفعل للأول فقال: وطرمح بناء طوله. ولم يذكر للثاني فعلاً وعليه فقدسها المصنف رحمه الله في الشطر الثاني.

وَقَدْ أَتَى فِي نَبَزِ الشَّيْءِ نَزَبٌ فَنَبَزَ الْأَصْلُ كَمَا قَدْ انْتَسَبَ^(١)
لِذَاكَ مِنْ تَصَرُّفٍ كَيَّائِسٍ وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَقْرَعِ بْنِ حَابِسِ^(٢)
إِنِّي أَنَا الْأَقْرَعُ ذَاكُمْ نَزَبِي أَنَا الَّذِي يَعْرِفُ قَوْمِي نَسَبِي^(٣)
وَإِنْ تَسَاوَى لَفْظَتَا الْمِثْلَيْنِ فِي مَعْنَاهُمَا وَسَائِرِ التَّصَرُّفِ^(٤)
فَكُلُّهَا أَصْلُ كَعَاتٍ وَعَثَى وَالجَبْذِ وَالجَبْذِ وَلَاثٌ وَلَثَى^(٥) ٣٤١



(١) و(٢) «وقد أتى في نبز الشيء» أي لقبه «نذب» وهما بمعنى نبز، وهما من باب ضرب «فنبز» هو «الأصل كما انتسب» أي لأجل ما انتسب ونقل «لذاك» أي نبز «من تصرف» أي كثرته إذ الفرع له تصرف أيضاً فمثال ذلك «كيائس» بتقديم الياء جعل لكثرة تصرفه أصلاً لـ «آيس» لأنه أقل منه تصرفاً.

«ومنه» أي ومن القلب المكاني «قول الأقرع بن حابس» في بيت من الشعر أدخله المصنف على جهة التضمن البديعي.

(٣) «نزبي» أي لقبني والنذب بفتح النون والزاي: اللقب.

(٤) و(٥) «وإن تساوى لفظتا» الكلمتين «المثلين» أي المتماثلتين في الحروف «في معناهما» متعلق بـ «تساوى» و«وسائر التصرف» أي جميع التصرف «فكلها» أي فكل لفظة «أصل» وذاك «كعات» يعيث: أفسد و«عثا» يعثو بمعناه فالكل أصل للتساوي في التصرف «والجذب» من جذب الشيء حوله عن موضعه، «والجذب» مثله في المعنى ومثله «لاث» يقال: لاث النبات أي التف ببعضه ببعض «ولثى» بمعنى لاث على حسب المصنف ولم يذكره في القاموس ولا في المصباح، فكل ما ذكر من هذه الالفاظ أصل بنفسه، اتفق ببعضه مع بعض في المعنى والتصرف، فهو من باب الترادف، وبهذا انتهى باب الإبدال وفصوله والحمد لله رب العالمين.

القسم الثاني من التصريف

وهو ما كان فيه تغيير الكلمة لمعنى طارئ عليها

- القَوْلُ فِي تَصْرُفِ الْأَفْعَالِ مِنْ مَاضٍ إِلَى مُضَارِعٍ حَيْثُ يَعْنُ (١)
 مُضَارِعُ الرَّبَاعِيِّ أَوْ لَا يُضْمُّ وَغَيْرُهُ يُفْتَحُ حَتْمًا كَيْشَمُ (٢)
 وَكُسْرُهُ أَجْزُ إِذَا ابْتُدِيَ بِتَا مُطَاوعٍ أَوْ هَمْزٍ وَصَلٍ أَوْ أَتَى (٣)
 فِي وَزْنِهِ عَلَى مِثَالِ رَضِيَا وَلْتَمَنَعَ الْكُسْرَ إِذَا ابْتُدِيَ بِيَا (٤)

(١) «القول» أي الكلام «في تصرف» أي في تغيير «لأفعال من ماضٍ إلى» فعل «مضارع حيث يعن» أي حيث يعرض ويظهر.

(٢) يضم حرف المضارعة في أول الكلمة إذا كان الماضي منها رباعياً سواء كان أصلياً كـ«دحرج»، أو مزيداً كـ«أكرم» «فنقول في مضارعهما: «يُدحرج» و«يُكرم» يضم حرف المضارعة فيهما.

ويفتح في غيره «حتماً» أي وجوباً إلا ما استثني سواء كان ثلاثياً أو خماسياً أو سداسياً فمثال الثلاثي: «يَشَمُّ» من شم الطيب من باب تعب وفيه لغة كـ«قتل»، ومثال الخماسي «ينطلق» من انطلق، ومثال السداسي «يستخرج» من استخراج كل ذلك بفتح ياء المضارعة.

(٣) و(٤) يجوز كسر حرف المضارعة إذا ابتداء ماضي ذلك الفعل المضارع «بتا مطاوع»

كـ«تعلمت إتعلّم»، وأشار للثانية بقوله: «أو همز وصل» خماسي كـ«انطلقت إنطلق» أو

سداسي كـ«استخرجت، إستخرج»، وأشار إلى الثالثة بقوله: «أو أتى في وزنه على مثال

رضي» مكسور العين، فيجوز أن نقول: «رضي إرضى و علم إعلم»، «ولتمنع الكسر» أي

لا يجوز كسر حرف المضارعة في هذه الثلاثة إذا كان ياءً لكن المنع مقيد بغير مضارع

«أبي» وبغير مضارع «فعل» مكسور العين الواوي الفاء كـ«وَجَلَّ» فذان يجوز فيهما الكسر

في جميع حروف المضارعة، وهذا كله على لغة غير أهل الحجاز، وأما هم فلا يجيزون

الكسر فيما تقدم مطلقاً.

والمَاضِي إِنْ فُتِحَ عَيْنًا كَحَصَدٌ	فَفِي الْمُضَارِعِ بِوَجْهَيْنِ وَرَدٌ ^(١)
بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَقَدْ يُقْتَصَرُ	فِيهِ عَلَى وَجْهِ كَمِثْلِ يَنْصُرُ ^(٢)
وَإِنْ يَبْنَ بَعْضُ حُرُوفِ الْحَلْقِ فِي	عَيْنٍ وَلَا مِ فَيَفْتَحُ أَكْثَفِي ^(٣)
كَمِثْلِ يَذْهَبُ وَمِثْلِ يَسْجَعُ	وَرُبَّمَا كُسِرَ مِثْلُ يَرْجِعُ ^(٤)
وَرُبَّمَا ضُمَّ وَلَفْظُ يَمْنَحُ	بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَثَلْثُ يَرْجَحُ ^(٥)
وَإِنْ أَعْلَى عَيْنًا أَوْ لَامًا لَزِمَ	كَسْرٌ لِيَا وَالضَّمُّ فِي الْوَاوِ حَتَمَ ^(٦)
كَالْيَاءِ فِي يَرْمِي وَفِي يَبِيعُ	وَالْوَاوِ فِي يَسْمُو وَفِي يَرُوعُ ^(٧)

(١) و(٢) إن كان الفعل الماضي مفتوح العين «كحصد» بفتح العين فمضارعه يأتي على وجهين «بضم العين وكسرها وقد يقتصر فيه» أي في المضارع «على وجه» واحدا سماعاً «كمثل ينصر» بالضم، وك «يضرب» بالكسر وكلامه هنا فيما خلا من سبب من الأسباب الآتية:

(٣) و(٤) هذا بيان سبب الفتح، وهو كون العين أو اللام حرف حلق فيفتح عين مضارعه حيثئذ. وحروف الحلق ستة جمعت في أوائل هذا البيت:

أَتَرَى عَيْنَ خَلِيلِي هَجَعْتَ حِينَ غَلِيلِي

ويفتح عين المضارع هنا بشروط:

الأول: أن يكون خالياً من شهرة وجه كالضم في «يدخل» والكسر في «يرجع».

الثاني: أن يكون خالياً من سبب الكسر والضم فسبب الضم ك«دعا - يدعو» و«باح - يبوح» أي ظهر، وسبب الكسر ك«باع - يبيع» و«بغى - يبغى».

وما استكمل الشروط «كمثل يذهب» بفتح العين «ومثل يسجع» من سجع الحمام: صوت.

«وربما كسر» سماعاً عين مضارع ما عينه أو لامه عين حلق «مثل يرجع» لامه حرف حلق.

(٥) «وربما ضم» أيضاً سماعاً ما ذكر وهو ما فيه موجب الفتح ك«دخل - يدخل» و«صرخ -

يصرخ» و«نفخ - ينفخ» و«قعد - يقعد» و«أخذ - يأخذ» و«طلعت الشمس تطلع» و«زعم

يزعم» كلها مشتهرة بالضم مع موجب الفتح «ولفظ يمنح» أي يعطي وارد «بالتفتح والكسر»

«وثلث» لفظ «يرجح» أي انطق في «يرجح» بالأوجه الثلاثة الفتح والضم والكسر.

(٦) و(٧) هذان البيتان واللذان بعدهما في بيان أسباب الكسر والضم ولكل منهما أربعة وترك

المصنف رحمه الله لكل واحداً أما أسباب الكسر فهي:

- كَذَاكَ إِنْ عُدِّيَ فِعْلٌ ضَعْفًا أَلْزِمَ ضَمًّا مِثْلُ صَدَّ فَاغْرِفًا^(١)
 فِي غَيْرِ مَا عُدِّيَ يَفْعَلُ لَزِمَ بِالْكَسْرِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ تَمَّ يَتِمُّ^(٢)
 كَذَاكَ يَفْعَلُ يَجِيءُ لِفَعْلٍ كَيْسَكُنُ الْأَمْرُ إِذِ الْمَاضِي سَهْلٌ^(٣)

= ١- ما كانت عينه ياءً كـ «باع - يبيع» و«جاء - يجيء».

٢- ما كانت لامه ياءً كـ «رمى - يرمي» و«أوى - يأوي».

٣- أن يكون مضعفاً لازماً كـ «حق - يحق» و«فر - يفر» وشد من هذا أفعال منها ما جاء بالضم فقط، ومنها ما جاء بالوجهين. مثال الضم: «مر - يمر» و«هب - يهب» و«ذرت الشمس تذر»، ومثال ما جاء بالوجهين: «صد - يصد» أي أعرض و«خر - يخر» أي سقط و«حدت المرأة على بعلها تحد».

٤- أن تكون فاء الفعل واوً نحو «وثب - يثب» و«وجب - يجب» وهذا الأخير تركه المصنف.

وأما أسباب الضم فهي أربعة أيضاً:

١- أن تكون العين واواً كـ «تاب - يتوب» و«ساء - يسوء» و«باح - يبوح».

٢- أن تكون لامه واواً كـ «تلا القرآن يتلوه» و«جلا السيف يجلوه» و«حلا الشراب يحلوه».

٣- أن يكون مضعفاً معدى كـ «صب الماء يصبه». و«جب الحبل يجبه» أي قطعه و«مدّه يمدّه» و«ردّه يرده» وقد شد مضارع «جبه» لغة في «أجبه» ورد بالكسر فقط.

٤- أن يكون لغلبة المفاخرة مع خلوه من سبب الكسرة كـ «سابقني فسبقته فأنا أسبقه» و«ضاربني فضربته فأنا أضربه» أي أغلبه فيما ذكر وهذا أيضاً لم يذكره المصنف.

(١) و(٢) سبق شرح هذين البيتين مع البيتين السابقين آنفاً.

(٣) هذا لمضارع فعل بضم العين «كذلك» أي كما تقدم من التفصيل في أنواع الفعل «يفعل»

بالضم «يجيء الفعل» المضموم «كيسهل الأمر» إذ «أي لأن الماضي «سهل» بالضم على

اللغة الفصحى وورد كسر «سهل» وفتحها ومن المضموم «عذب الماء» و«كرم الرجل»

و«شرق» أي علا.

لِفَعْلِ الْمَكْسُورِ عَيْنًا يَفْعَلُ بِفَتْحِ عَيْنِهِ كَمِثْلِ يَبْخُلُ^(١)
 وَرَبِّمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ مَا قَدَّمْتُ لَكِنْ بِشُدُودِهِ أَحْكَمَا^(٢) ٣٥٧

(١) هذا لمضارع «فَعِلَ» بالكسر، وقد ذكر الناظم أن مضارع «فَعِلَ» مكسور العين هو «يفعل بفتح عينه» وذلك «كمثل يبخل: فماضيه «بِخَلَ» بالكسر وفي «بخل» لغة بالضم كـ «كرم».
 (٢) «وربما جاء» أي مضارع «فَعِلَ» المكسور بقلة على خلاف ما أي الذي «قدمت» من فتح المضارع «لكن بشدوده» أي عن القاعدة «احكما» الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، وهذا الشاذ قسمان: ما فيه وجهان الفتح قياساً، والكسر شدوذاً، وما فيه الكسر فقط.
 أما ما فيه وجهان فمضارع الأفعال الآتية:

- ١- حَسِبَ بِمَعْنَى ظَنَ.
- ٢- وَغَرَّ صَدْرُهُ يَغْرُ وَيُغَرُّ إِذَا تَوَقَّعَ غِيظًا.
- ٣- نَعِمَ أَي حَسَنَ حَالَهُ.
- ٤- وَجَرَّ صَدْرُهُ يَجْرُ وَيُجَرُّ أَمْتَلًا حَقْدًا.
- ٥- بَيَّسَ بِتَقْدِيمِ الْمَوْحِدَةِ: سَاءَ حَالَهُ.
- ٦- يَتَّسَّرُ بِالشَّاتَةِ: انْقَطَعَ رَجَاؤُهُ.
- ٧- وَلِيَ ذَهَبَ عَقْلَهُ.
- ٨- يَيْسُ الشَّجَرُ: ذَهَبَتْ رَطوبته.

وأما ما جاء مكسورا لا غير فمضارع ما يلي:

- ١- وَرِثَ.
- ٢- وَوَلِيَ الْأَمْرَ.
- ٣- وَرَمَّ الْجِرْحَ: انْتَفَخَ.
- ٤- وَوَمِقَهُ: أَجَبَهُ.
- ٥- وَوَفَّقَ الْفَرَسَ: حَسَنَ.
- ٦- وَوَثِقَ بِهِ: ائْتَمَنَهُ.
- ٧- وَوَرِيَ الْمَخَّ: كَثُرَ وَاشْتَدَّ فَهَذِهِ سَبْعَةُ أَفْعَالٍ.

صوغ بناء الكلمة على بناء آخر

القَوْلُ فِي بِنَاءِ مِثْلِ الْكَلِمِ	مِنْ كَلِمِ أُخْرَى فَحَقَّقَ وَأَفْهَمَ ^(١)
فاجْعَلْ مِثَالَ اللَّفْظِ لِلْمَسَاوِي	لَمْ يَخْتَلِفْ فِي نَقْلِ ذَاكَ رَاوِي ^(٢)
كَذَاكَ الْمَفُوقُ لِلْفَائِقِ جَا	كَجَعَلَ ضَرْبٍ كَمِثَالِ دَحْرَجَا ^(٣)
وَجَعَلَ فَائِقٍ مَفُوقاً قَدْ وَهَنَ	وَلَمْ يَقُلْ بِهِ سِوَى أَبِي الْحَسَنِ ^(٤)

(١) و(٢) و(٣) و(٤) هذا باب مهم يتقرر به القواعد وهو صوغ بناء الكلمة على بناء أخرى وأنواعه ثلاثة:

١- بناء كلمة على أخرى مساوية لها في الحروف كالبناء من «دعا» على «عَضُد» وسيأتي، وذكر المصنف أنه لم يخالف في هذا النوع أحد.

٢- بناء كلمة على ما فوقها كالبناء من «ضرب» على مثال: «دحرج» وهذا أيضاً جائز لم يذكر فيه خلافاً.

٣- بناء كلمة على ما تحتها، وهذا ممنوع وذكر المصنف أنه لم يقل به أحد إلا الأخفش، وعلى قوله يقال في بناء «دحرج» على «ضرب» دَحَرَ. الأحكام:

١- تكرير اللام في المحلق بما فوقه الأصول، فنقول في الملحق من «ضرب» بـ «جعفر» «ضربب» وفي الملحق بـ «سفرجل» «ضربب» فهي ثلاثة باءات ادغمنا الأولى في الثانية.

٢- الزائد في الأصل يؤتى به في الفرع، فإذا بنينا من «ضرب» على مثال «جوهر» قلنا: «ضورب» وإن بنينا على مثال ضيغم «ضيرب».

٣- الزائد في الفرع دون الأصل يحذف فنقول في البناء «من استخراج» على مثال جعفر «خرجج» فقد حذفت الزائد وكررت اللام للإلحاق بالمبني عليه.

٤- الأحكام العارضة للفظ كالإبدال، والإعلال والنقل وقوله: «فاجعل مثال اللفظ للمساوي» أي صغ بناء اللفظ للمساوي له في الحروف كالصوغ من «ضرب» على

مثال «كتف» فنقول: «ضرب» فهذا ليس فيه إلا تغيير الضبط ولم يختلف في جوازه «راوي» أي ناقل عن علماء الفن كما ذكرنا.

وقوله: «كذاك المفوق للفائق جا» أي كذاك بناء الناقص على المزيد جاز بلا خلاف وذلك «كجعل» أي تصيير لفظ «ضرب» «كمثال» أي مثل وزن «دحرجا» بألف الإطلاق فنقول:

«ضربب» بتكرير اللام على وزن «دحرج».

إِنْ تَبِنَ مِنْ لَفْظٍ كَلَفْظٍ اجْتَلِبَ	لِلْفَرْعِ مَا فِي الْأَصْلِ مِنْ حُكْمٍ تُصِيبُ ^(١)
فَإِنْ يَكُنْ أَصْلٌ مَفُوقٌ لِحَقًّا	بِفَائِقِي فَالَلَامُ كَرَّرُ وَأَنْطَقًا ^(٢)
بِزَائِدٍ إِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ أَتَى	مُقَابِلًا فِي الْفَرْعِ حَيْثُ ثَبَتَا ^(٣)
وَإِنْ تَبِنَ زِيَادَةٌ فِي الْفَرْعِ لَا	فِي الْأَصْلِ جَرْدْنُهُ مِنْهَا وَاعْدِلَا ^(٤)
فَإِنْ تَضَعُ كَجَعْفَرٍ مِنْ فَرْجٍ	فَجِيءَ بِمِثْلِ فَعَلَّلٍ كَفَرَجَجٍ ^(٥)
وَإِنْ تُرِدُ صَوْغًا مِثَالِ ضَيْغَمٍ	مِنْ صَلَمٍ فَلَا تَحْدُ عَنْ صَيْلَمٍ ^(٦)

= وقوله: «وجعل فائق مفعولاً» أي تصيير لفظ زائد ناقصاً «وهن» أي ضعف، هذا ولم يل بجوازه إلا الأخفش كما ذكر ومثاله والمثال سبق ذكره وهو أن نقول في بناء «دحرج» على «ضرب» «دحرج».

(١) «إن تبين» أي تصنع «من لفظ كلفظ» أي مثل لفظ آخر «اجتلب للفرع ما في الأصل من حكم» أي خذ الذي في الأصل للفرع كالزيادة للإلحاق بالأصل، وكطرحها من الفرع «وحذفت فاء الجواب في قوله: «اجتلب» للوزن.

(٢) و(٣) «فإن يكن أصل مفعول الخ...» هذا توضيح وبيان للبيت الأول أي إن يكن الفرع المبني ناقصاً على الأصل المبني عليه فكرر اللام إذ ألحقت الأقل بالأكثر منه حروفاً، وانطق بحرف زائد في الملحق «إن كان» أتى الزائد في الأصل وقوله: «في الأصل» يتعلق بـ «أتى المؤخر» مقابلاً «أي حال كونك مقابلاً للأصل» في الفرع «الملحق» حيث «أي في أي مكان» ثبتا أي الزائد والألف للإطلاق.

(٤) «وإن تبين» أي تظهر «زيادة في الفرع» فقط «لا في الأصل» الملحق به «جردنه» أي الفرع «منها» أي من الزيادة «واعللاً» أي سو بينهما، وهذا تتميم وزيادة بيان، والألف في «اعدلاً» بدل من نون التوكيد الخفيفة والأمثلة فيما يلي.

(٥) هذا مثال للملحق بالأكثر منه أصولاً أي أردت أن تصوغ من وزن «جعفر» من فرج «فجئ بمثل فعلل» أي فجئ بمثل وزن فعلل الذي هو جعفر، «كفرجاج» بتكرير الجيم الذي هو اللام أي زد لأمّاً على «فرج» لتلحقه بأصله «جعفر».

(٦) وكذلك إذا أردت أن تصوغ «مِثَالِ ضَيْغَمٍ» على وزن فيعل وهو الأسد من «صَلَمٍ» وهو مصدر صَلَمٍ على وزن تعب استؤصلت أذنه فهو أصلم ويستعمل متعدياً كـ «ضرب» فيقال: =

وَمَا اعْتَرَى اللَّفْظَ مِنَ الْأَحْكَامِ	فَلتُحْكِمُنْهَا غَايَةَ الْإِحْكَامِ ^(١)
كَالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ وَحُكْمِ الْحَذْفِ	وَسَائِرِ الْإِعْلَالِ دُونَ خُلْفِ ^(٢)
وَإِنْ تُصِغْ كَمَلَكُوتٍ مِنْ بَنَى	فَقُلْ إِذْنٌ فِيهِ بَنَوْتُ مُغْلِنَا ^(٣)
وَإِنْ تَصْغُ مِنْ مِثْلِ لَفْظِ أَحْوَرٍ	كَجَمَلٍ وَعَضُدٍ وَنَمِرٍ ^(٤)
فَكُلُّهَا حَارٌّ بَلْفَظٍ وَاحِدٍ	وَاخْتَلَفَ التَّقْدِيرُ فِي الْمَقَاصِدِ ^(٥)
وَفِي مِثَالِ عَضُدٍ قُلٌ مِنْ دَعَا	دَعٍ كَذَا فِي فُعَلٍ يَأْتِي دُعَا ^(٦)

= صلمت الأذن صلما: استأصلتها قطعاً والأول هو المناسب للمتن لتحركه «فلا تجد» أي لا تمل عن لفظ «صيلم» إذ زيادة الأصل يؤتى بها في الفرع كما ذكرنا.

(١) و(٢) «وما اعترى اللفظ من الأحكام» أي وما أصاب اللفظ من الأحكام فلتحكمنها غاية الإحكام أي فلتتقنها غاية الإتقان ثم بين تلك الأحكام بقوله: «كالنقل» أي نقل الحركة لما قبلها، «والقلب» أي تغيير حرف العلة إلى مثله «وحكم الحذف» أي حذف بعض الحروف لعله مما تقدم «وسائر» أي باقي الإعلال «دون» أي من غير «خلف» أي خلاف.

(٣) «وإن تصغ كملكوت» أي مثل وزنه من لفظ «بنى فقل إذن» بالنون حرف جواب «فيه» أي في المصوغ من بنى «بنوت» حال كونك «معلنا» أي مظهراً لإسكان الواو والأصل: بنيوت تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فاجتمع ساكنان فحذفت ألف فصار «بنوت» وهذا تمثيل لما يعترى اللفظ.

(٤) و(٥) «وإن تصغ» بناء «من لفظ أحور» مما أعتلت عينه وهو - أي أحور - وصف من حورت العين: اشتد بياض بياضها وسواد سوادها «كجمل» أي كوزن جمل ووزن «عَضُد» ووزن «نَمِر» «فكلها» أي كل هذا المذكورات لفظها «حار» وذلك بقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها «بلفظ واحد واختلف التقدير في المقاصد» أي اختلف تقدير وزن هذا اللفظ المرادة ففي الأول يقدر فتح العين، وفي الثاني ضمها، وفي الثالث كسرها.

(٦) «وفي مثال» أي وزن «عضد قل» من لفظ دعا «دع» بالنقص والأصل: دَعُوْ فقلبت الواو ياء لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، وقلبت الضمة كسرة، وحذفت الياء لالتقائها بالتنوين كـ «قاضي» و«غاز» «كذا في فُعَلٍ» بضم ففتح أو بكسر ففتح «يأتي» في القياس «دُعَا» بالضم أو بالكسر، والأصل: «دَعُوْ» فقلبت الواو ألفاً لتحركها بعد فتح.

وَفِي مِثَالٍ صَيْغَةِ السَّلْهَبِ مِنْ	قَرَأَ قَرَأَى فَتَثَبَّتْ إِذْ تَزَنُ ^(١)
وَإِنْ بَنَيْتَ مِنْ وَأَيِ كَإِجْرِدٍ	فَجِيءَ بِإِيئِي وَتَصَرَّفَ تَهْتَدِ ^(٢)
وَالأَصْلُ إِوْئِيٌّ وَلَكِنْ صَيَّرًا	بِالْحَذْفِ وَالْبَدَلِ مِثْلَ مَا تَرَى ^(٣)
وَقُلْ إِذَا بَنَيْتَ مِثْلَ ثُرْتُمِ	مِنْ آءَةٍ أَوْءٍ كَعُوعٍ فَافْهَمِ ^(٤)
وَإِنْ تُخَفِّفَ هَمْزَهُ فَقُلْ أُوِي	فَجَاءَ بَاقِي لَفْظِهِ مِثْلَ عُوِي ^(٥)
وَقَسْ عَلَى مَا قُلْتَهُ مَا شِئْتُ مِنْ	وَزْنٍ وَرَاعِ كُلِّ مَالِهِ زُكْنُ ^(٦) ٣٧٩

- (١) وتقول «في مثال» أي وزن «صيغة السلهب» كـ «جعفر» الطويل «من قرأ» يتعلّق بمعنى مماثل «قرأ» والأصل قرأاً على وزن جعفر الثانية ياء لأنها ثاني الهمزتين المتحركتين، وهي لام فصار قرأى فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار قرأى.
- (٢) «وإن بنيت» من لفظ «وأي» أي وعد «كإجريد» أي كوزنه بكسر الهمزة والراء وهو نبت يدل على الكمأة فجاء «بإيئي» أي بلفظه بهمزة مكسورة فياء فهمزة «وتصرف» أي اعمل التصريف بأن ترجع الكلمة لأصلها «تهتدي» وهو جواب الأمر ردت إليه ياءه لأنها أولى من جلب ياء أجنبية للوصل.
- (٣) «والأصل» أي أصل كلمة «إيئي» إوئيّ الهمزة الأولى هي الزائدة في الأصل المبني عليه، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وحذفت الياء الأخيرة كقاض فصار إلى ما ذكر وأشار إلى ذلك بقوله: «ولكن صييراً» أي اللفظ المذكور والألف للإطلاق «بالحذف» أي بسبب حذف الياء الأخيرة «والبديل» أي قلب الواو ياء «مثل» معقول ثان لصييراً «ما» مضاف إليه بمعنى الذي «تري» وتنظره مكتوباً.
- (٤) «وقل إذا بنيت مثل» أي وزن «ثرتُم» بالثاء المثناة وبالطاء المثناة بعد وهما بالضم: ما فضل من الطعام أو الإدام في الإناء من «آءة» وهي واحدة آء كعاع ثمر شجر لا شجر واحده بهاء، وأوت الأديم: دبغته به والأصل: أوت فهو مؤوءٌ والأصل مأووء «أوء» مقول القول، وأشار إلى وزنه بقوله «كعوع» ولفظ عوع لا معنى له وإنما هو مجرد مثال.
- (٥) «وإن تخفف همزه» بالقلب «فقل أوي» نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها، وقلبت الهمزة ياءً تخفيفاً «فجاء» بعد التخفيف المذكور «بأقي لفظه مثل عوي» بضم فكسر وهذا منه تمثيل وإلا فـ«عوي» لا يبنى للمجهول يقال: عوى الكلب - كرمى - إذا لوى خطمه ثم صوت.
- (٦) «وقس على ما قلته» أي الذي قلته لك في المتن «ماشئت من وزن» إذ الباب قياسي، =

الإدغام

الْقَوْلُ فِيمَا لاقَ مِنْ إِدْغَامٍ بِعِلْمٍ تَضْرِيفٍ لَدَى الْأَعْلَامِ^(١)
 إِنَّ يَسْكُنِ الْأَوَّلُ مِنْ مِثْلَيْنِ فَأَوْجِبِ الْإِدْغَامَ دُونَ مَيْنِ^(٢)
 مَا لَمْ تَكُنْ مَدًّا وَلَا هَمْزًا وَلَا هَاسَكْتِ أَوْ هَمْزًا جَوَازًا أُبْدِلَا^(٣)
 إِلَّا كِرَاسٍ وَسَالٍ وَمَا أَشْبَهَ هَذَيْنِ فَحَثْمًا أَدْغِمَا^(٤)

= «وراع» أي احفظ «كل ما» أي كل الذي «له» أي اللفظ الذي تريده «زكن» أي علم وقرر من الأحكام.

(١) هذا آخر أبواب المتن، والإدغام بالتشديد لغة سيبويه والبصريين على وزن افتعال، وبالتخفيف لغة الكوفيين ومعناه لغة: الإدخال واصطلاحاً: الإتيان بحرف ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل «القول» أي الكلام فيما «لاق» أي ناسب «من إدغام بعلم تصريف» أي في علم التصريف والجار والمجرور يتعلق بإدغام والتقييد مخرج للإدغام في اصطلاح القراء فإنه أعم من هذا «لدى الأعلام» أي عند العلماء جمع علم بفتحهما وهو كل ما يهتدي به كالمراصد المنصوبة في الأرض والجبل الطويل، والسيد فالعلماء هم الذين يهتدي بهم في خيري الدنيا والآخرة.

(٢) و(٣) و(٤) «إن يسكن» الحرف «الأول من» حرفين «مثلين فأوجب الإدغام» للأول في الثاني «دُون» ظرف متعلق بأوجب أي أوجب من غير «مين» أي كذب من يمين كباع وبيع، وإطلاق المصنف يرشد إلى أنه لا فرق في الإدغام إذا كان أول المثليين ساكناً بين أن يكون في كلمة أو في كلمتين وهو كذلك ولكنه مقيد بقيود أشار إليها بقوله: «مالم يكن مدا» أي الحكم ثابت مدة عدم كون أول المثليين مداً، ويقيد هذا بكون المد في الآخر كـ «يعطي ياسر» و«يدعو واقد»، وأما في غير الآخر فيجب الإدغام كـ «مغزو» و«مدعو» أصلهما مغزو ومدعو.

«ولا همزاً» هذا هو القيد الثاني أي وما لم يكن همزاً، فإن كان الساكن همزاً لم يدغم نحو: لم يقرأ أحد لكنه يقيد بكون الهمز منفصلاً عن الفاء كالمثال، وأما المتصل كسأل ورأس فيجب الإدغام وقد استثناءه في البيت التالي.

وأشار إلى القيد الثالث بقوله: «ولا هاسكت» أي ولا كان هاء ساكن نحو «عه ها أنا أقوم».

وَأَدْغِمِ الْأَوَّلَ إِنْ تَحَرَّكَ فِي كَلِمَةٍ مَالَمْ يَكُنْ كَأَسْحَنَكَ كَمَا^(١)
 أَوْ صَدْرًا كَدَدَنْ أَوْ وَصِلًا بِمُدْغَمٍ قَبْلُ كَمِثْلِ عُلَّلًا^(٢)
 أَوْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفٍ إِلْحَاقِي كَمَا فِي هَيْلَلٍ فَفَكُّهُ قَدْ حُتِمَا^(٣)

وسبب عدم إدغام هاء السكت أن الوقف على الهاء منوي الثبوت، وقد روي عن ورش إدغام «مَالِيَهُ هَلْكَ» وهو ضعيف من جهة القياس.

«أو» بمعنى الواو «همزاً» أي ولا كان المد همزاً «جوازاً أبدياً» والمعنى: ما لم يكن المد مبدلاً عن الهمزة إبدالاً غير واجب، فإن كان المد مبدلاً عن الهمز جوازاً لم يجب الإدغام بل يجوز، وقد قرأ قالون رحمه الله: «أثاثاً وريثاً» بالقلب والإدغام وأصل «ريثاً» ريثاً أبدلت الهمزة ياء جوازاً لوقوعها بعد الكسر، ثم أدغمت في الياء فهذا القيد إنما هو في نفي وجوب الإدغام فيبقى الجواز.

وقوله: «إِلَّا كَرَأْسٍ وَسَأَلِ الْخ..» هذا الإستثناء من القيد الثاني كما أشرنا إلى ذلك آنفاً وقوله: «وما أشبه هذين» أي وما أشبه هذين المثالين مما اتصلت فيه أولى الهمزتين بالفاء «فحتماً» أي وجوباً «أدغماً» الألف بدل من نون التوكيد الخفيفة وأصل العبارة: فأدغمن حتماً.

(١) «وَأَدْغِمِ الْأَوَّلَ» أي أول المثليين «إِنْ تَحَرَّكَ» أي المثلان ولكن بشروط أشار إلى أولها بقوله «كأسحنكاً» بأن يكون أحد المثليين للإلحاق، وهذا وقع فيه الإلحاق بأحد المثليين وغيره وهو همزة الوصل والنون فهو ملحق بـ «أحرنجم»، ومنه ما وقع فيه الإلحاق بأحد المثليين فقط نحو «حَلْبَبٍ» ملحق بـ «دحرج» وأسحنكك الليل: أظلم، والكلام عليه تعذر.

(٢) وأشار إلى الثالث بقوله «أوصدراً» فإن تصدراً فلا إدغام «كدَدَنْ» وهو اللعب، وفيه ددي كفتى وددي كدم. وأشار إلى الرابع بقوله: «أووصلاً بمدغم» أي وما لم يكن وصل هو أي أول المثليين بحرف مدغم قبله «كمثل عُلَّلًا» فإنه يؤدي إلى التقاء الساكنين.

(٣) وأشار إلى الخامس بقوله: «أو جاء» أي أو المثليين «بعد حرف» أي كحرف الإلحاق في لفظ «هيلل» وهو الياء وهيلل فعل ماض ملحق بدحرج منحوت من لا إله إلا الله، وهو منون في المتن للضرورة.

- أَوْ عَرَضَ التَّحْرِيكَ فِي ثَانِي أَشَدُّ أَوْ كَانَ مِثْلَ عَدَدٍ وَعُدَدٍ^(١)
- وَكَلَّلِ وَذُلِّلِ وَفِي لَبِّبٍ سُذُوذُ فِكِّ وَكَذَاكَ فِي دَبِّبٍ^(٢)
- وَصَكِكَ الْفَرَسُ شَذَّ وَأَلَّلِ وَلِحَحَّتْ وَعَزُّزَتْ فِيمَا نُقِلَ^(٣)
- وَوَرَدَ الْفَكُّ ضَرُورَةً كَمَا جَاظَنُوا فِي شِعْرِ مَنْ تَقَدَّمَ^(٤)
- وَالْعُذْرُ فِي قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ جَلِيٍّ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ^(٥)

(١) وأشار إلى السادس بقوله: «أو عرض التحريك في ثاني اشدد» أصله الإسكان وحرك للروي، وكذا إذا حرك لالتقاء الساكنين كـ «اشدد اسمك» أو للنقل كـ «اشدد أمرك» فإن العارض كالمعدوم.

وأشار إلى السابع بقوله: «أو كان مثل عدد» على وزن فَعَلَ بفتح الفاء والعين كـ «طلل» وهو الشاخص من آثار الديار.

وأشار إلى الثامن بقوله: «أو عدد» بضم العين وفتح الدال جمع عدة وهي ما أعدته من سلاح أو غير ذلك.

(٢) أشار إلى التاسع بقوله: «وكلل» أي ألا يكون على وزن فَعَلَ وَكَلَّلَ جمع كَلَّةً وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض، ويسمى عندنا بالناموسية.

وأشار إلى العاشر بقوله: «وذلل» أي ألا يكون على وزن فُعَلَ بضممتين وذلل جمع ذلول وهي ضد الصعبة، وقوله: «وفي لبب شذوذ فك» أي شذ فك لبب وعدم إدغامه مع مقتضي الإدغام، ولَبِّبَ كفرح أي صار ذالبا، وكذلك في دبب كفرح أيضاً يقال: دَبَّبَ الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه، وأما دب بمعنى سار فهو مدغم على القياس.

(٣) «وصكك الفرس شذ» أي وشذ أيضاً صكك الفرس بفك الإدغام، وهو على وزن فرح أي اصطكت عرقوباه «وألل» كفرح يقال: أَلَّلَ السقاء إذا تغيرت رائحته، وأللت الأسنان إذا فسدت و أللت الأذن: رقت «ولححت» كفرح أيضاً يقال: لححت العين إذا التصقت بالرمص وهو الوسخ الجامد في موقها أي في مؤخرها مما يلي الصدغ «وعززت» على وزن كرم يقال: عززت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها «فيما نقل» عن العرب.

(٤) و (٥) هذان البيتان فيما رود فيه الفك لضرورة الشعر: «وورد الفك ضرورة كما جاظنوا في شعر من تقدما» ولم أقف على الشعر المشار إليه «والعذر» أي رفع اللوم «في قول أبي النجم» العجلي الراجز المشهور «جلي» أي ظاهر «الحمد له العلي الأجلل» بالفك للضرورة.

- وَأَنْقُلُ لِمَا يَقْبَلُ مِنْ مُسَكِّنٍ حَرَكَةً كَمُنَّ فِي لَفْظِ أَمُنُّنٍ (١)
 وَإِنْ يَكُ الْأَوَّلُ تَاءً أَفْتَعَلَاً فِيهِ وَجْهَانِ كَمِثْلِ اقْتَتَلَا (٢)
 كَذَاكَ أَيْضاً إِنْ يَكُ الْأَوَّلُ يَاءً فَحَيِّيْ افْكُكُ وَأَدْغِمُ مُسَوِيَا (٣)
 وَإِنْ بِتَاءَيْنِ بَدَأَتْ فَاقْتَصِرْ إِنْ شِئْتَ عَنْ أَوْلَاهُمَا وَذَا شُهِرَ (٤)
 وَيُقَلِّبُ الْإِعْلَالَ إِدْغَاماً كَمَا إِذَا بَنَيْتَ كَاخْمَرَّتْ مِنْ رَمَى (٥)

(١) «وانقل لما يقبل من مسكن» أي انقل للحرف الذي يقبل الحركة من مسكن قبل الحرف المدغم (حركة) من مدغم فيما بعده وذلك «كمُنَّ» أي انعم «في لفظ امُنُّن» فقد نقلت حركة النون إلى الميم الساكنة وأدغم وحذفت همزة الوصل للاستفتاء عنها.

(٢) «وإن يك الأول» أي وإن يكن الحرف الأول من المثليين «تاء افتعلا» «ففيه وجهان» الفك وهو القياس، والإدغام بعد نقل حركة أول المثليين إلى الساكن. وذلك «كمثل اقتتلا» الألف للإطلاق فنقول قتل بتشديد التاء وطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل، ويمتاز عن المضعف بالمضارع والمصدر.

(٣) «كذاك أيضاً» يجوز الوجهان «إن يك الأول» من المثليين المتحركين «يا» وعليه «فحيي» أي لفظه وما أشبهه مما عينه ولامه ياءان تحريك ثانيهما لازم «افكك» وهو أجود وأدغم لما ذكر حال كونك «مسويا» بين الفك والإدغام في الجواز والفصاحة، وإن كان الفك أجود.

(٤) هذا فيه الحذف لا الإدغام، وهو خاص بالمضارع الذي يبتدئ بتاءين كـ «تعلم» و«تنزل» و«تبين» فاقتصر جوازاً «إن شئت عن» أي على «أولاهما» أي التاءين «وذا» الاقتصار على تاء واحدة «شهر» أي كثير جداً كقوله تعالى «تنزل الملائكة والروح» وقوله تعالى: «لا تكلم نفس إلا بإذنه» وقوله تعالى: «ناراً تظلي» والمحذوف هو التاء الثانية على مذهب سيبويه والبصريين. والحذف للتخفيف.

(٥) «ويقلب» تقديراً «الإعلال إدغاماً» فيعامل معاملة وذاك «كما إذا بنيت» وصغت لفظاً «كاحمررت من» مادة «رمي» فتقول: ارميئت تقدره على وزن افعل بتشديد اللام كاحمر، وتفكه عند الإسناد إلى ضمير الرفع المتصل، وليس المراد الإدغام بالفعل لان هذا لا يظهر، والمثال إذا لم تسنده للضمير المذكور تقول فيه ارميا بقلب الياء الأخيرة ألفاً لتطرفها بعد فتح ولا تدغم.

وَالْفِعْلُ إِنْ أُدْغِمَ فَكُّهُ إِذَا	أَلْحَقَّتْهُ ضَمِيرَ رَفْعٍ وَكَذَا ^(١)
إِنْ كَانَ ذَا تَعَجُّبٍ كَأَحِبِّ	وَأُدْغِمَنَّ فِي مَا أَحَبَّ تُصِبِ ^(٢)
وَكُلُّ أَمْرٍ وَمَضَارِعِ جُزْمٍ	كَأَشْدُدٍ وَلَمْ يَرُدُّدْ بِوَجْهَيْنِ عُلْمِ ^(٣)
فَلِلْحَجَازِيِّ عَلَى الْفَكِّ اقْتِصِرَ	وَلِلتَّمِيمِيِّينَ إِدْغَامُ شَهْرٍ ^(٤)
كَذَا هَلُمَّ التَّزْمَنَ إِدْغَامَهُ	وَلَا تُفَكُّهُ تَكُّ عِلَامَةٍ ^(٥)
وَمَا أَرَدْنَا جَمْعَهُ قَدْ كَمَلَا	عَلَى فُصُولٍ جَمَّةٍ مُشْتَمِلًا ^(٦)

(١) و(٢) إذا اتصل بالفعل الدغم عينه في لامه ضمير رفع متحرك وهو تاء الضمير و«نا»، ونون الإناث وجب فك إدغامه وهذا معنى قوله: «والفعل إن أدغم..» فتقول في حلّ «حللت» و«حللنا» والهندات «حللن»، وكذا يجب فك إدغامه إذا كان على «أفعل» للتعجب نحو «أحبب يزيد» و«أشد بياض وجهه»، ويجب الإدغام «فيما أحب» للتعجب على صيغة الماضي فتقول: «ما أحب زيدا» و«ما أشد بياض وجهه» «تصب» الحق فيما فعلت.

(٣) و(٤) يجوز في فعل الأمر والفعل المضارع المجزوم المدغمين وجهان الفك نحو «احلل» و«لَمْ يَحْلُلْ» والإدغام نحو «حلّ» و«لم يحلّ» والفك هو لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة بني تميم. وبلغت أهل الحجاز جاء القرآن غالباً كقوله تعالى: «ومن يحلّل عليه غضبي» وقوله تعالى: «ومن يرتدّد منكم عن دينه» وقوله تعالى: «إن تمسّسكم حسنة»، وقد جاء القرآن بالإدغام على لغة تميم كقوله تعالى: «ومن يشاقّ الله ورسوله» وهو قليل.

(٥) يستثنى من فعل الأمر في جواز الإدغام والفك فعل «هلمّ» وهو اسم فعل بمعنى احضر تلتزم طريقة واحدة عند الحجازيين، أما بنو تميم فيلحقونها الضمائر البارزة فيقولون «هلمّ» للمفرد و«هلمّما» للثنتين وهلمّوا «للجمع»، فيجب الإدغام ولا يجوز الفك إلا عند الأسناد إلى نون الإناث نحو «هلمّمن» لأنها اتصلت بضمير رفع متحرك وقوله: «ولا تفككه» أي لا تفكك «هلم» كما فككت اشد «تكن» جواب «التزمن» «علامة» أي كثير العلم والتاء للمبالغة.

(٦) «وما أردنا جمعه الخ..» أي وما أردنا جمعه وتأليفه من التصريف قد تم مشتملاً على فصول كثيرة ومسائل منه.

أَبْيَاتُهُ إِنْ كُنْتَ عَدَاً مُخْصِيَهُ سَبْعَةَ أَبْيَاتٍ وَأَرْبَعُ مِيَةٍ^(١)
 حَوَى جَمِيعَ مَالِهِ قَصْدَنَا فَتَمَّ لَكِنْ فَوْقَ مَا أَرَدْنَا^(٢)
 فَأَحْمَدُ اللَّهَ عَلَى تَمَامِهِ وَمَا تَوْلَانِي مِنْ إِنْعَامِهِ^(٣)
 ثُمَّ صَلَاتُهُ عَلَى خَيْرِ الْبَشَرِ مُحَمَّدٍ مَاتَمَّ فِي الرَّوْضِ الزَّهْرِ^(٤)
 وَأَلِهِ وَصَحْبِهِ الْجَمِيعِ أَوْلِي الْعُلَا وَالْمُنْصِبِ الرَّفِيعِ^(٥) ٤٠٧



- (١) «أبياته» أي المتن «إن كنت عدا» تمييز قدم على عامله على رأي من يجيزه، وهو أي التمييز محول عن المفعول أي إن كنت محصياً عده أي المتن ويصح أن يكون «عدا» مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف أي إحصاء عدد، والأول أظهر في المراد. «سبعة أبيات وأربعة ميه» هذا العد باعتبار ما يلحقه كما هو الظاهر.
- (٢) «حوى» أي جمع «جميع ماله قصدنا» أي توجهنا فتم النظم «لكن فوق ما أردنا» بل جاء بفوائد لم تخطر ببالنا، وهذا منه رحمة الله شكر للمولى على نعمه العظيمة.
- (٣) «فأحمد الله» جملة لإنشاء الحمد المتجدد «على تمامه» وكماله أي المتن «وما تولاني» وما أعطاني «من إنعامه» وإكرامه.
- (٤) «ثم صلاته» بعد حمد «على خير» وأفضل البشر أي نوع الإنسان «محمد ﷺ» «ماتم» أي كمل في الروض وهنا أفراد الصلاة عن السالم وهو مكروه عند النوي كما ذكرنا في المقدمة، وربما يكون جائزاً عند المصنف رحمه الله .
- (٥) «وأله» أي أقاربه وكل من آمن به «وصحبه» أصحابه الذين اجتمعوا به بعد البعثة «الجميع» لا فرق بينهم فكلهم أهل للفضل والاحترام «أولي العلا» أي أصحاب الصفات الرفيعة جمع عليا بالضم والقصر «والمنصب» أي المقام «الرفيع» أي العالي.

والحمد لله رب العالمين

فهرس الموضوعات

٥	الإهداء
٧	مقدمة التحقيق والشرح
١١	مقدمة الكتاب
١٥	مقدمات في التصريف
١٧	الأبنية الأصول للأسماء
١٩	الأبنية الأصول للأفعال
٢١	أحرف الميزان وكيفية الوزن
٢٣	أدلة زيادة الحروف
٢٥	الزوائد
٣٧	همزة الوصل
٤١	الإبدال والإعلال
٤١	إبدال الهمزة من الواو الياء بعد الألف
٤٦	إبدال الهمزة الثانية مداً
٤٦	قلب الهمزة الثانية ياء
٤٨	تخفيف الهمزة بالنقل والحذف
٤٩	إبدال الواو والياء المزيديتين من جنس ما قبلهما
٥٠	قلب الألف ياء
٥١	قلب الواو ياء

٥٣ قلب الياء والألف واوا
٥٥ فصل في قلب الواو والياء ألفاً
٥٩ فصل في قلب الواو ياءً
٦١ فصل في الإعلال بالنقل والحذف
٦٥ ماشد من الإعلال في الأسماء والأفعال
٦٧ فصل في إبدال حرف اللين تاء
٦٩ فصل في الإعلال بالحذف وأنواعه
٧٢ فصل في إبدال الطاء من تاء الافتعال وفروعه
٧٤ فصل في القلب المكاني
٧٧ القسم الثاني من التصريف وهو ما كان فيه تغيير الكلمة لمعنى طارئ عليها
٨١ صوغ بناء الكلمة على بناء آخر
٨٥ الإدغام
٨٩ الخاتمة



هذا الكتاب

في المكتبة العربية كثير من الكتب النافعة في العلوم المختلفة محجوبة عن القراء، مغمورة لم يسمع باسمها إلا أفراد قليلون من أهل العلم والاختصاص.

ومن هذه الكتب كتاب «البسط والتعريف في علم التصريف» لعلم من أعلام العربية والفقه في بلاد المغرب العربي، وهو الشيخ عبد الرحمن بن علي، بن صالح المكودي، الفاسي المتوفى سنة ٨٠٧هـ رحمه الله، وهو كتابٌ صغير لطيفٌ سهلٌ مُمتع، جامعٌ لأهمِّ مسائل التصريف، صاغه مؤلفه من مشطور بحر الرجز، ليسهل حفظه للطلبة والدارسين، ويتضمن مقدمة عن التصريف والأبنية الأصول للأسماء، والأفعال، وأحرف الميزان، وكيفية الوزن، والإبدال، والإعلال وهمزتي الوصل والقطع، وصوغ بناء الكلمة على أخرى، والإدغام وغير ذلك.

ولما كان علم الصّرف هاماً حتى سمّاه بعضهم «أم العلوم» وكان المقصودُ منه تحويل الكلمة إلى بنية مختلفة لضروبٍ من المعاني كالتصغير، والتكبير، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ كان لزاماً على من يُريد فهم اللغة العربية، وكيفية اشتقاق كلماتها أن يقرأ هذا العلم ويتفهمه؛ لأنه من علوم الآلة التي يُستعان بها على فهم كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفى بهما حافزين على تعلم هذا العلم والعناية به.

والله الموفق

مؤسسة الرسالة ناشرون



ISBN 9953-32-394-1



9 789953 323947